

شرح الشيخ
إحسان العتيبي

للرسالة الشامية

للشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

تفريغ وتحريير
مدرسة شمس الأثر



بسم الله الرحمن الرحيم

فصول في العقيدة

الرسالة الشامية

شرح الشيخ إحسان العتيبي

من دروس شرح كتاب الشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

٢٠٢٦

مقدمة مدرسة شمس الأثر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ من أجلِّ ما تُصَرَّف فيه الأعمار، وأعظم ما تُبذل فيه الجهود، تعلُّم العلم الشرعي ونشره، ولا سيما علم العقيدة، الذي هو أصل الدين وأساسه، وبه يعرف العبد ربَّه، ويصحِّح إيمانه، ويعبد الله على بصيرة، مستنيراً بالكتاب والسنة، على فهم سلف الأمة.

وانطلاقاً من حرص مدرسة شمس الأثر على نشر العلم الشرعي، وتيسير تحصيله لطلابه، والعناية بكلام أهل العلم وحفظ فوائدهم، فقد قامت المدرسة بتفريغ دروس الشيخ إحسان العتيبي في شرح كتاب «فصول في العقيدة (الرسالة الشامية)» للشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، وجمعها وتنسيقها وترتيبها في هذا العمل؛ رجاء أن تكون أقرب تناولاً، وأيسر مراجعةً، وأعمَّ نفعاً لطلاب العلم.

وقد حرصنا في إعداد هذا التفريغ على المحافظة على كلام الشيخ إحسان العتيبي ومعانيه، مع تنسيق النصوص، وترتيب الفقرات، وضبط علامات الترقيم، وحذف ما لا تدعو الحاجة إليه من التكرار اللفظي الذي تقتضيه

طبيعة الدروس الشفهية، دون الإخلال بالمقصود أو تغيير المعنى.
ولم يكن غرضنا من هذا العمل إعادة صياغة كلام الشيخ أو التصرف
في تقريراته العلمية، وإنما جمع ما تفرّق من دروسه في صورة مكتوبة، تعين
طالب العلم على القراءة والمراجعة والانتفاع بما تضمّنته من مسائل وفوائد.
وننبّه إلى أن هذا العمل تفرّغ أعدّته مدرسة شمس الأثر، ولم يُعرض
على الشيخ إحسان العتيبي لمراجعته واعتماده؛ ولذلك فإن ما قد يقع فيه
من أخطاء في التفرّغ أو التحرير تتحمل المدرسة مسؤوليته، ولا يُنسب إلى
الشيخ إقراره.

ولا ندّعي لهذا العمل الكمال أو السلامة من الخطأ والسهو، ونرجّب
بكل تصحيح أو استدراك يُعين على إخراجه في صورة أدقّ وأكمل.
ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع
به طلاب العلم، وأن يجزي الشيخ إحسان العتيبي والشيخ عبد العزيز بن
مرزوق الطريفي خير الجزاء، وأن يبارك في علمهما وجهودهما، وأن يجعل
هذا العمل علماً نافعاً وأجرًا باقياً لكل من أسهم في إعداده ونشره.
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إدارة مدرسة شمس الأثر

محمد محمد
Mohammed

المحتويات

مقدمة مدرسة شمس الأثر

مقدمة الشرح

١

٥

١ الإسلام دين الأنبياء والحق المحفوظ

٩

٢ تفسير الكتاب بالسنة وفهم الصحابة

١٦

٣ حق الله على العباد وإفراده بالعبادة

٢٥

٤ الإيمان والكفر والنفاق وأحكامها

٢٥

الجزء الأول

٣١

الجزء الثاني

٣٧

٥ حقيقة الإيمان وزيادته ونقصانه

٤٤

٦ أسماء الله وصفاته

٤٤		الجزء الأول
٥١		الجزء الثاني
٥٥		الجزء الثالث
٦٢		٧ القرآن كلام الله
٦٢		الجزء الأول
٧٣		الجزء الثاني
٧٥		٨ العلاقة بين العقل والنقل
٨٥		٩ التشريع الديني والدنيوي
٩٢		١٠ القضاء والقدر والمشيئة والأسباب
١٠٢		١١ الموت والبعث وأمور الآخرة
١١٢		١٢ الجماعة والإمام وطاعته ومكانة العلماء
١٢٠		١٣ الجهاد وأنواعه وشروطه
١٢٨		١٤ فضل الصحابة وما شجر بينهم
١٣٨		١٥ الحكم بالكفر والشهادة للمعين
١٤٦		١٦ العبودية وحقيقة الحرية

مقدمة الشرح

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خير المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فهذا هو الكتاب الثاني للشيخ عبد العزيز الطريفي حفظه الله، وذلك ضمن مبادرة مدارس كتب الشيخ التي بدأنا فيها بكتابنا الأول: «تعظيم الله عز وجل وحكم شأته». وهذا هو الكتاب الثاني وهو كتاب «فصول في العقيدة: الرسالة الشامية». وقد كتبه الشيخ حفظه الله بناءً على سؤال جماعة من أهل الشام وغيرهم أن يكتب لهم رسالة مختصرة في العقيدة. وقد فعل، وكتب لهم هذا الكتاب المميز قليل الحروف عظيم النفع.

وهذا الأسلوب موجود عند العلماء قديماً، فقد كتب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى الرسالة التدمرية إلى أهل تدمر في سوريا حالياً، والعقيدة الحموية، وكذلك العقيدة الواسطية لأهل واسط في العراق. فنسبة الرسالة إلى الشام جاءت بناءً على سؤال بعض أهل الشام للشيخ حفظه الله أن يكتب لهم رسالة مختصرة في اعتقاد أهل السنة والجماعة، وخاصة أن الشام من البلاد المباركة التي بارك الله تعالى فيها، والتي طرأ عليها كثير من التحريف

والتبديل لدين الله سبحانه وتعالى، سواء كان ذلك بسبب احتلال النصارى لهذه البلاد، أم بسبب حكم الباطنية لها، فحصل تغيير في أصول الدين وفروعه، فاحتاج الأمر إلى أن تُكتب لأهل الشام خاصة ولعموم المسلمين عامة رسالة توضح لهم ما سيسألهم عنه رب العالمين يوم القيامة.

وبدأ الشيخ حفظه الله هذه الرسالة ببيان أن ما كتبه هو مما يُسأل عنه العبد يوم الحساب وهو من حق الله على العباد، وهذا هو الذي وصّى الله تعالى به نوحاً والنبين من بعده، وخُتمت به رسالة الإسلام المنزلة على محمد ﷺ، قال الله تعالى:

﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورى: ١٣).

فهذا هو الذي كتبه الشيخ وهو دين الأنبياء جميعاً.

وقد كثرت الشهوات والمطامع، وكثرت الأهواء، ومع كثرة هذه الأهواء تعددت الآراء، ومع تعدد الآراء أصبح لكل رأي طائفة وفرقة، ولما ضعف اللسان العربي عند المسلمين سهل إقناع الواحد منهم بالتأويلات والشبهات، وإيجاد التسويغات من الأحاديث والآيات. وإذا كان ذلك قد سهل على الفرق الأولى في القرن الأول وما بعده، فهو في زماننا أسهل؛ لضعف اللسان العربي عند المسلمين، وضعف التحصيل العلمي، فإذا كان قد سهل على الفرق الباطنية أو الفرق الضالة أن تسوّق ضلالها في القرن الأول فإن ذلك في هذا الزمان أسهل وأسهل.

والهوى يقود إلى الكبر، ثم يصير الكبر تكديباً، ثم عداوة؛ وهكذا تتكون

الملل والأفكار الضالة. ويشهد لهذا قوله تعالى:

﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ
وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة: ٨٧).

فهذا اتباع للأهواء، لا اتباع للكتاب والسنة. وقد قاد اتباع الهوى إلى
الكبر، وصار الكبر تكديباً، ثم صار عداوة لأهل السنة والجماعة، ثم أصبحت
هذه فرقاً ومللاً ضالة مخالفة لما شرعه الله سبحانه وتعالى.

والله سبحانه وتعالى أنزل الحق والهدى على نبيه محمد ﷺ، فمن أرادته نقياً
كما أنزله سبحانه وتعالى فليأخذه من أصوله الأولى قبل أن تكدره العقول.
ولا شك أن الوحي كالماء والعقول كالأواني. ومعنى ما ذكره الشيخ في
مقدمته: أنزل الله تعالى الوحي فوضعه في قلب نبيه محمد ﷺ، ثم وضعه النبي
ﷺ في الصحابة، ثم وضعه الصحابة في التابعين، وهكذا. فمن أراد أن يشرب
الماء النقي كما أنزله الله سبحانه وتعالى على نبيه عليه الصلاة والسلام فليشرب
من أوعية الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين أفرغ لهم النبي ﷺ الماء، أي
الوحي، في آيتهم التي شربوا منها. ثم أفرغ الصحابة رضي الله عنهم آيتهم في
التابعين ومن بعدهم. فكل من شرب من إناءهم فقد اهتدى ورشد، وكل
من شرب من غير آيتهم فقد غوى وضل.

وقال ﷺ:

«أنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهبْتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة
لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون.» (صحيح مسلم: ٢٥٣١).

فالنسبة إليها الكرام، هي في الأخذ بالوحي المنزل على نبينا محمد ﷺ كتاباً

وسنة، فالوحي يشمل الكتاب والسنة. وأصح فهم للوحي هو ما كان من فهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ولذلك فإن ما سيذكره الشيخ حفظه الله في هذه العقيدة هو ما جاء به النبي ﷺ وعلمه أصحابه، ثم علمه الصحابة رضي الله عنهم للتابعين، وعلمه التابعون لمن بعدهم، فكل ما سيذكره الشيخ حفظه الله في هذا الكتاب هو من هذا الإناء الذي فيه هذا الماء النقي. والله تعالى أعلم.



الإسلام دين الأنبياء والحق المحفوظ

محاور الفصل عموم رسالة الإسلام؛ حفظ الوحي؛ دين الأنبياء

الفصل الأول: «في أن الإسلام هو دين الأنبياء ودين الحق الباقي المحفوظ.»

هذا هو الإسلام الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على نبيه محمد ﷺ ليبلغ به الناس جميعاً. وهو دين الله تعالى الأوحد، لا يقبل الله تعالى من عباده إنساً ولا جنّاً سواه. وقد ختم الله تعالى بالنبي ﷺ الرسالات وأرسله إلى الإنس والجن. قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥).

وقال الله سبحانه وتعالى:

﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩).

وهذا الإسلام الذي سيذكر الاعتقاد الصحيح فيه في هذه الرسالة هو دين جميع الأنبياء. قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٢٥).

وقال سبحانه:

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ۚ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ۚ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ١٦٣-١٦٥).

وبعد أن ذكر الله سبحانه وتعالى لنبيه ﷺ هؤلاء الأنبياء الكرام والرسل قال:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْهُمْ آفَتَهُ﴾ (الأنعام: ٩٠).

فاتفق دين الأنبياء والرسل جميعاً في الأصول، واختلف في بعض الفروع. ثم تعرضت هذه الأصول والفروع للتغيير والتحريف والتبديل من أصحابها وأهلها وحملتها. فكان لا بد من ظهور دين ينسخ تلك الشرائع كلها ويبين للناس ما الذي أنزله الله على أولئك الأنبياء على الحقيقة وما التوحيد

والدين اللذان لا يسع أحداً أن يتجاوزهما. ولذلك خُتِمت هذه الرسائل برسالة محمد ﷺ وقد تكفل الله تعالى بحفظها.

فحمد ﷺ أرسل إلى الناس كافة، وتكفل الله تعالى بحفظ دينه. وكان لا بد بعد هذا التغيير والتبديل والتحريف لكلام الله تعالى لفظاً ومعنى من هذه الرسالة التي تميزت بأن الله سبحانه وتعالى ختم بها الرسائل، فصارت الشرائع السابقة كلها منسوخة ثم تكفل الله تعالى بحفظها، فقال:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).

أما الأديان السابقة، فلم يتكفل الله بحفظ كتبها وإنما وكل ذلك إلى أصحابها ممن استُحفظوا من كتاب الله. فالذين يتبعون النبي ﷺ في أصول الدين، في التوحيد والإيمان، قد اتبعوا في الحقيقة دين الأنبياء جميعاً؛ فكلهم على الإسلام والتوحيد، ولا خلاف بين الأنبياء والرسل في أصول الإسلام ولهذا قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: ٨٥).

وأرسل ﷺ إلى الناس كافة فقال الله تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبا: ٢٨).

وقال ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم:

«والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار.» (صحيح مسلم: ١٥٣).

والمقصود بالأمة هنا أمة الدعوة لأن الأمة أمتان: أمة دعوة تشمل
الناس كافة وأمة إجابة وهم الذين اتبعوا محمداً ﷺ بدينه. والله تعالى أعلم.



تفسير الكتاب بالسنة وفهم الصحابة

محاور الفصل القرآن والسنة؛ فهم الصحابة؛ ضوابط التفسير

الفصل الثاني: «في أن تفسير ما أتى به الله في كتابه يكون بالسنة وفهم الصحابة والقياس الصحيح عليهما.»

هذا هو طريق النجاة لمن أراد أن يتخلص مما دخل في الإسلام من شوائب؛ فلا يفسر الإسلام، ولا يبين مراد الله فيه، إلا الله تبارك وتعالى في كتابه وسنة نبيه ﷺ. والني ﷺ مبلغ عن ربه عز وجل، قال تعالى:

﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﷻ﴾ (المائدة: ٦٧).

ومع هذا البلاغ جاء النبي ﷺ بالبيان، وهذا البيان أيضاً من الله سبحانه وتعالى، قال تعالى:

﴿وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ ﷻ﴾ (العنكبوت: ١٨).

وقال تعالى:

﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: ١٨-١٩) .

فالسنة وحي من الله تعالى إلى نبيه ﷺ، قال تعالى:

﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤) .

فالقرآن والسنة كلاهما وحي من الله؛ فلا فرق في وجوب الاتباع بين ما حرمه الله في كتابه وما حرمه رسوله ﷺ، ولا بين ما أوتيته النبي ﷺ من القرآن وما أوتيته من السنة. ومن زعم الأخذ بالقرآن، ثم رد السنة وأقوال الصحابة وفهمهم، فقد طعن في الوحي نفسه؛ إذ كيف يقبل وحي القرآن ويرد وحي السنة؟ وهذا ينقض الإسلام الذي أنزله الله على نبيه ﷺ وختم به الرسالات.

وأقرب الناس إلى فهم النبي ﷺ هم صحابته، وفهمهم للقرآن حجة على العالمين. فلا يمكن أن ينزل الله كتاباً لهداية الناس، ثم يجهل الصحابة معانيه وتكون مفاتيح هدايته بيد غيرهم. قال تعالى:

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء: ٩) .

ولكلام الله معنى أراد به سبحانه، فلا يُتجاوز في تفسيره ما فهمه أصحاب النبي ﷺ. وهذا لا يمنع التدبر واستنباط الفوائد؛ فيفرق بين تغيير معنى الآية وبين الاستنباط من معناها الثابت.

يقول الشيخ حفظه الله:

وللناظر في القرآن أن يستنبط منه بشرطين:
أولاً: ألا يخرج عن اللسان العربي ووضعه؛ في الأفراد والتركيب.
ثانياً: ألا يخالف معنى ثبت في القرآن صريحاً

فباب الاستنباط مفتوح إلى قيام الساعة، ومن ذلك قول علي رضي الله عنه:

«إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ»
(صحيح البخاري: ٣٠٤٧).

فلا يعني التزام فهم الصحابة إغلاق باب التدبر والفهم، وإنما يمنع إحداث معانٍ تتجاوز ما فهموه من الآيات. وقد استنبط ابن القيم رحمه الله من سورة يوسف أكثر من ألف فائدة. ولمن تخصص في لغة العرب والبلاغة والتفسير أن يستنبط كذلك، مع مراعاة الشرطين اللذين ذكرهما الشيخ.
أما الشرط الأول، فهو التزام اللسان العربي ووضعه، كما قال الشيخ:

في الأفراد والتركيب.

فقد يكون للكلمة المفردة أكثر من معنى؛ فلفظة «عين» تطلق على الجارحة، وعلى الماء، وعلى الجاسوس. ويعرف المعنى المراد منها بالنظر في سياق الآية أو الحديث.

وأما التركيب، فيُنظر فيه إلى المعنى الذي استعمل العرب فيه الجملة مجتمعة، ولا يكفي تفسير كل كلمة منفصلة عن الأخرى. ومن أمثله قوله

تعالى:

﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ (الإسراء: ٢٤).

فلا يصح تفسير ﴿جَنَاحَ الذَّلِّ﴾ بتفكيكه إلى «جناح» و«ذل»، ثم حمل كل لفظ على معناه منفرداً؛ فهذا يوقع في الخطأ في فهم كلام العرب، ومن ثم في فهم كلام الله. وإنما يفهم التركيب بحسب استعمال العرب له في معنى التواضع. والذل قد يأتي بمعنى الخضوع والعبودية، لكن المراد هنا التواضع للوالدين، كما يدل قوله: ﴿جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾. والذل يختلف باختلاف سياقه؛ فنه ذل العبودية بين العبد وربّه، ومنه ما يكون بين الناس، كما في قوله تعالى:

﴿أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة: ٥٤).

فلا تُحمل هذه الاستعمالات على معنى واحد دون اعتبار السياق. وفي مثال الوالدين، يفهم المراد من التركيب كله؛ إذ استعملت العرب «جناح الذل» في التواضع. وهذا وجه العناية بوضع اللفظ مفرداً ومركباً. ومن أمثلة التركيب أيضاً قوله تعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ (لقمان: ٦).

فاللهو، إذا أخذ وحده، هو الانشغال عن الأمور الجدية، وقد يكون بمباح أو مكروه أو محرم. ولفظ «الحديث» له أكثر من معنى أيضاً، لكن المراد بـ«لهو الحديث» يعرف من استعمال هذا التركيب عند العرب، لا من تفسير كل كلمة وحدها. وقد فسره ابن مسعود بالغناء وأقسم على ذلك:

«لهو الحديث: الغناء»

(تفسير عبد الله بن مسعود، تفسير الطبري عند لقمان: ٦).

وابن مسعود عربي فصيح من هذيل، فلم يقسم عبثاً، وإنما فسر العبارة باعتبار تركيبها. وهذا مما يُبحث في كتب البلاغة والتفسير باسم المجاز أو التركيب؛ والمقصود هنا أن وضع العرب للكلمة المفردة يختلف عن وضعهم للجملّة المركبة.

والمثال الثالث قولهم: «بين يدي»، أي: أمام. فلفظ «يدي» قد يحتمل أكثر من معنى، لكن دخوله في هذا التركيب يحدد المراد؛ فلا تُفسر «بين» وحدها و«يدي» وحدها. فهذه الأمثلة الثلاثة: «جناح الذل»، و«لهو الحديث»، و«بين يدي»، تبين ضرورة مراعاة المعنى الذي قصده العرب من التركيب.

وأما الشرط الثاني، فهو ألا يخالف الاستنباط معنى ثبت في القرآن صريحاً. والمقصود مراعاة الوحي؛ فلا يُستنبط من آية ما يهدم أصلاً ثابتاً في الكتاب أو السنة.

ومن أمثلة ذلك: أن يستدل أحد بآية على وجود بشر قبل آدم عليه السلام، مع أن البشرية بدأت به. وكذلك لا يصح الاستدلال بسجود الملائكة لآدم على جواز السجود لغير الله؛ فقد كان سجود تكريم بأمر الله، لا بسجود عبادة، فلا يجعل دليلاً على إباحة ما نهى الله عنه.

ومن ذلك أيضاً الاستدلال على جواز بناء المساجد على القبور بقوله تعالى:

﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ (الكهف: ٢١).

فلا يصح أن يُستنبط منها جواز ما نهى عنه النبي ﷺ صراحة؛ فقد ظل يحذر أمته من اتخاذ قبور الأنبياء مساجد حتى قبيل موته. وإذا ورد النهي في قبور الأنبياء، فكيف بقبور غيرهم؟
ثم قال الشيخ حفظه الله:

فما كلُّ ما يُنسَبُ إلى الله الله؛ فقد ضلَّ أهلُ الكتابِ بِتَكْلِيفِ الاستنباطِ،
وَلِيَّ المحْكَمِ؛ لِيَنْقُضَ الْمُتَشَابِهَ؛

فجرد نسبة القول إلى الله لا تجعله من عنده. وقد ضلَّ أهل الكتاب حين تكلفوا الاستنباط وحرفوا المحكم أو لوهه، فجعلوا ما ليس من الوحي في صورة الوحي.

قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونُ الَّذِينَ كَتَبُوا بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ٧٨).

فلم يعرضوا تحريفهم على أنه كلام منفصل عن الكتاب، بل أظهروه في صورته حتى يظنه الناس منه؛ ولهذا قال: ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾. وفي ذلك إمعان في التضييل. وكذلك يفعل أئمة الضلال حين يعثون بمعنى الآية ليكون باطلهم ادعى للقبول، ثم يقولون: استدللنا بكتاب الله أو بسنة النبي ﷺ؛ فيلون ألسنتهم بالوحي.

ولهذا يجب على المسلم أن ينتبه إلى هذا الإضلال له ولغيره، وألا يكتفي

بمجرد إيراد المستدل آية أو حديثاً، بل ينظر في صحة فهمه واستنباطه: هل يوافق اللسان العربي، ويحفظ المعاني الصريحة الثابتة في الوحي؟ فإن من أخطر التلبيس الاستدلال بالكتاب والسنة على عقيدة فاسدة. وستأتي أمثلة لذلك في فصول هذا الكتاب، بإذن الله تعالى. والله تعالى أعلم.



حق الله على العباد وإفراده بالعبادة

محاور الفصل معنى العبادة؛ توحيد القلب واللسان والجوارح

الفصل الثالث: «في حق الله على العباد، وأن للمشرك النار، وعدم منافاة ذلك لنفعه الديني». قال الشيخ حفظه الله:

حَقُّ اللَّهِ: إِفْرَادُهُ بِالْعِبَادَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿وَالْهُكْمُ لِلَّهِ وَاحِدٌ ۖ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ١٦٣).

فحق الله على العباد أن يفرده بالعبادة بجميع أنواعها. والعبادة، كما فسرهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. فقوله: «بجميع أنواعها» يشمل العبادات

القولية والعملية، وما كان ظاهراً من أقوال اللسان وأعمال الجوارح، وما كان باطناً كالحب والتعظيم.

ثم قال الشيخ:

وَأَلَّا يُشْرَكَ مَعَهُ غَيْرُهُ فِي أَعْمَالِ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (النساء: ٣٦).

فحق الله أن يفرد بالعبادة كلها، وألا يشرك معه غيره في عمل من أعمال القلب أو اللسان أو الجوارح. ومن أعمال القلب المحبة؛ فلا يجعل العبد لغير الله من المحبة ما هو حق لله، قال سبحانه:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٦٥).

فذكر الله سبحانه أن هؤلاء كفروا بالله سبحانه وتعالى لأنهم اتخذوا أندادهم من الأصنام والأوثان والآلهة، وأحبوهم كحب الله. وقد قال بعض أهل العلم: إذا كان هذا حكم من ساوى الند بالله في المحبة، فكيف بمن أحب الند أكثر من الله، أو لم يحب إلا الند؟

فإذا كان من ساوى في المحبة بين وثنه وربّه سبحانه وتعالى كافراً بالله، فكيف بمن أحب الند أكثر من الله، أو لم يحب إلا هذا الند أو الوثن أو الإله؟ وهذه المحبة هي التي ذكرها المشركون في النار، فقالوا:

﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴿الشعراء: ٩٧-٩٨﴾.

أي نسويكم برب العالمين في المحبة. فحق الله سبحانه وتعالى أن يفرد بالعبادة بجميع أنواعها الباطنة والظاهرة، وألا يشرك معه غيره في شيء منها. ومن أعمال اللسان الدعاء؛ فلا يدعو العبد الأموات، ولا يستغيث بهم من دون الله سبحانه وتعالى. ومسألة سماع الميت لمن يزوره عند قبره مسألة خلافية بين العلماء؛ فالجمهور على سماعه، والخنفية يرحجون أنه لا يسمع، وهذا ما يرحح . لكن هذه المسألة ليست هي مسألة مناداة المقبورين والاستغاثة
٣٢٠

فلا اعتقاد بأن المقبور، أيًّا كان، يسمع كل من ناداه، وكل من دعاه واستغاث به، في كل مكان، وبكل لغة، وفي الوقت نفسه، ليس داخلاً في الخلاف في سماع الميت لزيارته؛ فهذه صفة الرب سبحانه وتعالى. ومن نسبها إلى ولي أو نبي أو مقبور، أو اعتقدها فيه، فقد أشرك بالله. وبعض أهل التلبيس يخلطون بين المسألتين عمداً، ويقولون: هذه مسألة خلافية؛ فليحذر الموحد من هذا التلبيس.

ولو اعتقد إنسان هذا في رجل على قيد الحياة، لضحك منه الناس؛ فالحي أقوى من الميت في الإدراك والاستجابة، ومع ذلك لا يمكن أن تثبت له أنه يسمع كل من ناداه، بأي لغة كانت، وفي وقت واحد. فإذا كان هذا لا يثبت للحي، فكيف يثبت للميت؟ فلا يشرك العبد مع الله غيره في أعمال القلب، كالحبة، ولا في أعمال اللسان، كالدعاء والاستغاثة.

ومن أعمال الجوارح السجود والذبح والنذر؛ فلا يسجد لقبر، ولا ينذر

لصاحب قبر. والسجود عبادة بالجوارح، مبناها على تعظيم القلب؛ فالذي يسجد لقبر قد أشرك في عمل من أعمال الجوارح، والذي يذبح نذراً لصاحب قبر قد صرف له عبادة لا تكون إلا لله. قال تعالى:

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٠٨﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ۚ﴾ (الأنعام: ١٦٢-١٦٣).

فكل هذه العبادات يجب صرفها لله وحده لا شريك له، ومن صلى لغير الله، أو ذبح لغيره، أو نذر لغيره، فقد أتى بالشرك المتعلق بالجوارح، وخالف حق الله على العباد.

هل إفراد الله بالعبادة هو الحق الوحيد؟ أليست هناك حقوق تتعلق بالربوبية والأسماء والصفات؟ نقول: إن المقصود هنا حق الله باعتبار ما يأتي به الإنسان من العبودية، وقد جاء ذلك في حديث النبي ﷺ: «أتدري ما حق الله على العباد؟» (البخاري: ٧٣٧٣). فحق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، والشيخ انطلق من هذا الحديث؛ فالكلام هنا عن أفعال العبد مع ربه، وليس عن تقسيم التوحيد إلى ألوهية وربوبية وأسماء وصفات. والواجب أن تكون أفعال العباد خالصة لوجه الله، لا يشركون معه فيها إلهاً آخر.

قال الشيخ أيضاً في الفصل:

ولا يَبْقَى الشُّرْكُ الْأَكْبَرُ لِلْإِنْسَانِ حَسَنَةً:

﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ
وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الزمر: ٦٥).

هذا الخطاب للنبي محمد ﷺ، فكيف بمن دونه؟ ولا شك أن النبي ﷺ لا يصدر منه شرك؛ فهو مصون قبل النبوة، ومعصوم بعدها. لكن الحكم واحد: إذا كان الخطاب للأنبياء جميعاً، ولنبينا محمد ﷺ تحديداً، أنه لو أشرك لحبط عمله، فكيف بمن دونه؟ فإذا علم الإنسان ذلك عظم في قلبه خطر الشرك تعظيماً يليق بالموحدين.

والشرك الأكبر لا يبقى للإنسان حسنة؛ لأنه خروج من الملة. وهذا بخلاف الشرك الأصغر، كالحلف بغير الله أو الرياء؛ فإنه لا يخرج من الإسلام، وتبقى للعبد حسناته. أما الشرك الأكبر في أعمال القلب أو اللسان أو الجوارح، فيحبط العمل، كما قال الله تعالى: ﴿لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾. وحيوط الأعمال معناه ألا يبقى لصاحبها منها حسنة.

وقال الشيخ:

ولا يَغْفِرُ اللهُ الشُّرَكَ لِعَبْدِهِ إِلَّا بِتَوْبَتِهِ:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء: ٤٨).

والمقصود هنا الشرك الأكبر، والتوبة هي توبة العبد إلى ربه. وهذه الآية تتعلق بالآخرة وبقاء العبد ربه، في حين أن الجملة تتحدث عن التوبة في الدنيا؛ ولذلك فلا استدلال الأنسب لهذه الفقرة هو قوله تعالى:

﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ جَغَفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (الزمر: ٥٣).

ويدخل في ذلك الشرك.

فالتوبة تكون في الدنيا، ومن أشرك بالله أو ارتد عن دينه ثم تاب ورجع إلى الإسلام، قبل الله منه، مهما بلغ ذنبه. أما من لقي ربه بالشرك الأكبر، فإن الله لا يغفره له، ومن لقيه بالتوحيد ومعه ذنوب دون الشرك، فهو تحت المشيئة؛ وهذا معنى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ أي لمن لقيه مشركاً، وقوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ أي في الآخرة. أما في الدنيا، فيغفر الله الذنوب جميعاً لمن تاب، بما فيها الشرك.

ومن أدلته قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (محمد: ٣٤).

فقيد الحكم بقوله: ﴿ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ فإذا تابوا قبل موتهم لم يموتوا على الكفر، وقبل الله توبتهم. ولهذا تصلح الآية لبيان الأمرين: أن من مات على الكفر لا يغفر له في الآخرة، وأن من تاب منه في الدنيا قبل الله توبته.

وقال الشيخ:

وَمَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ، فَهُوَ فِي النَّارِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فِمَتَّ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: ٢١٧).

أي من لم يتب من كفره وشركه حتى مات.
وقال تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (البقرة: ١٦١).

إذن، من وقع في الشرك في الدنيا وأراد التخلص منه، فعليه بالتوبة؛ يقبل الله توبته من الشرك، وهو أعظم الذنوب. أما إن لقي الله مشركاً به، فلن يغفر له.

قال الشيخ:

وربما يكون الكافر في حياته نافعاً للناس؛ فهذا تسخير له من الله كوني؛
كتسخيره لسائر المنافع؛ كالشمس والقمر، والرياح والسحاب، وهي
أكثر نفعاً للناس؛ لأن الكفر يقع على الكفر بالله لا الكفر بالطبيعة،
والعقاب يقع على جحد حق الله لا جحد حق الطبيعة.

هذه فقرة مهمة؛ فقد يتعاطف بعض الناس مع من مات على الكفر في
الظاهر، فيدعوه بالرحمة والمغفرة، وينكر على من يمنعه من ذلك. ويقول:
أمعقول أن من صنع الكهرباء أو اخترع الهواتف أو التكييف والتبريد
والتدفئة يدخل النار محلاً فيها؟ والجواب: نعم، إذا مات على كفره. أما
نفعه للناس، فهو تسخير كوني، كما قال الشيخ؛ فالشمس والقمر والرياح
والسحاب أكثر نفعاً للناس منه.

وقد تعيش أمم وتموت من غير أن ترى الكهرباء أو الهواتف، لكن
الناس لا يستغنون عن الشمس والقمر، ولا عن السحاب والرياح والمطر.
فهذه أمور كونية سخرها الله لنفع الناس، وإذا جاء كافر فنفع الناس، كان
نفعه من هذا الباب. والكفر إنما هو كفر بالله، والعقاب على جحد حق الله،
لا على جحد حق الطبيعة.

بل حتى لو نفع الكافر دين الله، لم ينفعه ذلك في الآخرة إلا أن يكون
موحداً، ويموت على التوحيد. فهذا أبو طالب قد نفع النبي ﷺ، ونفع دين
الله كثيراً في حياته. فقال رسول الله ﷺ:

«وَأَنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدَ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ» (صحيح البخاري: ٦٦٠٦).

فهذا تسخير من الله لنفع الدين، كما تسخر المخترعين لنفع الناس، لكنه لا ينفع صاحبه في الآخرة إذا مات على الكفر. قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (النور: ٣٩).

أي بقاء. فهما جاء الكافر بأعمال من بر الوالدين ونفع الناس، فلن يجدها شيئاً في الآخرة. وهذه الفقرة رد على من يعظم كافراً لأنه فيزيائي، أو كيميائي، أو لاعب، أو فنان، أو أديب، أو مخترع نافع للناس؛ فذلك لا ينفعه إذا مات على الكفر، ونفعه من جنس التسخير الكوني الذي تقدم بيانه.

يقول بعضهم إن رحمة الله واسعة، فلماذا تحجرونها على الناس؟ نقول: إن الله سبحانه وتعالى قال:

﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٦).

فرحمته في الدنيا وسعت كل شيء؛ يرحم المؤمن والكافر، والصغير والكبير، بل البهائم والحيوانات. أما الرحمة في الآخرة فتكتب لمن اتقى وآمن، وليست لكل الناس. وهذا مثل المغفرة: يغفر الله في الدنيا الذنوب جميعاً لمن تاب، أما في الآخرة فلا مغفرة لمن لقيه مشرّكاً به سبحانه وتعالى. والله تعالى أعلم.



الإيمان والكفر والنفاق وأحكامها

محاور الفصل الإيمان والكفر؛ النفاق؛ أحكام المعين

الجزء الأول

الفصل الرابع: «في الإيمان والكفر والنفاق، وأي مال هو المحترم، ومن يكفر، وحكم الجاهل قصوراً أو تقصيراً.»

هذا الفصل مهم جداً. قال الشيخ حفظه الله:

الإيمان والكُفر: اسمان وحُكْمَانِ يُنْزِلُهُمَا اللهُ وَحْدَهُ؛ فلا يُكْفَرُ أَحَدٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَبَيِّنَةٍ مِنْهُ، وَالنَّاسُ فِي الْأَرْضِ عَلَى قِسْمَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا: مُؤْمِنُونَ وَكُفَّارٌ. قَالَ تَعَالَى:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنَكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ (التغابن: ٢).

وَالْأَحْكَامُ عَلَيْهِمَا مَا أَنْزَلَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ

ومعنى أن الإيمان والكفر اسمان وحكمان ينزلهما الله وحده: أن ثبوت

الإسلام والكفر ورفعهما، سواء بالردة أو بالدخول في الإسلام، لا يكون إلا بنص من القرآن والسنة. فتعريف الإسلام والكفر، ثبوتاً ورفعاً، إنما يؤخذ من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ. والمرتب إذا أراد الرجوع إلى الإسلام، وكذلك الكافر الأصلي إذا أراد الدخول فيه، فإن حكمهما مرده إلى الكتاب والسنة.

وقد وضع رب العالمين للإسلام قواعد وأحكاماً ومنارات وشروطاً وأركاناً، فليس لأحد أن يضع شيئاً يخالف ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وليس له أن يكفر أحداً إلا بشيء جاء النص على أنه يخرج به من الإسلام. ومن أمثلة ذلك أسامة بن زيد رضي الله عنه، حين قاتل رجلاً فلما رأى السيف قال: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله». وهذه الشهادة مقبولة في أحكام الدنيا، ويعصم بها دمه وماله. ورأى أسامة أنه قالها فرقاً وخوفاً، فأنكر عليه النبي ﷺ، لأن الأصل قبول الشهادة وعدم تفتيش الباطن، حتى يظهر من الإنسان ناقض من نواقض الإسلام. وهل يمكن أن يكون ظن أسامة صحيحاً، وأن الرجل قال الشهادة خوفاً؟ نعم، لكنه حكم على باطنه، والشرع أمرنا بقبول الظاهر. فلا يثبت الإسلام أو يرفع إلا بما جاء به النص. والسارق مثلاً جعل الله له حد القطع، ولم يجعل معصيته ردة يستتاب منها. والقاتل جعل له القصاص، وقد يعفو عنه أولياء المقتول، فلا نكفر أحداً بذنب لم يكفره الله به، كما لا نضع للإسلام قواعد وأركاناً لم يشرعها الله.

وقال الشيخ إن الناس قسمان: مؤمنون وكفار، وليس بينهما قسم ثالث. فالخوارج كفروا صاحب الكبيرة وأخرجوه من الإسلام، وقال المعتزلة إنه في منزلة بين المنزلتين، لا مسلم ولا كافر، ثم وافقوا الخوارج في حكمه

الأخروي. وليس لهم دليل على هذه المنزلة الثالثة في الدنيا، قال تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنَكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ﴾ (التغابن: ٢).

فالفاسق مسلم يرتكب المعاصي؛ ليس كامل الإيمان، وليس كافراً، ما دامت معصيته غير مخرجة من الإسلام. ويبقى كذلك حتى يأتي بناقض من نواقض الإسلام، فترجع القسمة إلى مؤمن وكافر. كما أن المعصية لا تخرج المسلم من الإسلام، فإن بعض الأعمال الصالحة لا تدخل الكافر فيه؛ فأبو طالب نصر الإسلام، ولم تجعله نصرته مسلماً. وإنما ينتقل الكافر إلى الإسلام بالتوحيد، وينتقل المسلم إلى الكفر بناقض من نواقضه. ثم قال الشيخ:

وأما المنافقون، فهم إما كُفَرَاءُ أَبْطَنُوا الْكُفْرَ وَأَظْهَرُوا الْإِيمَانَ، كَمَنْ أَظْهَرَ
الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَرَسُولِهِ، وَفِي بَاطِنِهِ هُوَ مُكَدِّبٌ بِهَا، وَهَذَا هُوَ النِّفَاقُ
الْأَكْبَرُ. وَإِمَّا مُسْلِمُونَ أَبْطَنُوا الْمَعْصِيَةَ وَأَظْهَرُوا الطَّاعَةَ، كَمَنْ يُظْهِرُ الْوَفَاءَ
بِالْعَهْدِ وَيُطِيعُ الْغَدْرَ، وَيُظْهِرُ الصِّدْقَ فِي الْحَدِيثِ وَيُطِيعُ خِلَافَهُ، وَهَذَا
هُوَ النِّفَاقُ الْأَصْغَرُ. وَيُعَامَلُ النِّفَاقُ عَلَى ظَاهِرِهِ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ وَمَا يُظْهِرُ
مِنْهُمْ.

فالنفاق قسمان، كما أن الكفر والشرك منهما مخرج من الإسلام، ومنها غير مخرج. ويفضل بعض العلماء هذا التعبير على مجرد إطلاق الأكبر والأصغر؛ منعاً للتليس في هذه المسألة كما وقع للهرجئة. ومن أمثلة النفاق غير المخرج: الكذب في الحديث، وإخلاف الوعد، والغدر بالعهد، والفجور

الجزء الأول

في الخصومة؛ فهذه معاصٍ سماها النبي ﷺ نفاقاً، لكنها لا تخرج صاحبها من الإسلام.

وقد تقترن بالفعل الذي يكون في أصله من الشرك الأصغر عقيدةً تخرجه إلى الشرك الأكبر. فالحلف بغير الله في أصله من الشرك الأصغر، قال ﷺ:

«من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك.»
(سنن أبي داود: ٣٢٥١؛ سنن الترمذي: ١٥٣٥).

لكن لو اقترن بالحلف تعظيم المحلوف به كتعظيم الله أو أشد، كان الكفر الأكبر ناشئاً عما انعقد في القلب. وهذا نظير استحلال المعصية الكبيرة؛ فالكفر ناشئ عن الاستحلال، لا عن مجرد الوقوع في المعصية.

والنفاق الأكبر إبطان الكفر بالله ورسوله وكتابه، مع إظهار الإسلام. أما من أبطن معصية وأظهر الطاعة، كمن عاهد وهو يضمّر الغدر، أو أظهر الصدق وهو يضمّر الكذب، فقد أتى بشعبة من النفاق لا تخرجه من الإسلام. ودقة عبارة الشيخ هنا في قوله: «أبطنوا المعصية»، بخلاف من أبطن الكفر.

ويعامل كلا النوعين بحسب الظاهر؛ فالأول لا نعلم ما أبطنه، والثاني مسلم عاصٍ. فإذا كان المنافق الأكبر يعامل بظاهر إسلامه، فالأصغر أولى بذلك.

ثم قال الشيخ:

والأصلُ في مالِ المؤمنِ ودمه: الحرمة، والكافر: الحلُّ؛ وليس هذا بإطلاقه؛ فقد يُعصم الكافر: لعده، وأمانه، ودمته، ويُقتل المؤمنُ لذنْب: كقتله، وزناه بعد إحصائه.

وهذه العبارة تحتاج إلى بيان، ولا سيما في حكم دم الكافر، ففي المسألة خلاف كبير.

أما مال المؤمن ودمه فالأصل حرمتها، فلا يتعرض لهما إلا بنص؛ فيرد منه المال الذي أخذه من غيره، وتؤخذ منه الزكاة الواجبة، وذكر أخذ شطر المال في عقوبة مانع الزكاة. ولا يسفك دمه إلا بسبب شرعي، قال صلى الله عليه وسلم:

«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث..»
(صحيح البخاري: ٦٨٧٨؛ صحيح مسلم: ١٦٧٦).

فقوله: «إلا بإحدى ثلاث» يدل على أن الأصل الحرمة. فإذا وقع خلاف في جواز أخذ مال المسلم، رجعنا إلى الأصل، فلا يؤخذ إلا بدليل. وكذلك دمه معصوم، إلا أن يأتي بما يبيح دمه بنص، كردة أو قتل يوجب القصاص.

ومن يقيم هذه الأحكام إذا ثبت موجبها؟ نقول: إنها من اختصاص الحاكم الشرعي والقضاء، وليست لآحاد الناس. وحتى مع غياب الحاكم الذي يقيم الحدود، لا يجوز للأفراد أن يقطعوا يد سارق، أو يجلدوا زانياً، أو يرموا أحداً. فلا بد من قضاء يستفصل، ويستثبت، ويحكم؛ وإلا صارت

المسألة فوضى وتعدياً على الشرع. فبيان الأحكام نظرياً لا يعطي الفرد حق مباشرتها عملياً، كما يحذر من مخالفة الشرع، يحذر من الغلو في تطبيقه ممن ليس أهلاً لذلك.

أما دم الكافر، ففي المسألة خلاف بين المتقدمين والمعاصرين: هل يقتل لكفره، أو لقتاله وصدده عن الدين؟ وقد تبنت بعض الجهات المغالية فهماً خطأ لهذه المسألة. ولهذا فعبارة «الأصل في الدماء العصمة، إلا المحارب» أوضح في منع سوء الفهم؛ وهي تشمل دم المسلم والكافر، مع الاستثناءات التي ثبتت بالنص.

فن لم يبدأ المسلمين بالقتال، ولم يمنعهم من تبليغ دينهم، فالأصل عصمة دمه؛ فلا يقتل لمجرد كفره. والأمة تحمل رسالة النبي ﷺ في تبليغ الدين إلى الناس، فإن فتح الطريق للدعوة، لم تكن هناك حاجة إلى قتاله. وإنما يكون القتال لمن بدأ بالقتال، أو استعد له، أو منع تبليغ الدين، كما يقرر في شرحه.

وقد قال الشيخ:

فَقَدْ يُعَصَّمُ الْكَافِرُ: لِعَهْدِهِ، وَأَمَانِهِ، وَذِمَّتِهِ،

فالمعاهد يعيش في بلده، وبين المسلمين وبينه عهد، فلا يتعرض أحد الطرفين للآخر. والمستأمن يطلب الأمان لدخول بلاد المسلمين لتجارة، أو سفارة، أو مرور، أو ليتعرف على الإسلام، فيؤمن ويعصم دمه. والذمي يعيش بين المسلمين في حمايتهم، ويدفع الجزية؛ وهؤلاء دماؤهم معصومة بالنص والإجماع.

فإذا عقدت دولة إسلامية عهداً، وجب الالتزام به. ومن طلب الأمان

ليعيش بين المسلمين مدة، أو يتاجر، أو يعمل في مشروع، فهو مستأمن. ويبقى المحارب، ومن يمنع تبليغ الدين، كما تقدم. ومنع الدعوة لا يكاد يوجد في الصورة المقصودة هنا؛ فقد انتشر الإسلام، وسمح للناس بالدعوة في كثير من البلاد، وإنما المقصود التأصيل.

وقول الشيخ: «ويقتل المؤمن لذنْب» يبين أن إباحة الدم ليست حكماً متعلقاً بالكفار وحدهم؛ فقد ثبت موجبها في المسلم، كالقتل والزنا بعد الإحصان. فالقتل يوجب القصاص، والزنا بعد الإحصان يوجب الرجم وفق شروطه. وكلا الحكمين مرده إلى النص والقضاء الشرعي؛ وإلا فالأصل عصمة الدم.

الجزء الثاني

قال الشيخ حفظه الله:

ولا يكفر إلا مَنْ كَفَرَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ.

فكما تقدم، لا نثبت أحكام الإسلام والكفر إلا بالنص. ومن أمثلة ذلك تكذيب الله أو رسوله؛ كمن يحكم بالنجاة والجنة لمن أخبر الوحي بأنهم في النار، أو يحكم بالنار لمن شهد له بالجنة. ومنه اتهام عائشة رضي الله عنها بالفاحشة بعد أن برأها الله في كتابه، أو إنكار ما أخبر به النبي ﷺ من خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام.

ومن ذلك الاستهزاء بالله أو رسوله، قال تعالى:

﴿قُلْ أَيْدِي اللَّهِ وَأَيْدِيهِ وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (التوبة: ٦٥-٦٦).

فهذا كفر بالاتفاق. ومنه المعاندة وعدم الإذعان بعد معرفة الحق، وهو ما يسميه العلماء كفر الإباء والاستكبار. ومن أمثلته كفر الشيطان، وكفر أبي طالب، الذي عرف الحق ولم يمنعه من الإذعان له إلا الإصرار على ملة عبد المطلب.

ومن ذلك إنكار القطعي من أحكام الإسلام، كتحريم الخمر والزنا ولحم الخنزير. وينبغي الانتباه إلى وصف الحكم بالقطعي؛ فليس تحريم لحم الخنزير، مثلاً، كمسألة طهارة جلده بالدباغ؛ فهذه محل بحث واستنباط واجتهاد، بخلاف الحكم المعلوم من الدين بالضرورة.

فلا يحتاج إثبات تحريم الزنا أو الخمر إلى بحث مطول؛ يكفي النص الصريح، بخلاف حكم جلد الخنزير، وما ذكره من خلاف في شحمه وعظمه وشعره. وكذلك وجوب الصلاة لا يختلف فيه المسلمون، وإن اختلف العلماء في حكم تاركها. وقد يثبت تحريم الخمر قطعاً، مع وجود خلاف في بعض صور النبيذ. فليس كل ما بحثه الفقهاء واستنبطوا حكمه في مرتبة القطعي. ومن ذلك الكذب على الله، بأن ينسب إليه من الأحكام والصفات ما ليس منه، قال تعالى:

﴿إِنَّمَا يَقْرَأُ الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (النحل: ١٠٥).

قال تعالى:

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ^ج أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ (العنكبوت: ٦٨).

والكذب على الله، كأن ينسب إليه إباحة الزنا أو الخمر أو الظلم أو قتل الناس، أشنع من مجرد إنكار الحكم؛ لأنه ينسب إلى الله ما لم يقله. ومن أسباب الكفر كذلك صرف عبادة لغير الله، كاللحبة التعبدية والنذر والاستغاثة، قال تعالى:

﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَنَ لَهُ بِهِ^ج فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ^ج إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (المؤمنون: ١١٧).

فالعبادات حق لله وحده، ولا يجوز صرف شيء منها لغيره. ومن صرف عبادة لغير الله، سواء جعلها خالصة لذلك المعبود، أم جعله واسطة بينه وبين الله، فقد وقع في الكفر. ويستوي في ذلك أن يصرفها لوثن، أو قبر، أو شيخ، أو أمير، أو غيرهم. كما قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِندَ اللَّهِ﴾ (يونس: ١٨).

فجعلوا آلهتهم وسائط وشفعاء عند الله. ومن ذلك جعل ما اختص الله به لغيره؛ كالإحياء والإماتة، وإدخال الجنة والنار، والتشريع والتحليل والتحريم. وذكر من يزعم أن علياً رضي الله عنه يدخل الناس الجنة والنار، فجعلوا لغير الله ما هو حق له وحده.

والتشريع والحكم حق لله، قال سبحانه:

﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ٤٠).

وقال:

﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ^ج وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: ٥٠).

فلا يجوز جعل التحليل والتحریم لغير الله. ولما تلي قوله تعالى:

﴿اتَّخَذُوا أَجْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١).

قال عدي بن حاتم، وكان نصرانياً، إنهم لم يكونوا يعبدونهم؛ فبين النبي ﷺ معنى ذلك:

«أليس يحرمون ما أحلَّ الله فتحريمونه، ويحلُّون ما حرم الله فتحلُّونه»
(الترمذي: ٣٠٩٥).

قال عدي: بلى يا رسول الله. قال: «فتلك عبادتهم إياهم»

فقد جعلوا لهم حق التحليل والتحریم بخلاف شرع الله، وهذا الحق خالص لله؛ فهو الذي يثيب ويعاقب في الآخرة. فكيف يجعل البشر لأنفسهم حقاً لا يملكون ثوابه وعقابه؟ هذا من الافتراء على الله، ومن جعل ما له وحده لغيره.

قال الشيخ:

أَوْ ادَّعَى لغير الله عِلْمَ الْغَيْبِ؛ كَالسَّحَرِ، وَعِلْمِ النُّجُومِ؛

قال تعالى:

﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥).

والمراد الغيب المطلق، لا الغيب النسبي؛ فما يقع في غرفة أخرى أو بلد آخر غيب بالنسبة إلي، لكنه مشاهد لمن حضره. أما الغيب المطلق فلا يعلمه إلا الله، ويطلع منه من شاء من عباده. فمن ادعى لغيره هذا العلم فقد خالف خبر الله.

ومن ذلك زعم الخلق والتصرف في الكون والحياة والموت لغير الله. فيعتقد بعض الناس أن أولياءهم ينفخون الروح في الجنين، أو يميتونه في بطن أمه، أو أن للكون أقطاباً وأوتاداً يتصرفون في شؤونهم. فينسبون إلى البشر ما لا يكون إلا لله، قال تعالى:

﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا تَخْلِقُوهٗ فَتَشَبِهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الرعد: ١٦).

فمن زعم أن بشراً من الأقطاب أو الأوتاد أو الأولياء يتصرفون في الكون، طوب بالليل، ولو قال إن الله وكلهم بذلك. فلا أحد يتصرف في الكون استقلالاً، ولا يحیی إلا بإذن الله. والملك الموكل بالجنين ينفخ الروح بأمر ربه، لا من تلقاء نفسه، كما أن ملك الموت يتوفى الأرواح بما

وكله الله به، في أعمال وأوقات معينة. فلا يصح قياس دعوى التصرف للأولياء على ما ثبت للملائكة بالنص.
ثم قال الشيخ:

وَكذلكَ مَنْ اتَّخَذَ الكافِرِينَ أولِياءَ مَنْ دُونِ المؤمنِينَ؛ مَحَبَّةً، وَنُصْرَةً؛

وهذا يحتاج إلى تفصيل؛ فالمحبة المخرجة من الإسلام هي محبة الكافر لكفره، والنصرة المخرجة هي نصرته على دين الله. أما المحبة الطبيعية لقريب كالأب أو الأخ أو العم، أو للزوجة النصرانية أو اليهودية، فلا تخرج المسلم من الإسلام. وكذلك نصرة كافر على كافر، أو نصرته على مسلم ظالم في حقه، ليست هي النصرة التي يتحدث عنها الشيخ؛ وإنما المقصود المحبة للكفر، والنصرة على الدين. والله تعالى أعلم.





حقيقة الإيمان وزيادته ونقصانه

محاور الفصل تعريف الإيمان؛ الزيادة والنقصان؛ العذر

الفصل الخامس: «في حقيقة الإيمان وتركيبها، وأنه يزيد وينقص، وبماذا يثبت، ومن يُعذر.»

فهذا الفصل في تعريف الإيمان، وهي مسألة مهمة جداً افترق فيها الناس إلى فرق ومذاهب كثيرة. وعندما نقول الإيمان هنا، فلا نعني المرتبة التي تعلو الإسلام، وإنما نعني الإسلام نفسه؛ فتعريف الإيمان هو تعريف الإسلام الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على نبيه ﷺ، وأمره بتبليغه للخلق.

وقال حفظه الله:

الإيمانُ: قولٌ، وعَمَلٌ، واعتقادٌ؛ وهذه الثلاثةُ كُلُّها الإيمانُ؛ كما أنَّ
المَغْرِبَ ثلاثُ رَكَعَاتٍ؛ إذا نَقَصَتْ واحدةً لا تُسَمَّى مَغْرِباً، وكذلك
إذا نَقَصَ واحدٌ مِنَ الإيمانِ - قولٌ أو عملٌ أو اعتقادٌ - لا يُسَمَّى إيماناً.

فنحن نتكلم عن ثلاثة أركان أو شروط، إذا حققتها الإنسان حقق
الإسلام، وإذا انتقض واحد منها لم يكف مجيئه بالاثني الباقيين.

وضرب الشيخ لذلك مثال المغرب، وهي ثلاث ركعات لا تسمى مغرباً
إذا نقصت واحدة. ويفيد هذا المثال كذلك في النواقض؛ فلو جاء المصلي
بالركعات الثلاث، وفي إحداها ناقض أبطلها، لم تصح صلاة المغرب.

وقال حفظه الله:

وحقيقة هذه الثلاثة التي بنفي واحدٍ منها ينتفي الإيمان: هي ما اختصَّت
به الشريعةُ المحمَّديَّةُ؛ فليس المرادُ بالاعتقادِ حُبُّ الخَيْرِ للناسِ والسَّلامَةُ
مِنَ الغِلِّ؛ لأنَّ هذا تَمِيلُ إليه أَكْثَرُ النفوسِ؛ ولو كانت لا تُؤْمِنُ بوجودِ
خالقٍ، بل المرادُ: قولُ القلبِ وعَمَلُهُ:

ولذلك بدأ الشيخ يفصل معنى القول والعمل والاعتقاد في تعريف السلف
لِلإيمان.

فحب الخير للناس والسلامة من الغل قد يوجدان عند من لا يؤمن
بالمخالق، ولا يراد بهما وحدهما الاعتقاد المذكور في تعريف الإيمان. وإنما
الاعتقاد قول القلب وعمله؛

فَقَوْلُ الْقَلْبِ: التَّصْدِيقُ بَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ
مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ: هُوَ الْحَقُّ.
وَعَمَلُ الْقَلْبِ: حُبُّ اللَّهِ، وَنَبِيِّهِ، وَدِينِ الْإِسْلَامِ، وَحُبُّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ، وَالْإِخْلَاصُ لَهُ فِي عِبَادَتِهِ.

وعبارات السلف في تعريف الإيمان متنوعة غير متضادة؛ فمن قال:
«قول وعمل»، أدخل في القول قول القلب واللسان، وفي العمل عمل القلب
والجوارح. ومن قال: «اعتقاد وقول وعمل»، جعل قول القلب وعمله في
الاعتقاد، وقول اللسان في القول، وعمل الجوارح في العمل. والشيخ يشرح
هنا العبارة الثانية.

وليس المقصود بالقول مجرد لين الخطاب مع الوالدين، أو إرشاد الضال
إلى الطريق، أو الكلام الحسن في شؤون الدنيا، وإنما القول الذي اختصت
به الرسالة المحمدية، وأعلاه النطق بالشهادتين، ومنه التسبيح والتكبير. قال
رحمته الله:

«الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله.»
(صحيح مسلم: ٣٥).

فالنطق بالشهادتين أخص ما جاءت به الشريعة من الأقوال، ومنه
التسبيح والتكبير. وهذا هو قول اللسان في التعريف الثلاثي: اعتقاد وقول
وعمل. أما عند إطلاق «قول وعمل»، فيدخل قول القلب في القول، كما
يدخل عمل القلب في العمل.

وأما العمل فليس محصوراً في أعمال البر العامة، كإمطة الأذى، وإطعام
الفقير، ونصرة المظلوم، وإكرام الضيف، وبر الوالدين؛ وإنما يراد العمل الذي

بلغه الرسول ﷺ عن ربه، كالصلاة والزكاة والصيام والحج. فأعمال البر التي اشتركت الرسالات والفطرة في الدلالة عليها تدل على فطرة سليمة، لكنها وحدها ليست العمل المقصود في هذا التعريف. فلا بد من القول والعمل اللذين جاءت بهما الشريعة، مع اعتقاد القلب.

ثم قال الشيخ:

والإيمانُ: يَزِيدُ وَيَنْقُصُ وَيَزُولُ؛ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَلَا يَزُولُ إِلَّا بِالْكَفْرِ وَالشُّرْكِ؛

وقد كان السلف يقولون: يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وهي عبارة كافية في أصلها، لكن الشيخ زاد «ويزول» ليرد على من وافق السلف في اللفظ، وخالفهم في المعنى؛ فقال إن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه إلا ذرة، ولا يزول.

ويحذر من الاعتراض بمجرد قول الإنسان: الإيمان قول وعمل، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ. بل يسأل عن مراده بالعمل: هل يجعله بمنزلة القول في أصل الإيمان، أو يجعله مجرد شرط كمال؟ ويسأل عن النقصان: هل ينتهي إلى زوال الإيمان، أو يقف عند حد لا يزول بعده؟ فن وافق عبارة السلف وخالف معناها لم تنفعه الموافقة اللفظية.

فالسلف جعلوا القول والعمل من حقيقة الإيمان، وجعلوه قابلاً للزيادة والنقصان، وقد يزول بناقض. ومن هنا جاءت زيادة الشيخ «ويزول»، ردًّا على من حمل النقصان على معنى يبقى معه أصل الإيمان دائماً، ولو ترك العمل. وضرب لذلك المثل الدارج: كل شيء ينقص يخلص، أي ينتهي؛ فلا يصح استثناء بقية ثابتة من غير دليل.

وزيادة الإيمان بالطاعة يجدها الإنسان في قلبه؛ إذا قرأ القرآن، وصام،

وحج أو اعتمر، وصلى في الحرم، وبر والديه، ووصل رحمه، أحس بزيادته. وبالمعصية ينقص؛ فالنظر المحرم، والاستماع المحرم، يورثان في القلب سواداً وكآبة وضيقاً. ولا يزول الإيمان إلا بالكفر والشرك. قال تعالى:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (الأنفال: ٢).

وقال تعالى:

﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ (المدثر: ٣١).

والنص على زيادة الإيمان يدل على قبوله النقصان؛ فالشيء القابل للزيادة قابل للنقصان. والمقصود بالكفر والشرك اللذين يزيلانه: الأكبر المخرج من الملّة، أما الأصغر فينقص به الإيمان ولا يزول.
قال الشيخ:

ولا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ بَعْدَ الْكُفْرِ إِلَّا: بِالْإِعْتِقَادِ: بِقَوْلِ الْقَلْبِ؛ وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِالرَّسَالَةِ، وَبِعَمَلِ الْقَلْبِ؛ وَهُوَ حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. ثُمَّ قَوْلِ اللِّسَانِ. ثُمَّ عَمَلِ الْجَوَارِحِ.

فلا بد من اجتماع هذه الثلاثة للدخول في الإسلام، وقد يكفي ناقض واحد للخروج منه. فليس الدخول كافياً فيه واحد أو اثنان، بينما قد ينتقض الإيمان بقول أو عمل أو اعتقاد واحد. قال:

وَمَنْ صَدَقَ بقلبه، وَتَمَكَّنَ مِنَ النطقِ بلسانه؛ فلم يَنْطِقْ: فليس بمؤمنٍ.
وَمَنْ صَدَقَ بقلبه، وَنَطَقَ بلسانه، وَتَمَكَّنَ مِنَ الْعَمَلِ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ
شريعةُ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فلم يَعْمَلْ: فليس بمؤمنٍ.

وهذه مسألة الخلاف الجوهرية مع المرجئة المعاصرين، الذين يجعلون التصديق وقول اللسان كافيين للنجاة، دون العمل.

فالعمل هو الانقياد، ثم ينظر فيما جاء به العبد وما تركه: هل ترك ما يخرج من الإسلام، أو أتى بما ينقص دينه وإيمانه؟ وفي الغالب لا يوجد ما يمنع الإنسان من النطق بلسانه، لكن إن أراد النطق أو العمل ولم يتمكن، فله حكم العاجز، قال تعالى:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

وقال تعالى:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتِيهَا﴾ (الطلاق: ٧).

ومثال ذلك من كتم فمه، ثم اقتنع بالإسلام وصدق بقلبه، ولم يتمكن من النطق بسبب المانع؛ فتكفيه الإشارة، ويسقط عنه النطق لعجزه. وكذلك من صدق ونطق، ثم مات قبل أن يتمكن من العمل، أو قيد في سجن فلم يستطع العمل، فهو معذور. والفرق بينه وبين السابق هو الفرق بين من تمكن فلم يفعل، ومن أراد ولم يتمكن.

إذن، لا بد من اجتماع الاعتقاد والقول والعمل مع القدرة. وإذا وقع المسلم في ناقض قولي أو عملي أو اعتقادي، انتقض إيمانه كله؛ لأن هذه الثلاثة هي حقيقة الإيمان. وضرب الشيخ مثلاً بركعات المغرب

الثلاث: لو أتى المصلي بمبطل في ركعة واحدة، بطلت صلاته كلها، ولو أتى بقية الركعات صحيحة. ولا يبطل الجزء وحده ويبقى الباقي صلاة مغرب صحيحة.

وهذا لا ينافي زيادة الإيمان بالطاعات ونقصانه بالمعاصي، صغيرها وكبيرها؛ كما أن بطلان الصلاة بمبطل لا ينافي تفاوتها بطول القيام والخشوع والقراءة، ونقصها بالمنهيات التي لا تبطلها، كالنظر إلى السماء وبسط الذراعين في السجود كالكلب.

فلو سب الإنسان الله أو دينه أو رسوله ﷺ، أتى بناقض قولي ينتقض به إيمانه كله، لا القول وحده. ومثاله في الصلاة أن ينتقض وضوء المصلي في الركعة الثالثة قبل السلام، فتبطل صلاته كلها، ولا تحسب له الركعات السابقة صلاة صحيحة.

وفي مقابل المبطل، توجد أعمال تزيد كمال الصلاة وثوابها، كالخشوع وطول القراءة، وتوجد منهيات تنقصها من غير إبطال. وكذلك الإيمان يزيد وينقص، وقد يبطل بناقض. فلا تعارض بين إثبات الزيادة والنقصان، وإثبات زواله بما جعله الشارع ناقضاً.

وخلاصة الفصل أن الدخول في الإسلام يقتضي اجتماع الاعتقاد والقول والعمل مع القدرة، وقد يقع الخروج منه بناقض واحد من هذه الأبواب. ولا ناقض للإيمان إلا ما جعله الشارع ناقضاً، كما لا مبطل للصلاة إلا ما جعله الشارع مبطلاً؛ فثبوت المبطلات في كليهما مرده إلى النصوص، لا إلى وضع أحكام من عند الناس. والله تعالى أعلم.



أسماء الله وصفاته

محاور الفصل الأسماء والصفات؛ النفي والإثبات؛ الاستواء

الجزء الأول

الفصل السادس: «في أسماء الله وصفاته بين النفي والإثبات، والاستواء والمشية، وهل تقاس صفاته على غيره».

يتعلق هذا الفصل بصفات الله سبحانه وتعالى، وهو من الفصول التي يظهر فيها الفرق بين أهل السنة وفرق كثيرة من أهل البدع.

يقول الشيخ:

لِلَّهِ صِفَاتٌ عَلَاءٌ، وَأَسْمَاءٌ حُسْنَى، وَلَا أَحَدٌ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ سُبْحَانَهُ مِنْهُ؛ فَتَنَفَّى
عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَتُبِّتَ لَهُ مَا أُثْبِتَهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ،
وَنَفَى عَنْهُ كُلَّ نَقِصَةٍ وَنَجَلٍ، وَتُبِّتَ لَهُ كُلُّ مَعْنَى كَالِ وَنَفِصِلٍ، وَلَا
نُكَيْفٍ، وَلَا نُشْبَهٍ، وَلَا مُثَلٍّ

وهذه جمل سلفية توافق ما قرره أهل السنة والجماعة في القرون الفاضلة.
لله صفات عليا وأسماء حسنى، ولا أحد أعلم به من نفسه سبحانه؛ ولهذا
قال تعالى:

﴿إِنَّكُمْ أَعْلَمُ أَمَ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٤٠).

فلا يجوز للإنسان أن يتكلم عن ربه سبحانه وتعالى إلا بما أخبر الله به
عن نفسه، أو أخبر به رسوله ﷺ الموحى إليه عن ربه عز وجل. وليس
له أن يثبت لله ما لم يثبت له نفسه، ولم يثبت له رسوله ﷺ؛ لأن الله سبحانه
وتعالى أعلم بنفسه.

فإذا أخبر الله عن نفسه بشيء، أثبتناه كما أخبر به، وكما أخبر به رسوله
ﷺ. ونفَى ما نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَتُبِّتَ مَا أُثْبِتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَلَا طَرِيقَ
لِلْمَوْحِدِ إِلَى مَعْرِفَةِ صِفَاتِ رَبِّهِ إِلَّا الْوَحْيُ. فلم ير الناس ربهم في الدنيا،
وليس له شبيه أو مثيل يقيسون عليه صفاته.

قال الشيخ:

ونفي عنه كل نقيصة ونجمل، وثبت له كل معنى كمال ونفصل،

وهذه هي طريقة أهل السنة: الإجمال في النفي، والتفصيل في الإثبات، وهي طريقة القرآن. فقد فصل الله في ذكر أسمائه الحسنی، فقال تعالى:

﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ
الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ (الحشر: ٢٣).

وجاء النفي مجملاً، كقوله:

﴿وَلَا يَظَلُمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٤٩).

وقوله تعالى:

﴿لَا تَأْخُذُكَ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

وقوله تعالى:

﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ (ق: ٣٨).

ونبه الشيخ إلى ذلك لأن بعض فرق الضلال تعكس هذه الطريقة، فتفصل في النفي، فتقول: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل ولا منفصل، ولا يحزن، وليس بأبكم ولا أصم. وهذه طريقة مبتدعة لأسباب:

• أولاً: أنها ليست طريقة القرآن والسنة.

• ثانياً: أن التفصيل في النفي ليس مدحاً؛ فلو جاء شخص إلى ملك فقال: لست بخيلاً، ولا جباناً، ولا سارقاً، ولا زانياً، ولا عاقاً لوالديك، ولا قاطعاً لرحمك، لما عدّ هذا مدحاً، ولما قبله الملك. فكيف يمدح الله بتفصيل في النفي لم يرد في الكتاب والسنة؟

• ثالثاً: أن بعض عباراتهم تتضمن نفي معان صحيحة ثابتة لله. فقولهم: لا داخل العالم ولا خارجه، وليس في مكان ولا جهة، يريدون به نفي العلو والاستواء. ولا نقول إن لفظي المكان والجهة ثابتان في النص، لكنهم أرادوا بنفي هذين اللفظين نفي معان صحيحة أثبتها الوحي. وهذا من التلاعب بالألفاظ؛ إذ يأتي النفي مفصلاً، ويكون المراد به تعطيل معنى ثابت لله.

• رابعاً: أن نفيمهم مجرد، أما النفي في الكتاب والسنة فيتضمن إثبات كمال الضد؛ فإذا نفى الله عن نفسه نقصاً، تضمن ذلك إثبات كماله في ضده. قال تعالى:

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

فنفي السنة والنوم متضمن لكمال الحياة والقيومية؛ وقد ذكرت الآية نفسها هذين الاسمين: الحي القيوم. ومثال آخر قوله تعالى:

﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٤٩).

هذا نفي مجمل للظلم، يتضمن إثبات كمال العدل. وكذلك نفي الزوجة والولد يتضمن كمال الأحدية. فالنفي في الكتاب والسنة ليس نفياً مجرداً، بل

يتضمن كمال الضد، وبهذا يتبين الفرق بينه وبين طريقة التفصيل المبتدعة في النفي.

أما التفصيل في الإثبات فهو مدح؛ فلو قلت للملك: أنت كريم، ورحيم، وعادل، كان كل وصف منها زيادة في الثناء عليه، بخلاف تفصيل ما ينفي عنه من النقائص. والله أولى بالكمال، وهذه طريقة القرآن؛ ولهذا قال الشيخ:

ونفي عنه كُلُّ نقيصة ونَجَلْ، وثَبَّتْ له كُلَّ معنى كمالٍ ونُفِصَلْ، وَلَا نُكَيِّفْ وَلَا نُشَبِّهْ وَلَا نُمَثِّلْ،

فلا نذكر كيفية استواء الله أو سمعه أو بصره؛ لأننا لا نعلم كيفية ذاته حتى نكيف صفاته. وقد سأل رجل الإمام مالكا رحمه الله عن قوله:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: ٥).

كيف استوى؟ فلم يسأله عن معنى الاستواء، بل عن كيفيته، وهي مما لا يعلمه مالك، ولا أعلم بها النبي ﷺ أمته.

فقال مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». وفي رواية: «غير مجهول». وهذه قاعدة في كل صفة: فالسمع معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن كيفيته بدعة؛ وكذلك البصر والغضب والرضا وسائر الصفات الثابتة.

والسلف حين ينفون الكيفية لا ينفون وجودها، وإنما ينفون علمهم بها؛ فهي موجودة، لكننا لا نعلمها. وهذا فرق مهم بين نفي الكيفية نفسها، ونفي العلم بها.

وقوله: «ولا نشبه، ولا نمثل» يحتاج إلى بيان؛ فبعض السلف يكتفي بأحد اللفظين، وبعض العلماء يفضل لفظ التمثيل؛ لأنه لفظ القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. والتشبيه أعم من التمثيل؛ فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً. ومن جمع بين اللفظين أراد نفي التمثيل الذي نفاه القرآن، ونفي التشبيه بالمعنى الذي يقوله المشبهة.

ولتوضيح الفرق: إذا قلت إن علياً مثل محمد، فقد تقصد مماثلته له في كل شيء، أو في صفة كاملة. أما قولك إنه يشبهه، فقد يراد به اشتراكهما في بعض صفة أو بعض الصفات. ولهذا لا يصح أن يكون نفي التشبيه نفياً لأصل المعاني المشتركة التي تعرف بها الصفات؛ فإن الجهمية أرادوا بهذا النفي تعطيل الصفات الوجودية.

فلفظ الوجود له معنى معلوم، وكذلك السمع والبصر والاستواء؛ وهذا أصل المعنى الذي يفهم عند إطلاق اللفظ. فإذا أضيفت الصفة إلى صاحبها، اختصت به بحسب المضاف إليه. فقولنا: «سمع الله» لا ينفي أصل معنى السمع، وهو إدراك المسموعات، لكنه يثبت لله سمعاً يليق به، لا يماثل سمع المخلوقين. ولو نفينا أصل المعنى، لصارت الصفة كأنها غير موجودة. وقد قال الله:

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (المجادلة: ١).

فأثبت السمع بقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، و﴿يَسْمَعُ﴾، و﴿سَمِيعٌ﴾. وقالت عائشة رضي الله عنها: «سبحان الذي وسع سمعه الأصوات كلها»، وذكرت

الجزء الأول

أنها كانت في جانب الغرفة، ويخفى عليها بعض حديث المجادلة. فهي أثبتت أن السمع إدراك للمسموعات، وليس هو العلم، وعظمت سمع الله الذي أدرك كلام المرأة من فوق سبع سماوات، مع أن بعضه خفي عليها وهي في الغرفة نفسها.

فسمع الله ليس كسمع المخلوقين، لكن معنى السمع لم يزل إدراك المسموعات. وكذلك الوجود: الله موجود، والمخلوق موجود؛ والله ذات، وللمخلوق ذوات؛ والله يبصر، وعباده يبصرون. وقد قال عن الإنسان:

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ۚ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (الإنسان: ١-٢).

فالسميع يدرك المسموعات، والبصير يدرك المبصرات، وهذا أصل المعنى، ثم تختلف حقيقة الصفة وكيفية بحسب من أضيفت إليه.

وحتى بين المخلوقات، ليس سمع الإنسان كسمع النملة أو النحلة أو غيرها من الحيوانات، ولا كسمع الملك أو الجن. فإذا أضيفت الصفة إلى الله، كان لها الكمال اللائق به سبحانه. ولهذا لو سئل كثير من نفاة الصفات أو المؤولين: هل يسمع الله المخلوقات كلها في آن واحد، بجميع لغاتها؟ لأثبتوا ذلك؛ لأنهم أضافوا السمع إلى الله. فلماذا لا يثبتون بالطريقة نفسها استواء وغضباً وقدرة تليق به سبحانه؟

فلاشتراك في أصل المعنى لا يوجب تماثل الصفة عند إضافتها إلى الخالق والمخلوق. ومن قال من السلف: «من غير تشبيه»، أراد التشبيه بمعنى التمثيل، ولم يرد نفي أصل معنى الصفة. ولهذا اختار شيخ الإسلام لفظ التمثيل؛ لأنه لفظ القرآن، والالتزام بلفظ القرآن أولى. ومن جمع بين التشبيه والتمثيل،

فليعلم أن المراد نفي مشابهة المخلوق، مع إثبات أصل معنى الصفة.

الجزء الثاني

ثم قال الشيخ حفظه الله:

وَمَنْ وَصَفَهُ بِنَقْصٍ مُفَصَّلٍ نَفِيهِ عَنْهُ مُفَصَّلًا؛ كَمَا نَفَى اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ
الزَّوْجَةَ وَالْوَلَدَ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ (الأنعام: ١٠١).

وقال:

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص: ٣).

ونفى عن نفسه وصف اليهود له بالبخل:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ
مَبْسُوطَتَانِ﴾ (المائدة: ٦٤).

وهذا النفي يتضمن إثبات كمال الضد، وهو الوجدانية، وليس نفياً مجرداً.
نفى البخل لكمال غناه وعطائه سبحانه وتعالى.

ثم قال:

وَمِمَّا جَاءَ فِي الْوَحْيِ؛ كَلَّذِي جَاءَ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ: نُثِبْتُ
حَقِيقَتَهُ، وَنُذِرْتُ بَعْضَ آثَارِهِ، وَلَا نَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَاللَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

هذا معنى قول السلف: «أمروها كما جاءت»، أي مع إثبات معانيها. وقال بعضهم: «أمروها كما جاءت بلا كيف». فقولهم: «بلا كيف» يدل على إثبات أصل الصفة، مع تفويض العلم بكيفيتها، ولا يدل على تفويض معناها أو نفي وجود كيفية لها.

وقد استغل بعض أهل البدع هذه الألفاظ لنفي الكيفية مطلقاً، وهذا خطأ؛ فالسلف أثبتوا المعنى، ونفوا علمنا بالكيفية. ولهذا قال الشيخ:

نُثِبْتُ حَقِيقَتَهُ، وَنُذِرْتُ بَعْضَ آثَارِهِ، وَلَا نَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ؛

فقولهم: «أمروها كما جاءت» إثبات للمعاني، وقولهم: «بلا كيف» رد على الممثلة والمشبّهة.

وقال الشيخ:

ولا يجوز أَنْ نَقِيَسَ صفاتِ الله على شيءٍ؛ لأنَّ القياسَ لا بدَّ فيه من فرع وأصلٍ؛ والله واحدٌ لا مثيلَ له؛ فلا فرعَ يُدَانِيهِ، ولا أصلَ يُعَالِيهِ، أحدٌ صمدٌ لم يلدْ ولم يولدْ ولم يكنْ له كُفُوًا أحدٌ.

والقياس في المخلوقات يكون على أصل معروف؛ فتشبه الطعام اللذيذ بالعسل، والرائحة الطيبة بالمسك، والجميل بالملك، كما قالت النسوة:

﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف: ٣١).

فشبهن جمال يوسف بالملك. وقد يقال عن بالغ الشر والخبث إنه شيطان؛ لأن صورة الشيطان في الذهن أصل للخبث والمكر والكفر. ويقال للكريم: حاتمي، لما يعرف من كرم حاتم. فهذه أمثلة يقاس فيها شيء على أصل معروف، أما الله فلا مثيل له، فلا تقاس صفاته على صفات غيره.

ثم قال الشيخ:

والعقول آلاتٌ خلقها الله، تَقِيَسُ ما تَسْمَعُ على ما تَرَى، فَتَسْمَعُ إخبارَ الله عن نفسه ولم تره من قبل، فَتَقِيَسُهُ على أَقْرَبِ مِثَالٍ رَأَتْهُ. كُلُّ عَقْلٍ يَتَصَوَّرُهَا حَسَبَ ما رَأَى مِنْ قَبْلُ، وَيُكَيِّفُ على ما شَاهَدَ، والله لا مِثِيلَ له في كُلِّ العُقُولِ. فلا نُعْطِلُ له اسماً ولا صفةً لأجل مثال سَيِّئٍ انْقَدَحَ في الأذهانِ، نُرِيدُ نَفْيَهُ بِنَفْيِ الصِّفَةِ أَوْ الإِسْمِ عنه سبحانه،

فَنَقَعَ فِي نَفِي قِيَاسٍ بَاطِلٍ، وَنَقَعَ فِي تَكْذِيبِ خَبَرٍ صَحِيحٍ. وَلَكِنْ نَفَى
الْمَعْنَى السَّيِّئَةَ فِي النَفُوسِ، وَنُبِّتَ مَا وَصَفَ وَسَمَّى اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَنَقَفَ.

ويضرب لذلك مثلاً بمن ولد أعمى، فلا يعرف صور المرئيات وألوانها، ويكون ما يراه في منامه متعلقاً بالأصوات التي يعرفها. فلا يصح أن تسأله: ألا ترى سواداً؟ لأنه لا يعرف السواد أصلاً. ثم يذكر مثلاً ضربه بعض الأدباء أو العلماء: أعمى أبصر لحظة، فرأى عرف ديك، ثم عاد إليه عماه. فصار كلما وصف له شيء سأله عن علاقته بعرف الديك؛ لأنه المثال الوحيد الذي رآه. فإذا قيل له: هذا هاتف، أو هناك لون زهري، قاس شكله أو لونه على ذلك المثال الوحيد.

وهذا يوضح أن العقل يقيس ما يسمعه على ما رآه، لكن هذا القياس لا يصح في صفات الله؛ لأنه ليس كمثله شيء. وقد حمل بعض المحرفين الاستواء على الاستيلاء؛ لأنهم قاسوا ما أخبر الله به على استيلاء ملوك الدنيا على العروش بالقتال والنزاع، فوقع في أذهانهم مثال سيئ، ثم نفوا الصفة فراراً منه.

ويركز على مثال الاستواء؛ لأن إزالة هذا الإشكال تحل عقداً كثيرة في هذا الباب. فالواجب نفي القياس الباطل، مع إثبات الخبر الصحيح؛ أما هؤلاء فنفوا المعنى الذي توهموه، ووقعوا في تكذيب ما أخبر الله به. ثم لما قيل لهم إن معنى الاستيلاء الذي تصوره لا يليق بالله، قالوا: استيلاء يليق بجلاله، بدل أن يثبتوا الاستواء الذي أثبتته لنفسه، على وجه يليق بجلاله. فالواجب نفي المعنى السيئ المتوهم، وإثبات ما وصف الله به نفسه، ثم

الوقوف عند الوحي، قال تعالى:

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (طه: ١١٠).

وقال تعالى:

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ^ط وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣).

الجزء الثالث

ثم قال الشيخ:

والله تعالى مستوٍ على عرشه في السماء. قال تعالى:

﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ^ط وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ هُوَ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ^ج يَعْلَمُ
مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا^ط
وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (الحديد: ٣-٤).

وفسر النبي ﷺ أسماء الله: الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، فقال:

«اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء،
وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء.»
(صحيح مسلم: ٢٧١٣).

الجزء الثالث

فلا يحول شيء من خلقه دون الله وعلمه ورؤيته وسمعه سبحانه وتعالى.
قال:

﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الحديد: ٤).

قال الشيخ:

فَأَثَبَتْ استواءه بذاته، وعلمه بكل شيء، وأخبر عن معيته لعباده؛ فهو معهم بعلمه وسمعه وبصره؛ كما قال تعالى:

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد: ٤).

فهذه المعية العامة معناها أنه سبحانه مع خلقه بعلمه وسمعه وبصره.

ثم قال:

وهو مع أوليائه بذلك وبصره وتأيدته وكلايته؛ كما قال الله لموسى وهارون:

﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ (طه: ٤٦).

وهذه معية خاصة، هي معية التأيد والنصرة. ولا تعارض المعية العامة؛ فالله يعلم ويسمع ويبصر ما يصدر من فرعون وملئه وجنوده، ويعلم ويسمع ويبصر ما يقوله موسى وهارون، ثم يخص رسله وأوليائه بالتأيد والنصرة. وقال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ (النحل: ١٢٨).



فالله مع خلقه جميعاً بعلمه وسمعه وبصره، ويخص بعضهم بمعية التأيد والنصرة والرعاية.

ومن حديث الولي في صحيح البخاري، ذكر هذين المقطعين:

«من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب. وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به» (صحيح البخاري: ٦٥٠٢).

فغني ذلك أن الله يؤيد عبده، ويرعاه، ويسدده؛ لأنه تقرب إليه وصار من أوليائه. وهذه معية خاصة، كما في قوله لموسى وهارون:

﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (طه: ٤٦).

أي معكم بالتأيد والنصرة، فلا تخافا.

ثم تكلم الشيخ عن مشيئة الله، فقال:

وَلِلَّهِ الْمَشِيئَةُ الْكَامِلَةُ الشَّامِلَةُ لِكُلِّ شَيْءٍ، فَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ نُبِتَتْهَا كَمَا أَثْبَتَهَا لِنَفْسِهِ، وَلَا نَحْوُ بِمَا زَادَ عَنْ ذَلِكَ؛ كَمَا يَفْعَلُ الْعَقْلَانِيُّونَ مِنَ النُّحُوصِ بِفِعْلِ الْحَالَاتِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَنَاقِضَاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛

فكمال مشيئة الله تابع لكمال علمه وحياته؛ فهو سبحانه يعلم ما كان، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، ولم تسبق حياته عدم ولا يلحقها فناء. ومشيئته كاملة: فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فنبتتها كما أثبتتها

لنفسه. والعقلانيون يخوضون في المحالات، ويجمعون بين المتناقضات، مع أن هذه الأسئلة فاسدة من أصلها.

ومن أمثلة تلك الأسئلة: هل يستطيع الله أن يخلق إلهاً مثله، أو أن يخلق شيئاً يعجز عنه؟ وهذا من الجمع بين المتناقضات؛ فلا تتعلق به القدرة ولا المشيئة. فالسؤال خطأ في أصله: كيف يكون الإله مخلوقاً؟ وكيف يكون الخالق قادراً وعاجزاً في الأمر نفسه؟ وكيف يكون الشيء موجوداً وغير موجود، أو ثابتاً ومتحرّكاً؟

ولذلك يقال إن القدرة والمشيئة لا تتعلقان بالمستحيلات والممتنعات؛ إذ ليست هذه الفرضيات أشياء ممكنة الوجود. وقد بين الله أنه لو كان في السماوات والأرض آلهة غيره لفسدتا؛ فلا يكون الكون بخالقين وإلهين. ولا يصح أن يجعل السائل تناقض فرضيته عجزاً ينسبه إلى الله.

فلو سأل: هل يخلق الله حجراً لا يستطيع عليه؟ فالجواب أن السؤال نفسه باطل؛ لأنه يجمع بين الإلهية والعجز. ونحن لم نثبت لله ربوبية تتضمن عجزاً، ولا نؤمن برب معه رب آخر. ولهذا يرفض هذا السؤال من أصله، ولا يدخل في إثبات القدرة أو نفيها.

وآيات النبوة والمعجزات: أليست من الأمور المستحيلة في العرف والواقع؟ نقول: إنها خارقة للعادة، وليست مستحيلة في نفسها؛ فهي من الممكنات التي تتعلق بها القدرة. والبشر لا يأتون بمثلها استقلالاً عن الله، والأنبياء يأتون بها بإذنه، مع التحدي وإثبات صدق الرسالة.

وما يقع على يد الدجال من قتل الشاب ثم إحيائه إنما يقع بإذن الله، لا باستقلال الدجال. وكذلك السحرة لا يضرّون بأنفسهم، قال تعالى:

﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٠٢).

فوجود أمر خارق للعادة لا يعني خروجه عن قدرة الله وإذنه، ولا يعني أن فاعله مستقل به.

ومن ذلك ما أعطيه عيسى عليه السلام من إحياء الموتى، وصنع هيئة الطير من الطين، ثم النفخ فيها فتصير طيراً؛ قال تعالى:

﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٤٩).

فكل ذلك بإذن الله، فما جاء بالخارق من عند نفسه، ولا أحيا الطير المنفوخ فيه استقلالاً عن ربه. أما السحرة فينسبون الفعل إلى أنفسهم، ولا يأتون به آية على رسالة من الله.

ثم فرق بين الممتنع في نفسه، والممتنع شرعاً، والممتنع بحسب النظام الكوني المعتاد. فإرسال نبي بعد محمد ﷺ ممتنع شرعاً؛ لأن الله قضى أن يكون خاتم النبيين، وليس ذلك لعجزه. وخسوف القمر في أول الشهر ممتنع بحسب النظام الذي أجرى الله عليه الكون، وليس لعجزه عن تغييره؛ فالله الذي خلقه قادر عليه.

وفي آخر الزمان تطلع الشمس من مغربها. وقد قال إبراهيم لمن حابه في ربه، حين قال: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ وتنزل معه إبراهيم في المحاجة لثلاثا يقتل الناس، ثم ألزمه بما لا يستطيع ادعاءه:

﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ (البقرة: ٢٥٨).

وذكر استئذان الشمس لربها، وأنها تطلع من مغربها آخر الزمان، وأن الشمس والقمر يوران في النار تبكيًا لمن عبدهما من دون الله. فالمقصود أن الامتناع الشرعي أو الكوني لا يعني العجز، بخلاف السؤال الذي يجمع بين النقيضين، كفرض إله عاجز أو خالق مخلوق، فهذا باطل في أصل تصويره.

ثم ذكر الشيخ أن الله يفعل ما يشاء، وأنه فعال لما يريد. وقال في آخر الفصل:

وُثِّبَتْ لَهُ مَا ثَبَتَ بِهِ النَّصُّ مِنَ الْوَحْيِ، وَتَوَقَّفَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ، وَنَفَى مَا دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى نَفْيِهِ مِنَ النَّقَائِصِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ بِالنَّصِّ، كَالْحُزْنِ وَالْبُكَاءِ وَالْجُوعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وقد تقدم أصل الإثبات في أول الفصل. أما ما لم يرد في الوحي، فلا يجوز إثباته من عندنا. وذكر مقطعاً لأحد المفسرين سئل فيه: هل لله أذن؟ فأجاب: له أذن تليق به. وهذا باطل؛ لأن الصفة لم تثبت في النص، فلا تثبت بهذا التعليل. والواجب التوقف فيما لم يرد إثباته أو نفيه، كالألفاظ المجملة التي يسأل عنها بعض الناس: المكان والجهة.

ثم في ذلك تفصيل: فإن كان المعنى نقصاً محضاً دل العقل الصريح على نفيه، كالحزن والبكاء والجوع، نفى عن الله وإن لم يرد نفيه بلفظه؛ لأنه لا يليق بجلاله. أما اللفظ المجمل فيستفصل عن مراد صاحبه: فإن أراد معنى صحيحاً لا ثبوتاً بالله، أثبت المعنى، دون إثبات اللفظ الذي لم يرد في النص. فن أراد بالمكان أو الجهة العلو، أثبتنا العلو، ولسنا بحاجة إلى ذلك اللفظ.

فهذه قاعدة جامعة: ثبت ما أثبتته الوحي، ونفي ما نفاه، ونتوقف في اللفظ الذي لم يرد إثباته ولا نفيه، ونستفصل عن معناه؛ فنقبل المعنى الحق، وننفي المعنى الباطل. أما ما لا يحتمل إلا النقص، فينفي عن الله سبحانه وتعالى. والله تعالى أعلم.



القرآن كلام الله

محاور الفصل كلام الله؛ القرآن؛ مسألة خلق القرآن

الجزء الأول

الفصل السابع: «في كلام الله، وأن منه القرآن، ولو كان مسموعاً أو مسطوراً، وحكم القائل بخلقه.»

فهذا الفصل في القرآن: هل هو كلام الله أم لا؟ وفيما ذكره بعض أهل البدع في هذه المسألة. وهي مسألة جليلة تتعلق بكلام الله سبحانه وتعالى، وكلام الله صفة من صفاته عز وجل. وقد كانت من الفتن الكبيرة التي ظهرت في أول أمر الإسلام، حين ادّعي أن القرآن مخلوق. وبعض أهل البدع يرى أن القرآن ليس كلام الله، وإنما هو عبارة عنه، وبعضهم يقول إنه حكاية له. وهذه أقوال فرق البدع والضلال الذين نفوا أن تكون كلمات

القرآن وحروفه من كلام الله سبحانه وتعالى.
قال الشيخ حفظه الله:

القرآن كلامُ الله، تكلمَ به حقيقةً بحروفِهِ وآيَاتِهِ وَسُورِهِ. ولا نقولُ هو
عِبَارَةٌ عن معنىٍ ولا حِكَايَةٌ له، ونقولُ: لم يزلْ متكلمًا متى شاء. قال
تعالى:

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤).

وقال تعالى:

﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ (الأعراف: ١٤٣).

وإنما قال الشيخ:

ولا نقولُ: «هو عِبَارَةٌ عن معنىٍ، ولا حِكَايَةٌ له»،

لأن هذا من كلام أهل البدع. فالأشعرية يقولون: إن القرآن عبارة عن
كلام الله، والكلابية يقولون: حكاية لكلام الله عز وجل. ويقولون: إن
كلام الله معنى قائم بذاته سبحانه، وإن الألفاظ المتلوة ليست من كلامه؛
فزعم بعضهم أن الله خلق القرآن في الهواء، أو في اللوح المحفوظ، أو في
جسم، وأن المتكلم به عبر عن كلام الله النفسي. وقال المتأخرون منهم: هو
كلام جبريل، أو كلام محمد ﷺ. وكل هذه الأقوال تؤول إلى أن القرآن
مخلوق، وإن اختلفت ألفاظ أصحابها، ولا شك في بطلان ذلك.

وهذه مسألة مهمة؛ فإن عقائد الأشعرية والكلابية اشتملت على خليط

الجزء الأول

من أقوال كثيرة أخذوها عن المعتزلة وقليل من أهل السنة. وقد أخذ أبو الحسن الأشعري رحمه الله عن الكلائية، وهم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم نسبت تلك الأقوال إلى أهل السنة، مع أن كلام ابن كلاب ليس من كلام أهل السنة، وفيه أخطاء وضلالات كثيرة. فلا يغتر الإنسان بمن يحصر القول بخلق القرآن في المعتزلة؛ فالأشعرية والكلائية قالوا به كذلك، وإن عبروا عنه بألفاظ مختلفة، كقولهم: إن القرآن عبارة عن كلام الله، وإن الله خلقه في الهواء، أو في اللوح المحفوظ، أو في جبريل أو محمد ﷺ ثم بلغاه. وهذه هي حقيقة عقيدة المعتزلة في خلق القرآن، ولكنها صيغت بعبارات قد يظن السامع أنها موافقة للحق.

ومثل ذلك تأويل الاستواء بالاستيلاء؛ فقد قال به المعتزلة، ثم قال به متأخرو الأشعرية. وهؤلاء نفوا صفة الاستواء، وأثبتوا لها معنى قال به المعتزلة من قبلهم.

وحقيقة مذهبهم في الرؤية نفى رؤية الله يوم القيامة، وأن حقيقة مذهبهم في الاستواء هي قول المعتزلة بالاستيلاء. وكذلك قولهم في القرآن يؤول إلى أنه مخلوق. وقد قال بعض المتقدمين منهم إن الصحف والحروف والمداد الذي يكتب به القرآن لا حرمة لها، وإن من أهانها لم يكن عليه شيء؛ بناءً على زعمهم أن المكتوب ليس كلام الله. وهذا يدل على فساد ذلك الاعتقاد؛ فإن أهل السنة لا يختلفون في أن من أهان المصحف فقد ارتد عن دين الله.

ولشناعة هذا القول، خطّاه المتأخرون منهم، وقالوا إن للحروف والمداد الذي كتب به المصحف احتراماً وقُدسية، لكنهم مع ذلك ينفون أن يكون

المكتوب كلام الله. والمعتزلة كانوا في هذه المسألة خيراً من الأشاعرة؛ إذ قال المعتزلة: القرآن كلام الله وهو مخلوق، وقال الأشاعرة: هو مخلوق، وليس كلام الله. فقد أخذوا قول المعتزلة الذين اتفق أهل السنة على ضلال مذهبهم، وغيروا ألفاظه، ثم نسبوه إلى أهل السنة والجماعة.

ولهذا فالفصل مهم؛ حتى لا يقع الإنسان في اعتقاد المعتزلة أو الأشعرية أو الكلائية. والذي جاء في الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والقرون الثلاثة المفضلة، أن القرآن كلام الله، تكلم به حقيقة بحروفه وآياته وسوره، وليس مخلوقاً في الهواء، ولا في جبريل، ولا في محمد ﷺ. والكلام إذا أطلق شمل اللفظ والمعنى، ولا يسمى كلاماً ما كان في النفس وحدها؛ فكيف يقولون إنه كلام نفسي عبر عنه جبريل أو محمد ﷺ، أو خلقه الله في الهواء أو في جسم ثم نقل إلينا؟

والعجيب أنهم بعدما اعتقدوا هذه العقائد بحثوا عن آيات يستدلون بها عليها، كما بحثوا في لغة العرب وأشعارها. فقالوا إن قوله تعالى:

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (الحاقة: ٤٠؛ التكوين: ١٩).

وإن القرآن قول هذا الرسول، وليس كلام الله. وقد جاءت هذه الآية مرتين: في سورة الحاقة، والمراد بالرسول محمد ﷺ، وفي سورة التكوين، والمراد جبريل عليه السلام.

ولم يقل الله: إنه لقول ملك كريم، أو نبي كريم، بل قال: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ليبين أن المبلغ رسول عن صاحب الكلام، وهو الله عز وجل، لا منشئ للكلام ولا محدث له. ولو كانت الآية دليلاً على قولهم،

الجزء الأول

لستلوا: أهو كلام جبريل أم كلام محمد ﷺ؟ فإن قلتم هو كلام أحدهما، بطل أن يكون كلام الآخر. أما أهل السنة فيقولون: كلاهما ينقل الكلام عن الله سبحانه وتعالى.

فذكر وصف الرسالة لبيان التبليغ عن الله. وقولهم إنه كلام محمد ﷺ يشبه قول المشركين، وقد أخبر الله عن الكافر:

﴿ثُمَّ أَذِبرْ وَاسْتَكْبَرَ ۖ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۖ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ (المدثر: ٢٣-٢٥).

ثم كيف تتعبد بتلاوة القرآن، ونطلب الأجر عليها، لو كان كلام جبريل أو محمد ﷺ؟ وأين إعجازه، وكونه آية من آيات الله؟ وقد قال الله ناقلاً قول المشركين:

﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾

فلذلك لا يختلف أهل السنة والجماعة في أن القرآن كلام الله، تكلم به حقيقة. وإنما زيد كلمة «حقيقة» للتبيين والإيضاح، وإلا فقولنا: تكلم الله به، واضح في نفسه. فتكلم الله بحروفه وآياته وسوره، ولا نقول: هو عبارة عن كلام الله، كالأخرس الذي لا يستطيع التعبير عما في نفسه، فيأتي غيره فيعبر عنه؛ ولا نقول: هو حكاية لكلام الله، أو معنى خلقه في غيره، فأخذه ذلك الغير ونقله إلى الأمة.

والله تعالى لم يزل متكلماً متى شاء، قال تعالى:

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤).

فن صفات الله الكلام؛ يتكلم متى شاء، وكيف شاء، ومع من شاء. وليس المراد أن جميع كلامه أزل؛ فهو متكلم في الأزل، ويتكلم متى شاء. فقد كلم موسى عليه السلام في الوقت الذي كلمه فيه، وكلم جبريل متى شاء. فالكلام من صفات الكمال الذاتية والفعلية: يوصف الله بأنه متكلم، ويتكلم متى شاء. وقوله:

﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ (الأعراف: ١٤٣).

يدل على أنه كلمه لما جاء إلى الميقات.

هذا ملخص الجملة الأولى، وهي مهمة لتجنب اعتقاد المعتزلة الذين أحدثوا فتنة عظيمة في أوائل الإسلام، وقام لها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. ويلاحظ أن كتب الأشعرية لا تمدح الإمام أحمد في هذه المحنة، ولا تحب أن يشيع أنه صار بها إماماً لأهل السنة؛ لأن الاعتقاد الذي صبر عليه يخالف مذهبهم.

ولم يصر أحمد إماماً لأنه جاء باعتقاد من نفسه، وإنما لأنه ثبت على اعتقاد من سبقه من أئمة السلف، الذين نقلوا عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. ومن علماء زمانه من كان يعتقد اعتقاده، لكنه لم يصبر على الفتنة، وأخذ برخصة الإكراه. أما أحمد فصبر على اعتقاد أهل السنة والجماعة.

وتجنب بعضهم وصف أحمد بإمام أهل السنة، بل تجنب عده فقيهاً أو إماماً في الاعتقاد، سببه تجنب ذكر تلك الفتنة؛ إذ لو وصفوه بذلك، لسأل الطالب: لماذا سمي بهذا الاسم؟ وما الفتنة التي صبر عليها؟ وحينئذ يتبين له اعتقاد أحمد، ومخالفة أئمة البدع له قديماً وحديثاً.

قال الشيخ:

وكلامه هو قوله:

﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾ (الأحزاب: ٤).

وكلام الله تحفظه الصدور:

﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ مِّمَّنْ بَيَّنَّتْ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ﴾ (العنكبوت: ٤٩).

وهو المسموع بالآذان:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ
اللَّهِ﴾ (التوبة: ٦).

؛ ومع أنَّ المبلِّغَ له هو رسول الله ﷺ، لم يُخرجه عن كونه كلام الله.

فمن نقل قصيدة للمتنبي أو لعنتره، لم تنسب إليه القصيدة، وإنما هو ناقل
لكلام غيره، لا منشئ له. وكذلك المبلغ لكلام الله ينقله، ولا يخرججه تبليغه
عن كونه كلام الله.

ثم قال:

وهو المكتوب في السطور. قال تعالى:

﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٍ ۖ فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ﴾ (الطور: ٢-٣).

حَفِظَهُ اللَّهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ عِنْدَهُ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ۖ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ (البروج: ٢١-٢٢).

وقال:

﴿وَأَنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّ حَكِيمٌ﴾ (الزخرف: ٤).

وكونه مسطوراً لا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ كَلَامَ اللَّهِ؛ فَالْوَرَقُ مَخْلُوقٌ، وَالْحَبْرُ كَذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى:

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾ (الأنعام: ٧).

فَجَعَلَ الْكِتَابَ شَيْئًا، وَالْقِرْطَاسَ شَيْئًا آخَرَ.

وقول الشيخ إن الله حفظ القرآن في اللوح المحفوظ مسألة خلافية بين أهل العلم. فمنهم من يقول إن القرآن لم يكتب في اللوح المحفوظ، وإنما جاء فيه ذكره ووصفه بأنه مجيد، وعلي حكيم، وكريم؛ كما في قوله:

﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۖ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ (الواقعة: ٧٧-٧٨).

وهذا القول يخرج من إشكال: كيف يكون الله قد تكلم بالقرآن متى

شاء، ثم يكون مكتوباً من قبل في اللوح المحفوظ؟ وهي مسألة فرعية بين أهل السنة، لا تخرج القرآن عن كونه كلام الله. وقد قال الشيخ ابن عثيمين بهذا القول أول أمره، ثم تراجع عنه في آخر أمره. ومعرفة الخلاف فيها تعين على فهم الإشكال.

والذين يقولون إن القرآن كله في اللوح المحفوظ يعتمدون على قول ابن عباس رضي الله عنهما: إنه نزل إلى بيت العزة في السماء الدنيا جملة واحدة، ثم نزل مفزاً بحسب الحوادث. ويفسرون

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١).

بنزوله كاملاً، و

﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ﴾ (الإسراء: ١٠٦).

بنزوله بحسب الحوادث. وهذه مسألة غيبية تحتاج إلى نص يبين أن الله تكلم به، ثم جعله في اللوح المحفوظ، ثم أنزله إلى بيت العزة، وأن ما نقل عن ابن عباس اجتهد في تفسير الآية، وليس نصاً عن النبي ﷺ.

ووجه الإشكال عنده أن بعض الآيات واضح في أن الله تكلم بها عند وقوع الحادثة، مثل قوله تعالى:

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ (المجادلة: ١).

يقول إن هذه الآية لا يمكن أن يكون الله قالها في الأزل؛ لأنه قال: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾. فقد علم الله في الأزل ما سيكون من المجادلة،

لكنه لم يسمع كلامها قبل أن تتكلم؛ فإن السمع إدراك المسموعات، وهي لم تكن قد وجدت بعد. وهذا وجه الإشكال عنده في القول بأن نص القرآن كله مكتوب في اللوح المحفوظ.

وعلى القول الآخر، يكون المراد بقوله:

﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ (البروج: ٢١-٢٢).

أن وصف القرآن بأنه مجيد مكتوب في اللوح المحفوظ، وكذلك وصفه بأنه كريم وعلي حكيم. ونظيره قوله:

﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ (الشعراء: ١٩٦).

فالقرآن مذكور في الكتب السماوية السابقة، وليس نص القرآن موجوداً فيها.

وسياتي في الفصول التالية أن اللوح المحفوظ فيه ما هو كائن، وليس المراد كتابة صفات الله فيه. ولا يقال إن الله قال في الأزل: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾، إلا بتفسير السمع بالعلم، وهذا ليس من اعتقاد أهل السنة والجماعة. ولهذا يتوقف في عبارة «حفظه الله في اللوح المحفوظ عنده»، ويرجح أن المذكور فيه صفات القرآن، وأن الله تكلم بالقرآن متى شاء وكيف شاء. فلها جاءت المجادلة تشتكي إلى النبي ﷺ، سمعها الله، وأنزل فيها قرآنًا بلغه جبريل إلى النبي ﷺ.

ثم قال:

وقال مثبتاً أنَّ القرآنَ كلامُهُ، ولو كَتَبَتْهُ أَقْلَامٌ مَخْلُوقَةٌ بِمَدَادٍ مَخْلُوقٍ:

﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ (لقمان: ٢٧).

وقال تعالى:

﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ (الكهف: ١٠٩).

فما كَتَبَتْهُ الْأَقْلَامُ، وما لم تَكُتِبْهُ: كُلُّهُ كَلَامُ اللَّهِ سَوَاءً.

وكون القرآن مكتوباً في المصاحف لا يخرجُه عن كونه كلام الله؛ فالأقلام مخلوقة، والمداد مخلوق، وكتابة الناس مخلوقة، لكنهم كتبوا السور والآيات التي تكلم الله بها.

وفي الآية مثال واضح: لو حولنا كل شجرة في الأرض إلى أقلام، وجعلنا البحر حبراً، وأمدّه من بعده سبعة أبحُر، ما نفدت كلمات الله. فما تكتبه هذه الأقلام المخلوقة بهذا المداد المخلوق هو كلام الله. فهو المنطوق، والمحفوظ، والمكتوب، وكل ذلك كلام الله.

ولذلك اتفق السلف على أن من أهان المصحف أو صفحة فيها القرآن فقد ارتد؛ فإنه لم يهن ورقة كتبت عليها قصيدة أو رواية. فالورقة البيضاء لا تأخذ هذا الحكم إلا إذا كتب عليها كلام الله أو أسماؤه. فإذا كتب

عليها قرآن، صار لها حرمتها وتعظيمها؛ لأن المكتوب كلام الله. ولهذا كان للمصحف شأن عظيم، وكان إهانتته خروجاً من دين الإسلام.

الجزء الثاني

قال الشيخ حفظه الله:

وَمَنْ قَالَ: كَلَامُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ،

وكفر القول بخلق القرآن لا خلاف فيه بين السلف، لكن الكلام في القائل: هل يعذر أم لا؟ فهذا بحسب تحقق الشروط وانتفاء الموانع. أما الاعتقاد نفسه، فجعل صفة من صفات الله مخلوقة كفر بالله. ثم قال:

وقد فرَّق الله بين خلقه وبين كلامه، فقال:

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: ٥٤).

ففرق بين الخلق، ومنه السماوات والأرض والشمس والقمر والنجوم، وبين أمره الذي كَوَّن به المخلوقات؛ فكلامه ليس هو خلقه.

ثم قال:

والله خلق أصوات القُرَاءِ؛ وذلك بخلق الشَّفَتَيْنِ واللِّسَانِ والحَلْقِ، والهَوَاءِ
واللَّعَابِ، وحَرَكَتِهَا؛ وهذا لا ينفي أَنَّ المسموعَ كلامُ الله؛ قال تعالى:

﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٧٥).

فالمسموعُ: كلامُ الله، ولو تَلَفَّظَ به القارئُ،

كما أن المكتوب كلام الله، ولو كتبه الكاتب. فالقرآن، مسطوراً
ومنطوقاً ومسموعاً، كلام الله سبحانه وتعالى.

قال:

كما قال بعضُ أهلِ العِلْمِ: «الصَّوْتُ صَوْتُ القارئِ، والكلامُ كلامُ
البارئ».

ولهذا تشدد السلف في عبارة «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة». فمن قصد باللفظ
فعل الإنسان، ففعله مخلوق، لكنهم منعوا إطلاق العبارة؛ لأنها موهمة، وقد
يفهم عامة الناس أن المراد باللفظ هو الملفوظ، أي القرآن نفسه. فأغلقوا هذا
الباب، وقالوا: لا يقل الإنسان «لفظي بالقرآن مخلوق»، بل يقول: «الصوت
صوت القارئ، والكلام كلام البارئ». والله تعالى أعلم.





العلاقة بين العقل والنقل

محاور الفصل العقل والنقل؛ التعارض المتوهم؛ التسليم للوحي

الفصل الثامن: «في العلاقة بين العقل والنقل».

يقول الشيخ حفظه الله:

باجتماع النقل والعقل تُدْرِكُ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ؛ فلا النقل يُفِيدُ فَاقْدَ
العقل، ولا العقل يُفِيدُ فَاقْدَ النَّقْلِ، وبنقص واحدٍ منهما تَنْقُصُ مَعْرِفَةُ
الحَقِّ، وإن تعارضا في الظاهرِ قُدِّمَ النَّقْلُ على العقل؛ لأنَّ النَّقْلَ عِلْمُ
الخالقِ الكاملِ، والعقلَ عِلْمُ المخلوقِ القاصرِ.

لا بد من اجتماع النقل والعقل لإدراك الحقيقة الشرعية. فإذا وجد
النقل وحده لم ينتفع به فاقد العقل، وإذا وجد العقل من غير نقل لم يعرف
صاحبه أمر الله ونهيه، ولا حقيقة ما أوحاه إلى رسوله ﷺ.



ففاقد العقل لا يستطيع التفكير في الوحي، والعاقل الذي لا يعرف الوحي لا يعرف منه أمر الله ونهيه. وإذا نقص أحدهما نقصت معرفة الحق؛ فمن كان قليل الفهم لم يدرك دلالة النص، ومن كانت عنده بعض نصوص الباب دون بعض لم تتضح له حقيقته حتى يجمعها.

وإن تعارضا في الظاهر، قدم النقل؛ لأنه علم الخالق الكامل، والعقل علم المخلوق القاصر. وسيأتي أن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، وأن الإشكال قد ينشأ من قصور الفهم أو فساد الاعتقاد، لا من النص نفسه. ومن يظن التعارض يسأل: في أي سن ظهر له هذا الإشكال؟ فالإنسان قد يستشكل في العاشرة ما يفهمه في العشرين، ثم يزداد فهمه في الثلاثين والأربعين والخمسين، والنص ثابت لم يتغير؛ وإنما تغير عقله ومعرفته. وقد يحدث الإشكال متأخراً بسبب الضلال، بعد أن كان الإنسان يفهم النص فهماً صحيحاً.

ومنه مثال من استنكر حديث تردد النبي ﷺ بين ربه وموسى عليه السلام عند فرض الصلاة، مع أنه كان من قبل يشرح الحديث نفسه، ويبين أهمية الصلاة، وأنها فرضت في السماء، ورحمة الله بعباده حين خففت من خمسين إلى خمس. فحين تغير اعتقاده صار يستشكل ما كان يبينه للناس من قبل. فإذا استشكل المؤمن نصاً ثابتاً، قدم الوحي، وقال: سمعنا وأطعنا؛ لأن عليه محدود، وقد يزول الإشكال بزيادة فهمه. ولا يقدم استشكل العقل القاصر على خبر الخالق الكامل.

قال الشيخ:

والعقلُ كالبَصَرِ، والنقلُ كالنُّورِ؛ لا يَنْتَفِعُ الْمُبْصِرُ بَعَيْنِهِ فِي ظِلَامٍ
دَامِسٍ، ولا يَنْتَفِعُ الْعَاقِلُ بِعَقْلِهِ بِلا وَحْيٍ، وَبِقَدْرِ النُّورِ تَهْتَدِي الْعَيْنُ،
وبقدرِ الوحي يَهْتَدِي الْعَقْلُ، وبكمالِ العقل والنقل تَكْتَمِلُ الهدايةُ
والبصيرةُ؛ كما تَكْتَمِلُ الرؤيةُ حِينَ الظُّهيرةِ؛

﴿أَوَمَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ
مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ (الأنعام: ١٢٢).

فهذا تشبيه واضح: لا يكفي وجود البصر دون نور، ولا وجود العقل
دون وحي. فإذا اجتمع النور والبصر رأى الإنسان، وإذا اجتمع النقل
والعقل أدرك الحقيقة الشرعية.

وكلما زاد النور اتضحت الرؤية، كما تكون أول الفجر محدودة، ثم تزداد
حتى تكتمل عند الظهيرة. وكذلك كلما اتسعت معرفة الإنسان بنصوص
الوحي، اكتمل له من النور ما يبصر به الحقائق.

فشتان بين من جعل الله له نوراً يمشي به في الناس، ومن بقي في
الظلمات.

قال الشيخ:

والعاقِلُ يَنْتَفِعُ بِعَقْلِهِ فِي دُنْيَاهُ، كَمَا بِإِدْرَاكِهَا تَنْتَفِعُ الْبَهَائِمُ الطَّائِرَةُ
وَالسَّائِرَةُ؛ فِيهَا تَرَحَّلُ وَتَنْزِلُ بِأَزْمِنَةٍ، وَتَعْرِفُ بَعْضَهَا، وَتَسْتَدِلُّ عَلَى
أَرْضِهَا، تَنْسُجُ عَشَّهَا، وَتَعْرِفُ عَدُوَّهَا.

فكما تعرف الطيور مكان عشها، وتحفظ بيضها وفراخها من عدوها، ينتفع
الإنسان بعقله في تدبير دنياه.

فيعرف كيف يحفظ الماء والطعام، وما يصلح أن يحفظ في الثلاجة أو
في غيرها، وما يكون أنفع وأسلم. لكن هذه القدرة لا تعرفه تفصيل أمر
الله ونبيه من غير وحي؛ فلا بد أن يأتيه الوحي المنزل على النبي ﷺ، فيتفكر
فيه بعقله. وبغير ذلك يبقى في ظلام، قال تعالى:

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ وَالَّذِينَ كَفَرُوا
أُولَئِيَّاهُمْ أَطْلُغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ۗ﴾ (البقرة: ٢٥٧).

فقوله: ﴿يُخْرِجُهُمْ﴾ يدل على أنهم بدونهم داخلون في الظلام. وأكد
سبحانه:

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۚ﴾ (البقرة: ٢٥٧).

فالإنسان من غير وحي في ظلمة الجهل والانحراف، حتى يخرج به الله إلى
نور الوحي الذي أنزله على نبيه ﷺ. وفي الحديث القدسي:

«كَلِمَ ضَالٍ إِلَّا مِنْ هَدِيَّتِهِ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ.» (صحيح مسلم: ٢٥٧٧).

ولهذا يحتاج الإنسان إلى ربه دائماً، وشرع له أن يسأله في كل ركعة:

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦).

فهو يطلب الهداية إلى معرفة ما يحب الله وما يبغض، وما يأمر به وما ينهى عنه؛ ولا يصل إلى ذلك إلا بوجيه.

فكل الناس في ضلال إلا من هداه الله، فلا يتكلم الإنسان كأنه خرج من بطن أمه مهتدياً مستغنياً عن الهداية. وقد قال الله لنبيه ﷺ:

﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ (الضحى: ٧).

وقال:

﴿مَا كُنْتُ تَدْرِي مَا أَلِكِتَبُ وَلَا الْإِيْمَنُ﴾ (الشورى: ٥٢).

فنحن بحاجة إلى الوحي الذي يخرجنا من الظلمات إلى النور، كما يحتاج المبصر إلى النور لينتفع بعينه.

قال الشيخ:

وكما أن الضياء واحد وإن اختلفت أنواعه، نور ونار، فكذلك الوحي واحد وإن اختلفت أنواعه، كتاب وسنة؛ قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩).

وَمَنْ قَالَ: «إِنَّهُ يَهْتَدِي إِلَى اللَّهِ بِعَقْلِهِ الْمَجْرَدِ بِلَا وَحْيٍ»، فَهُوَ كَمَنْ قَالَ: «إِنَّهُ يَهْتَدِي إِلَى طَرِيقِهِ بَعَيْنِهِ الْمَجْرَدَةِ بِلَا ضِيَاءٍ»؛ وَكُلُّهُمَا جَاهِدٌ لِقَطْعِيْ ضُرُورِيٍّ، وَالْأَوَّلُ بِلَا دِينٍ، وَالثَّانِي بِلَا دُنْيَا.

ومن زعم أنه يهتدي إلى الله بعقله المجرد بلا وحي، فهو كمن يزعم أنه يعرف طريقه بعينه في الظلام بلا ضياء؛ فكلاهما جاهد لأمر ضروري: الأول يفقد هداية الدين، والثاني يفقد هداية الطريق في الدنيا. فقال:

وَاللَّهُ سَمَّى وَحْيَهُ نُورًا يَهْتَدِي بِهِ كُلُّ الْخَلْقِ:

﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ لَا

أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

؛ فهو الذي يَهْدِي الأنبياء، وَيَهْدِي أَتْبَاعَهُمْ.

ثم قال الشيخ:

نُسَلِّمُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَنَهَى عَنْهُ، وَنُصَدِّقُ مَا أَخْبَرَ بِهِ؛ إِنْ عَرَفْنَا الْعِلَّةَ أَمَنَّا، وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْهَا أَمَنَّا وَسَلَّمْنَا؛ فَمَا كُلُّ مَعْقُولٍ يُدْرِكُهُ كُلُّ عَقْلٍ؛ فَكَيْفَ بَمَا لَا تُدْرِكُهُ الْعُقُولُ وَيُرَادُ أَنْ يَجْتَمَعَ عَلَيْهِ كُلُّ عَقْلٍ!؟

فالمؤمن وظيفته التسليم لربه والإيمان بما جاء به الوحي؛ فإذا أمره الله



بأمر امتثله، وإذا نهاه عن شيء اجتنبه، ولا يعلّق ذلك على معرفة العلة. إن عرف الحكمة من نص أو اجتهد صحيح آمن بها، وإن لم يعرفها آمن وسلم؛ فليس كل معقول يدركه كل عقل، فكيف بما لا تدركه العقول القاصرة؟ وقد يخبر النبي ﷺ أصحابه عن غيب أو يأمرهم بأمر لا تحتمل عقولهم تفاصيله، فيصدقون ويسلمون؛ لأن ثقتهم بربهم تجعلهم يعلمون أنه لا يأمر إلا بخير، ولا ينهى إلا عن شر لحكمة.

فليس من شرط اجتناب لحم الخنزير أن يعرف المسلم كل تفاصيل ما فيه من الضرر؛ فالله الذي خلقه أعلم به، وقد حرمه وأمر باجتنابه، فيكفي المؤمن أن يثق بربه ويستجيب لأمره، ولو خفيت عنه العلة.

ويضرب لذلك مثال الثقة بالصانع والطبيب؛ فالإنسان يقرأ تعليمات جهازه فيلتزم بها، ويذهب إلى الصيدلي فيأخذ الدواء قبل الطعام أو بعده، مرتين أو ثلاثاً، من غير أن يعرف تفاصيل سبب ذلك. ولو شرح له الصيدلي جميع الأسباب، فقد لا يستوعبها. وإذا وثق بالطبيب وحدد له عملية في القلب، استجاب له. فكيف يثق الناس بذلك في دنياهم، ثم يتوقفون عند أمر الله ونبيه حتى يعرفوا كل تحليل؟

وقد قال النبي ﷺ:

«إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً» (صحيح مسلم: ٢٧٩).

فلم يجعل الصحابة قبول الأمر معلقاً على معرفة سبب العدد: لماذا سبع، لا ست أو ثمان أو تسع؟ وكذلك وقت الظهر عند الزوال؛ فهو أمر الله، ووظيفة المؤمن التسليم.

وأخبرهم النبي ﷺ أنه أسري به إلى بيت المقدس، وصلى بالأنبياء، وعرج به إلى السماوات، ومر بموسى عليه السلام، وكلمه ربه وفرض عليه الصلاة، ثم رجع إلى مكة. فتلقي المصدقون خبره بالإيمان؛ لأنهم وثقوا بربههم ورسوله، ولم يستشكلوه كما استشكله من نقصت ثقته. وقد صدقوه فيما هو أعظم من ذلك، فلا يكذبون خبره.

وأخبرهم أن الدجال يمكث أربعين يوماً: يوماً كسنة، ويوماً كشهر، ويوماً كأُسبوع، وسائر أيامه كأيامهم. فلم يترددوا في قبول الخبر مع غرابته على ما اعتادوه، وإنما سألوا عن الصلاة في اليوم الذي كسنة، فأجابهم: «أقدروا له قدره».

ويقرب ذلك بمثال البلاد التي تبقى الشمس فيها أشراً من غير غروب. فقبل انتشار الصور والأخبار الموثقة، قد يستغرب هذا من اعتاد شروقها صباحاً وغروبها مساءً، وبينهما ساعات محدودة. لكنه إذا وثق بالخبر الصادق قبل خبره، وإن لم يكن قد شاهد ما وصفه. فالصحابة قبلوا خبر النبي ﷺ عن اليوم الذي كسنة، وسألوا كيف يؤدون ما أمروا به فيه.

وهكذا نسلم للأمر والنهي، ونصدق الخبر. فإن بينت العلة، كما في الميسر وما يوقعه من العداوة والبغضاء والصد عن الذكر والصلاة، عرفناها وآمنّا، وإن لم تبين، آمنا وسلمنا. ومن ذلك قوله ﷺ:

«من تصبّح كل يوم سبع تمرات عجوة، لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر.» (صحيح البخاري: ٥٤٤٥؛ صحيح مسلم: ٢٠٤٧).

فيؤمن المسلم بالخبر، ويوقن بما أخبر به النبي ﷺ، ولا يجعل تصديقه معلقاً على التجربة؛ لأن الرسول مبلغ عن الله.

ثم قال الشيخ حفظه الله:

وَمَنْ قَالَ: «لَا أَوْمِنُ إِلَّا بِمَا أَدْرَكُهُ الْعَقْلُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ، وَمَا لَا يُدْرِكُهُ لَا أَوْمِنُ بِهِ»، فَهَذَا قَدَّمَ الْعَقْلَ عَلَى النَّقْلِ؛ فَمَا لَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ لَا يَعْني عَدَمَ وُجُودِهِ، وَلَكِنَّهُ هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ لَهُ، فَلِلْعَقْلِ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، كَمَا أَنَّ لِلْبَصَرِ حَدًّا يَنْتَهِي إِلَيْهِ لَا يَنْتَهِي الْكَوْنُ وَالْوُجُودُ بِنَهَائِهِ، وَلِلسَّمْعِ حَدٌّ لَا تَنْتَهِي الْأَصْوَاتُ بِنَهَائِهِ؛ فَلِلنَّمْلَةِ صَوْتُ لَا يُسْمَعُ، وَفِي الْكَوْنِ فُضَاءٌ وَكَوَاكِبٌ وَنُجُومٌ لَا تَرَى.

وخلاصة الفصل أن النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل الصريح ولا مع الفطرة السليمة. أما ما يتوهم من تعارض فله أسباب:

- أولها: تصديق نقل باطل، كالرواية الباطلة التي ذكرها عن خيل خلقت ثم جرى منها عرق، ونُسب إليها خلق الرب؛ فهذا كلام باطل لا يُحتج به، ولا يدخل في النقل الصحيح.
 - ثانيها: فهم النص الصحيح على غير دلالته، فيقع التعارض مع الفهم الخاطئ.
 - ثالثها: اعتقاد ما ليس من العقليات عقلاً صحيحاً، وهو من الجهليات، أو اعتقاد الكشوفات التي هي من الكسوفات، كما عبر شيخ الإسلام.
- فالآفة في النقل الباطل، أو الفهم الخاطئ، أو ما توهم عقلاً صحيحاً؛ وليست في النص الصحيح.

وقد يتعارض نقل باطل مع عقل صحيح، أو فهم باطل مع النص، أما
النقل الصحيح والعقل الصحيح فلا يتعارضان. والله تعالى أعلم.



التشريع الديني والدنيوي

محاور الفصل التشريع؛ شمول الشريعة؛ الاجتهاد

الفصل التاسع: «في تشريع الله الديني والدنيوي وأنهما سواء، وأن الشرع نزل لإصلاح كل العصور، والاجتهاد في غياب دلالة النص».

هذا فصل مهم؛ لأن بعض المستشرقين والعلمانيين نسبوا إلى دين الله ما ليس منه، ثم انتقلت شبههم إلى بعض المثقفين والأدباء والمتأثرين بهم. قال الشيخ:

الشرع لله وَحْدَهُ؛ يُحِلُّ مَا يَشَاءُ، وَيُحَرِّمُ مَا يَشَاءُ؛ بِعِلْمٍ وَحِكْمَةٍ، وَتَشْرِيعُهُ جَاءَ لِصَلَاحِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، لَا يُرْتَفَعُ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ فِي زَمَنِ أَوْ مَكَانٍ دُونَ غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

فالحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، وتشريعه سبحانه قائم على العلم

والحكمة. والإسلام الذي جعله الله للناس كافة لم يأت لصالح دينهم وحده، بل لصالح دينهم وديناهم في كل أرض وعصر. وقال الشيخ:

لَا نَفْصَلُ بَيْنَ تَشْرِيعِهِ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا؛ وَكُلُّهَا تَكْلِيفٌ دِينِيٌّ وَدُنْيَوِيٌّ:

- الدِّينِيَّةُ: كالصلاة، والصيام، والحج، والذكر، وعمارة المساجد.
- والدُنْيَوِيَّةُ: كالبيع، والنكاح، والطلاق، والموارث.

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، جَعَلَ لِلَّهِ الْحُكْمَ بِالْدِينِيَّةِ، وَلِغَيْرِهِ الْحُكْمَ بِالْدُنْيَوِيَّةِ، فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ كُلَّهُ لَهُ وَحْدَهُ.

ومن شبه المستشرقين والعلمانيين ومن تأثر بهم قولهم: نأخذ من الإسلام أحكام الصلاة والصيام والحج وسائر العبادات، أما المعاملات والأحوال الشخصية وشؤون الدنيا فنضع لها ما نراه مناسباً. وهذا التفريق كفر؛ لأن تشريع الله يشمل الدين والدنيا جميعاً.

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؛ جَعَلَ لِلَّهِ الْحُكْمَ بِالْدِينِيَّةِ، وَلِغَيْرِهِ الْحُكْمَ بِالْدُنْيَوِيَّةِ: فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ كُلَّهُ لَهُ وَحْدَهُ؛ مَنْ جَعَلَهُ حَقًّا لِغَيْرِهِ، كَمَنْ جَعَلَ السُّجُودَ حَقًّا يُصَرَفُ لِغَيْرِهِ:

﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ٤٠).

وبهذا كَفَرَ بنو إِسْرَائِيلَ:

﴿اتَّخَذُوا أَجْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ
وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا
يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣١).

فَسَمَّىٰ فَعَلَهُمْ شُرَكَاءَ.

وقد يثبت الإنسان أن الله خالق، ثم لا يثبت له الأمر والتشريع، مع
أن الله قال:

﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (الأعراف: ٥٤).

فليس مجرد الإقرار بالخلق كافياً مع رفض حق الله في الأمر؛ وقد أقر
بالخلق كثير من الكفار.
ثم قال الشيخ:

والله أَنَزَلَ كِتَابَهُ، وَشَرَعَ تَشْرِيعَهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا يَأْتِي مِنَ أَحْوَالٍ، وَمَا مَضَىٰ
مِنْ حَوَادِثٍ؛ كَمَا يَعْلَمُ وَيَرَى الْحَالَ وَالزَّمْنَ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ التَّشْرِيعُ
سَوَاءً؛ لَا يَنْقُصُ عِلْمُهُ عَنْ حَادِثَةٍ؛ لِأَنَّهَا فِي زَمَنِ سَابِقٍ، وَلَا لِأَنَّهَا فِي
زَمَنِ لَاحِقٍ؛ وَلَا يَزِيدُ عِلْمُهُ فِي حَادِثَةٍ لِأَنَّهَا فِي زَمَنِ حَاضِرٍ، فَعِلْمُ السَّابِقِ
وَاللَّاحِقِ، وَالْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ عِنْدَهُ سَوَاءٌ؛

فالله له الخلق والأمر، وهو أعلم بمن خلق، كما قال:

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (المالك: ١٤).

وقد شرع الدين وهو يعلم ما كان وما سيكون، وأن هذا الدين للناس كافة إلى قيام الساعة؛ فجاءت تشريعاته صالحة لكل زمان ومكان.

أما البشر فيحتاجون إلى تعديل تشريعاتهم بسبب جهلهم بالعواقب والحوادث المقبلة. وقد تقع حادثة، كقتل أو اعتداء على طفل أو زنا محارم، فيضعون لها حكماً جديداً لم يكونوا قد وضعوه؛ لأنهم لم يعلموا وقوعها من قبل. ولهذا تكثر تعديلات دساتيرهم وقوانينهم. ولا يقاس علم الله الكامل على علمهم الناقص؛ فلم يشرع الله للناس ديناً مع الجاهل بما سيقع فيهم.

ولكل نازلة من القواعد والأصول والثوابت في الكتاب والسنة ما يتوصل العلماء به إلى حكمها؛ إما بنص على الحادثة، وإما بقياس واجتهاد قائمين على النصوص. فلا يصح أن يقال إن النازلة لا حكم لها في دين الله لمجرد عدم وجود نص يسميها بعينها.

قال الشيخ:

وَمَنْ رَأَى أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ صَالِحٌ لِلزَّمَنِ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ فَقَطْ، وَأَمَّا غَيْرُهُ
فَلِلنَّاسِ أَنْ يُشَرِّعُوا مَا يَرَوْنَهُ صَالِحاً وَلَوْ كَانَ مُخَالِفاً لِحُكْمِ اللَّهِ، فَهَذَا كُفْرٌ؛

فبعضهم يقول إنه يحترم الدين، لكن أحكامه كانت صالحة للعصر الأول، أما عصر التقنيات والهواتف والثورات الصناعية والإلكترونية، فيحتاج إلى تشريعات أخرى، ولو خالفت حكم الله.

وقائل ذلك يقيس علم الله على علم الإنسان؛ فالإنسان يختلف علمه بالمشاهد والغائب، وقد يغير حكمه إذا انكشف له ما كان غائباً عنه، فيتوهم أن علم الله كذلك، ويقدم علم الإنسان بحاضره على علم الله به عند إنزال الوحي. وقد شرع الله للأمة كلها، ولم يجعل التشريع خاصاً بمن حضر التنزيل؛ وفي أجوبة النبي ﷺ ما يبين عموم الحكم للسائل ولسائر الأمة:

«فقال رجلٌ من القوم: يا نبيَّ الله، هذا له خاصّة؟ قال: بل للناس كافّة.» (صحيح مسلم: ٢٧٦٣).

ويسأل أصحاب هذا القول: متى ينتهي الزمن الأول الذي تصلح فيه الشريعة؟ وأين الدليل على هذا الحد؟ فليس عندهم جواب يحدد وقتاً تنتهي فيه أحكامها. وإنما أنزل الله الإسلام، وأمر الأمة بالتزامه إلى قيام الساعة، وهو عالم الغيب والشهادة.

ألا يتضمن هذا القول اتهام التشريع بالقصور عن أحوال الأزمنة التالية؟ نقول: إن هذا هو وجه الاعتراض؛ إذ يجعلون الشريعة صالحة لما كان مشاهداً وقت نزولها، ثم يجعلون أنفسهم مشرعين لما يأتي بعده.

ثم قال الشيخ حفظه الله:

وَمَنْ فَصَلَ حُكْمَ الدِّينِ عَنْ حُكْمِ الدُّنْيَا، وَجَعَلَ اللَّهُ يُشَرِّعُ لِلدِّينِ،
وَالْإِنْسَانَ يُشَرِّعُ لِلدُّنْيَا - كَمَا يَقُولُهُ اللَّيْبَرَالِيُّونَ - فَقَدْ جَعَلَ هُنَاكَ مُشَرِّعِينَ
مُتَعَدِّدِينَ، وَالتَّشْرِيعُ لِلَّهِ وَحْدَهُ:

﴿أَفْتَرُمُونِ بَعْضَ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة: ٨٥).

؛ فَمَنْ كَفَرَ بِبَعْضِهِ، كَفَرَ بِهِ كُلَّهُ.

فمن آمن بتشريع الله للدين، وكفر بتشريعه للدنيا، شابه من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

ثم قال:

والله أَمَرَ بِالْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ:

﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (المائدة: ٤٩).

، والمراد: الحكم في الخصومات، والنزاع فيما بينهم، والمراد بالفتنة: الخروج عن حكمه سبحانه.

فكيف يقال إن هذه الأحكام خاصة بالعصر الأول، أو إن الخصومات من شؤون الدنيا التي لا حكم للشريعة فيها؟ لقد أمر الله نبيه بالحكم بين الناس بما أنزل، والأمر له ولمن جاء بعده؛ فيرجع إلى الكتاب والسنة والإجماع.

فإن قيل: قد تقع خصومات لا نص مفصلاً فيها؟

قال الشيخ:

وما سَكَتَ عن تفصيله الوحي، فلاهل الاجتهاد تفصيله؛ شريطة ألا يُصادم حكماً لله ثابتاً.

فيبدل أهل العلم وسعهم لمعرفة الحكم بالقياس والاجتهاد، ولا يفرقون بين المتماثلين، ولا يجعلون اجتهادهم مصادماً لنص ثابت.

قال الشيخ:

ولا يُقدَّم حكم الناس واختيارهم المناقض لحكم الله، ولو كان حكم الشعوب مُقدِّماً، لكان الأنبياء خارجين عن الحق؛ فقد نشؤوا بين أقوام أجمعوا على الباطل، أو كان جمهورهم عليه.

وقول من يجعل اختيار الشعب حاكماً، ولو اختار باطلاً أو كفراً مخالفاً للدين، قول باطل. فلو كانت موافقة اختيار الناس معيار الحق، لكان الأنبياء مخطئين حين خالفوا أقوامهم، وهذا باطل. فلا ترفع الكثرة حكم الله، ولا يجعل اختيار الناس المناقض له حقاً.

فهذا الفصل يرد على من يقصر حكم الإسلام على الدين دون الدنيا، أو على العصر الأول دون سائر الأزمنة، أو يقدم اختيار الناس المخالف للوحي. والتشريع لله في الدين والدنيا، والرجوع إليه لا يمنع الاجتهاد فيما سكت الوحي عن تفصيله، بالشروط التي ذكرها الشيخ. والله تعالى أعلم.



القضاء والقدر والمشیئة والأسباب

محاور الفصل العلم والكتابة؛ المشیئة؛ الأسباب

الفصل العاشر: «في قضاء الله وقدره، والمشیئة والإرادة، والأسباب».
هذا فصل في القدر، والإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان التي ذكرها النبي ﷺ، ولا يصح إسلام أحد حتى يؤمن به.
قال الشيخ حفظه الله:

قَدَّرَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ خَلْقِهَا، وَكُلُّ مَخْلُوقٍ خُلِقَ بِقَدَرٍ مِنْ قَبْلِ
إِبْجَادِهِ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (الفرقان: ٢).

وقال:

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: ٤٩).

وقال:

﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (الأحزاب: ٣٨).

وتدل هذه الآيات على معنيين ذكرهما السلف: أن الله قدر الخلق في الأزل، وأن كل مخلوق خلقه الله بصفات وأحجام وأعداد وأوقات مقدرة. وقال الشيخ:

قَدَرَ اللَّهُ الْأَقْدَارَ خَيْرَهَا وَشَرَّهَا؛ ففي «الصحيح» قال ﷺ:

«وَتُؤَمِّنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» (صحيح مسلم: ٨).

وللإيمان بالقدر مراتب ذكرها العلماء، وبفهمها يتضح هذا الركن، وتزول إشكالات كثيرة. وينبغي تجنب التعمق في القدر وشبهاته التي لا يحسن القارئ فهمها، فقد تفضي إلى حيرة لا تحمد عاقبتها. ولهذا صنف بعض المشايخ كتباً كبيرة في الإيمان بالله والملائكة والرسل والكتب، ثم جعل كتاب القدر أقلها أوراقاً؛ واقتصر فيه على الأصول التي يحتاج إليها المسلم. ومراتب القدر أربع، على هذا الترتيب:

العلم - ١

الكتابة - ٢

المشيئة - ٣

الخلق - ٤

• **المرتبة الأولى: العلم.** أن الله علم ما كان وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. فلا يحصل شيء في الكون إلا وقد سبق علم الله به.

ولهذا أوصى السلف بحاجة نفاة القدر بالعلم، فيسألون: هل علم الله هذه الأشياء في الأزل؟ فإن أقرؤا خصموا، وإن نفوا كفروا؛ لأنهم نسبوا إلى الله الجهل بما يقع في الكون. والطائفة التي نفت العلم لم تبق إلا في أول ظهورها، ثم زالت؛ لأنها نفت أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة. وعلم الله ليس كعلم المخلوق؛ فعلم المخلوق مسبوق بجهل، ويلحقه نسيان، أما علم الله فكامل، لم يسبقه جهل ولا يلحقه نسيان. قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (التوبة: ١١٥).

وقال:

﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الطلاق: ١٢).

وقال:

﴿* وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ (الأنعام: ٥٩).

وفصل علمه بما في البر والبحر، والورقة والرطب واليابس، ليعرف العبد كمال علمه.

• **المرتبة الثانية: الكتابة.** فتؤمن بأن الله كتب في اللوح المحفوظ ما علم أولاً أنه سيكون، قال تعالى:

﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ (يس: ١٢).

أي في اللوح المحفوظ. وقال تعالى:

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ
ج إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (الحج: ٧٠).
وقال ﷺ:

«رفعت الأقلام وجفت الصحف.» (سنن الترمذي: ٢٥١٦).

ولما خلق الله القلم أمره أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة. فعلم الأشياء قبل وجودها، ثم أمر بكتابتها،

• **المرتبة الثالثة: الإرادة والمشیئة.** فلا يقع شيء في خلق الله إلا وقد شاءه، وهذه الإرادة الكونية، وهي محققة الوقوع. أما الإرادة الشرعية فهي ما أمر الله به وأحبه، وقد يتخلف امتثالها من بعض العصاة والكفار؛ مع أن الله علم ذلك وشاء وقوعه كوناً. فقوله:

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (التكوير: ٢٩).

يبين أن مشیئة العبد لا تخرج عن مشیئة الله.
وقوله:

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (يس: ٨٢).

يدل على نفاذ أمره؛ فإذا أراد خلق الأرض أو الجبل أو البحر، كان بقوله: كن. والعبارة الشائعة «أمره بين الكاف والنون» خطأ؛ فإن النص يقول: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، فالكون بعد الأمر، لا بين حرفيه. وإن أريد التفصيل بهذا الأسلوب، فالمراد بعد النون، لا بعد الكاف.

• **المرتبة الرابعة: الخلق.** فبعد الإيمان بالعلم السابق والكتابة والمشیئة، تؤمن بأن الله خلق العباد وأفعالهم. قال تعالى:

﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر: ٦٢).

وقال تعالى:

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصفات: ٩٦).

فإن الله خالق الإنسان وخالق فعله، ومن حقق المراتب الأربع حقق ركن الإيمان بالقدر.
قال الشيخ:

وَعِلْمُ اللَّهِ لَازِمٌ لِقَدَرِهِ؛ فَلَا يُقَدَّرُ الْأَقْدَارُ إِلَّا مَنْ يَعْلَمُهَا، وَلَا يَعْلَمُ تَفَاصِيلَهَا
وَدَقَائِقَهَا، وَأَمَّا كُنْهَا وَتَقْلُبُهَا، وَمُبْتَدَأُهَا وَمُنْتَهَاهَا إِلَّا مَنْ خَلَقَهَا؛

وهذا بيان لمرتبة العلم، قال تعالى:

﴿لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ
عِلْمًا﴾ (الطلاق: ١٢).

ثم قال الشيخ:

وَمَنْ نَفَى تَقْدِيرَهُ نَفَى عِلْمَهُ، وَمَنْ نَفَى عِلْمَهُ نَفَى تَقْدِيرَهُ.

ولهذا قال السلف: ناظروهم بالعلم، فالعلم والتقدير متلازمان.

ثم ذكر المرتبة الثانية:

ومقاديرُ الخلق مكتوبةٌ عند الله في كتاب؛

وهو اللوح المحفوظ، قال تعالى:

﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨).

وقال:

﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ (يس: ١٢).

وَخَلَقَ اللَّهُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

- مُسَخَّرٌ لَا اخْتِيَارَ لَهُ؛ كَالْكَوَاكِبِ، وَالْأَفْلَاكِ.
- وَمَنْ لَهُ مَشِئَةٌ وَاخْتِيَارٌ؛ كَالْإِنْسِ، وَالْجِنِّ، وَالْمَلَائِكَةِ؛ فَلَمْ يُسَيِّرْهُمْ بِلَا اخْتِيَارٍ؛ فَيُجْبِرُهُمْ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، وَيُعَذِّبُهُمْ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَكُونُوا بِاخْتِيَارٍ بِلَا تَسْيِيرٍ؛ فَيَكُونُوا شُرَكَاءَ لَهُ فِي الْفِعْلِ وَالْإِرَادَةِ، بَلْ جَعَلَ لَهُمْ مَشِئَةً تَحْتَ مَشِئَتِهِ:

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴿وَمَا

تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (التكوير: ٢٧-٢٩).

فلا يتناسب الإجبار مع الحساب والعقوبة، ولا يصح كذلك إثبات اختيار مطلق خارج عن مشئة الله.

وما المثل الذي يوضح ذلك؟ نقول: إيمان أبي بكر رضي الله عنه، وكفر أبي لهب وأبي جهل وأبي طالب. فلم يؤمن أبو بكر مكرهاً، ولم يكفر أولئك مكرهين؛ بل اختار المؤمن طريق الهداية، واختار الكافر طريق الضلال. ولو كان الفعل قهرياً لا اختيار فيه، فكيف يثاب صاحبه أو يعاقب عليه؟

ومع ذلك لم يقع إيمانهم أو كفرهم خارج مشيئة الله الكونية؛ فقد شاء كوناً إيمان أبي بكر، وشاء وقوع كفر من كفر. أما شرعاً، فقد أمرهم بالإيمان، وبعث الرسل ليدلوهم على الحق، وهذه الإرادة التي يحبها الله قد يتخلف امتثالها. فلم يزل النبي ﷺ يدعو أبا طالب، ولم يؤمن، ونزلت السورة في أبي لهب فلم يؤمن؛ فأمرهما الله بالإيمان شرعاً، وعلم كفرهما، وكتبه، وشاء وقوعه كوناً، وخلق أفعالهما.

وهل يؤثر العلم السابق والكتابة في اختيار العبد؟ نقول أولاً: إن الإنسان لا يعلم ما كتب الله له. فمن يحتاج بأنه كتب شقيماً أو ضاللاً، يسأل: كيف عرفت ذلك؟ أنت لا تعلم ما في اللوح المحفوظ، ولا ما أمر الملك بكتابته في بطن أمك، فلا تحتاج بما لا تعلم.

وثانياً: أن الجزاء يكون على عمل العبد، لا على مجرد ما كتب قبل فعله. فالموزون يوم القيامة أعمال الناس، والمحاسبة على ما في صحائف أعمالهم، وليس العبد معاقباً على كتابة سابقة من غير عمل. وما في القرآن من تعليق الحكم على العلم بوقوع الفعل، فالمراد العلم به واقعاً كما علم أولاً، كقوله تعالى في تحويل القبلة:

﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ
عَلَىٰ عَقْبَيْهِ﴾ (البقرة: ١٤٣).

فالمراد: لنعلمه واقعاً كما علمناه أولاً. وهذا معنى نظائر هذه الآية التي
يترتب فيها الحكم على ظهور الفعل. والعبد لا يعلم ما كتب له، والمطلوب
منه أن يعمل.

وضرب بعض العلماء مثلاً بمدرس خبر تلاميذه طوال العام، وعرف
المجد والنشاط والذكي، وعرف الكسول المتوقع رسوبه، فكتب قبل
الامتحان أسماء من يتوقع نجاحهم ورسوبهم. ثم أعطاهم الاختبار؛ فهل
كتابتة هي التي أجابت عنهم أو أجبرتهم على الرسوب؟ وهل يصح أن يحتج
الطالب أو أهله بأنه رسب لأن المدرس كتب اسمه في الراسيين؟

لا يصح ذلك؛ فالطالب وأهله لم يعلموا ما كتبه المدرس، وكتابتة مبنية
على معرفته بهم، ولم تكرههم على أعمالهم. وإنما المثال لتقريب الفرق بين
سبق العلم بالفعل والإجبار عليه، فلا يصح أن يجعل العبد علم الله وكتابتة
حجة لترك العمل.

ثم ذكر الشيخ الخلق، فقال:

وَخَلَقَ اللَّهُ الْعِبَادَ وَمَا يَفْعَلُونَ؛ قَالَ اللَّهُ:

﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا
تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات: ٩٥-٩٦).

وَأَوْجَدَ الْأَسْبَابَ وَسَبَبَهَا كَمَا أُوجَدَ مُسَبِّبَاتُهَا بِهَا؛ وَهَذَا مُقْتَضَى سَعَةِ عَلَيْهِ،
وَعَظِيمِ حِكْمَتِهِ فِي إِجْرَاءِ الْكَوْنِ عَلَى سَنَنِ وَنِظَامٍ.

فلا يهتدي الإنسان إلا بأسباب الهداية، ولا يتعلم إلا بأسباب العلم، ولا يسلك الكفر إلا بأسبابه.

فالمؤذن يقول: حي على الصلاة، حي على الفلاح؛ فمن استجاب وذهب إلى المسجد لبى النداء، ومن أعرض خالف الأمر. ولكل شيء أسبابه: من أراد العلم تعلم، ومن أراد الهداية بحث عن سبيلها، قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: ٦٩).

وقال ﷺ:

«إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالْعِلْمِ» (ابن أبي شيبة في "المصنف" (14 / 365)).

قال الشيخ:

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَقَّفَ الْعَقْلُ عَنِ الْإِيمَانِ بِمَا لَا يَفْهَمُ حِكْمَتُهُ وَحَقِيقَتُهُ مِنْ تَقْدِيرِ اللَّهِ؛ فَمِنْ الْحِكْمِ مَا لَا يَسْتَوْعِبُهُ الْعَقْلُ؛ فَالْعَقْلُ كَالْإِنَاءِ، وَبَعْضُ الْحِكْمِ كَمَا الْبَحْرِ لَا يَحْتَوِيهَا، وَلَوْ أَفِضَتْ عَلَيْهِ، لَطَوَّتْ وَحِيرَتُهُ.

فلا يجعل الإنسان إيمانه متوقفاً على إدراك كل حكمة في التقدير؛ فإن بعض الحكم لا يستوعبها عقله.

وقال الشيخ:

وبعض الحكم لا يزيدها طول التأمل فيها إلا حيرة؛ كالبحر لا يزيده
طول النظر لشمس الظهيرة إلا ألماً وتحيراً.

ومن الأمثلة التي ذكرها: تفاصيل الحكمة من خلق الشيطان والشر، أو تقدير
العقم على رجل أو امرأة؛ فقد يورث التعمق فيما لا يدركه الإنسان حيرة
وحسرة، بدل أن يزيده فهماً. والله تعالى أعلم.



الموت والبعث وأمور الآخرة

محاور الفصل الموت والقبر، البعث والحساب؛ الجزء

الفصل الحادي عشر: «في الموت، والبعث، والنشور، والحساب، والثواب والعقاب، وأمور الآخرة».

قال الشيخ حفظه الله:

الموتُ حقٌّ:

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ
وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٢٦، الرحمن: ٢٧).

وَمِنَ الْإِيمَانِ: الْإِيمَانُ بِمَا يَكُونُ بَعْدَهُ مِمَّا جَاءَ بِهِ الْوَحْيُ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ
وَعَذَابِهِ وَنَعِيمِهِ.

فمن عقائد المسلمين الإيمان بأن بعد الموت حياة برزخية، وبعدها البعث

والحساب والثواب أو العقاب. والموت حق على كل نبي وإنسي وجني وبهيمة، قال تعالى:

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمن: ٢٦).

والمقصود بفتنة القبر سؤال الملكين، وهو معنى قول النبي ﷺ وقول العلماء: «فتنة القبر». فيأتي الملكان من شاء الله سؤاله، سوى الأنبياء وغير المكلفين، فيسألانه عن ثلاث: من ربك؟ وما دينك؟ وما تقول في النبي الذي أرسل إليكم؟ فهذه تسمى فتنة الملكين، فن أجاب نجا من فتنة القبر، ومن لم يجب سقط فيها.

وهذا هو المراد بقوله تعالى:

﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ (إبراهيم: ٢٧).

فالتثبيت في الدنيا عند الاحتضار، وفي الآخرة عند السؤال في القبر. وكان النبي ﷺ يستعيد قبل السلام، فيقول:

«اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة الحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال.» (صحيح مسلم: ٥٨٨).

وفتنة القبر ليست هي عذابه؛ وإنما سؤال الملكين عن الرب والدين والنبي، ويوجب الإنسان بما كان عليه في دنياه. أما العذاب والنعيم فهما ما يكون بعد السؤال. والأصل أن النعيم والعذاب يكونان على الروح؛ لأن البدن مصيره إلى الزوال، وقد تنصل الروح بالبدن فيظهر عليه أثر النعيم أو العذاب.

والحساب ليس في القبر، وإنما وقته بعد البعث والنشور. وهذا جواب

عن شبهة من ينكر عذاب القبر بحجة أنه لا صحف ولا ميزان فيه؛ فالحساب غير العذاب، والعذاب في القبر على معاصٍ معينة ورد الوعيد بها، والنعيم لمن شاء الله من أهل الخير.

وكيف يكون الحساب النهائي في القبر، والحسنات والسيئات قد لا تزال تجري لصاحبها؟ فقد ترك خيراً جارياً، أو خلف آله هو أو غناء أو بدعة تجر عليه السيئات، وله حقوق أو عليه حقوق تستوفى بالمقاصة يوم القيامة. فهذا يبين أن الحساب مؤخر، ولا ينفي ما ثبت من عذاب القبر.

والعذاب فيه لا يكون على كل معصية، وإنما على ما ورد النص بالوعيد عليه، كما قال ﷺ:

«إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير.»
(صحيح البخاري: ٢١٨؛ صحيح مسلم: ٢٩٢).

وعذابهما على معصيتين معينتين، لا نتيجة حساب نهائي لجميع الحسنات والسيئات، وحسناتهما أكثر. ومن ذلك الرجل الذي أخذ شملة من الغنائم قبل قسمتها، فقال النبي ﷺ:

«إنها لتشتعل عليه ناراً.» (صحيح البخاري: ٤٢٣٤؛ صحيح مسلم: ١١٥).

فهذه عقوبة على معصية معينة، قبل الميزان وعرض الصحف، وليست الحكم النهائي بعد وزن جميع الأعمال. ولذلك ذكر الشيخ الإيمان بما بعد الموت من فنة القبر وعذابه ونعيمه، ثم ذكر البعث والنشور، فقال:

والإيمان بالبعث والنشور؛

والبعث إحياء الله الموتى وإخراجهم من قبورهم للحساب، قال تعالى:

﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (الحج: ٧).

وقال تعالى:

﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ (الأنعام: ٣٦).

ما هو النشور؟ بعض العلماء قال: النشور هو البعث. يستعملون اللفظين في شيء واحد، يقول البعث والنشور. بعضهم يقول: لا فرق بينهما فالبعث هو النشور. وآخرون يقولون: لا، البعث هو إخراج الله تعالى الموتى من قبورهم والنشور هو ظهور المبعوثين وظهور أعمالهم. وهذا قول حسن. قال تعالى:

﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ (يس: ٥١).

قال الشيخ:

والشاك في ذلك كافر بالله:

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ عَلَيَّ نَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ فَاستَكْبَرُوا وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِينَ﴾ (الجاثية: ٣١-٣٢).

لأن إنكار هذه الأمور التي تكون بعد الموت من اعتقاد الكفار.
فالشك في البعث والحساب من عقائد الكفار، فكيف بمن كذب
بالآخرة؟
قال الشيخ:

فضلاً عن المكذب بالآخرة، قال تعالى:
﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ ^ط وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ
سَعِيرًا﴾ (الفرقان: ١١).

وهذا وعيد للكفار ومن وافقهم في هذه العقيدة.
ثم قال الشيخ:

وَمِنَ الْإِيمَانِ: الْإِيمَانُ بِالْحِسَابِ؛ قال الله تعالى:
﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ
مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ^ط وَكَفَىٰ بِنَا حَسِيبِينَ﴾ (الأنبياء: ٤٧).

وهنا جاء ذكر الحساب الذي يكون بعد البعث والنشور.
وهذا الحساب قد استثنى الله سبحانه وتعالى منه بعض من شاء من
خلقه. قال ﷺ:

«يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب ولا عذاب.»
(صحيح البخاري: ٦٤٧٢؛ صحيح مسلم: ٢٢٠).

وجاء في رواية أن مع كل ألف سبعين ألفاً، وفي رواية أخرى صححها بعض أهل العلم أن مع كل واحد سبعين ألفاً، وفضل الله واسع. فهؤلاء يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب.

والصفات المذكورة لهم تتعلق بكمال الاعتقاد والتوكل؛ فلم يذكر في وصفهم الهجرة أو كثرة الصلاة والحج والصيام، كما ظن بعض الصحابة، وإنما قال ﷺ:

«هم الذين لا يكتون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون.» (صحيح البخاري: ٦٤٧٢؛ صحيح مسلم: ٢٢٠).

ولا شك أن حسن الاعتقاد يثمر أعمالاً جليلة.

والاكتواء جائز، لكنهم لا يكتون، والاسترقاء جائز، لكن من كمال التوكل ألا يطلب الإنسان الرقية من غيره وهو يقدر عليها. أما التطير فمحرم مطلقاً. وهذه الصفات تخلص صاحبها من التعلق بالأسباب دون مسببها سبحانه وتعالى.

والحساب حسابان: عرض ومناقشة. فالعرض للمؤمنين، والمناقشة للكفار وبعض عصاة الموحدين، وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح. قال ﷺ:

«من نوقش الحساب عذب.»

(صحيح البخاري: ٦٥٣٧؛ صحيح مسلم: ٢٨٧٦).

فاستشكنت عائشة رضي الله عنها ذلك، وسألت عن قوله تعالى:

﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ (الانشقاق: ٨).

فبين لها النبي ﷺ أن ذلك العرض، أما المناقشة فتفضي إلى العذاب.

وفي بيان العرض قال النبي ﷺ:

«إن الله يدين المؤمن، فيضع عليه كَنَفَهُ ويستره، فيقول: أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟ فيقول: نعم أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه، ورأى في نفسه أنه هلك، قال: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم.» (صحيح البخاري: ٢٤٤١؛ صحيح مسلم: ٢٧٦٨).

فهذا الحساب اليسير، لا يفصح فيه المؤمن بين الناس. ووردت رواية أخرى تعرض فيها صغائر الذنوب على العبد، وهو يخاف من كبائرهما. فالمؤمن في العرض يقر بذنوبه، فيغفر الله له. أما من يجادل وينكر ما فعل، فتشهد عليه الملائكة، ثم يختم على فمه، وتنطق جوارحه بما عمل: يده ورجله ونفذه ولحمه وعظامه. وهذا من حساب المناقشة الذي يكون للكفار وبعض عصاة الموحدين.

ثم قال الشيخ:

والإيمان بالثواب والعقاب، والجنة والنار، قال تعالى:

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَمِنَ النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ (هود: ١٠٦).

وقال تعالى:

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَمِنَ الْجَنَّةِ﴾ (هود: ١٠٨).

فيؤمن المسلم بما وعد الله به عباده من الثواب، ووعدته لا يتخلف. أما الوعيد فقد يتخلف بعفو الله ورحمته؛ ولهذا يقال: الوعد يتحقق، والوعيد قد يتخلف. فقد يعفو الله عن العاصي الموحد، قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء: ٤٨).

فالوعد يتحقق والوعيد قد يتخلف. ثم قال:

والكُفَّارُ فِي النَّارِ، وَالْمُؤْمِنُونَ فِي الْجَنَّةِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ:

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۖ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ٥٦-٥٧).

فتؤمن بالجنة والنار وأنهما مخلوقتان الآن وأن الله تعالى خلقهما للثواب والعقاب. والكفار في النار والمؤمنون في الجنة.

فمن اعتقاد المسلمين أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مؤمنة، وأن مآل المؤمنين إليها؛ فمنهم من يدخلها ابتداء، ومنهم من يعذب إلى أمد ثم يدخلها. أما من مات على الكفر الأكبر، فمآله النار. ولا يصح الشك في هذا الأصل، أو الحكم لبعض من مات على الكفر بالجنة أو النجاة من النار.

وذكر من صور الخلل الدعاء لبعض مشاهير الكفار بالجنة، أو الشهادة بالشهادة لمن كان يسب الله ودينه ويطعن في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، لمجرد أنه نصر جماعة أو حزباً أو طائفة. وقد يستشكل بعض الناس عذاب مخترع الكهرباء أو الهواتف لما قدمه من نفع، لكن النفع الدنيوي لا يغير هذا الأصل إذا مات صاحبه على الكفر.

وقد نهى النبي ﷺ عن الجزم بالشهادة لبعض من كان يقاتل معه؛

فكيف يجزم بها لمن مات على عقيدة تناقض الإسلام؟ والمقصود تقرير الاعتقاد العام الذي ذكره الشيخ:
قال الشيخ:

والْكُفَّارُ فِي النَّارِ، وَالْمُؤْمِنُونَ فِي الْجَنَّةِ؛

وعدم تكذيب خبر الله في ذلك. وذكر إجماع العلماء على أن من شك في كفر اليهود والنصارى والمشركين يكفر.
ألا يجوز الإحسان إليهم في الدنيا؟ نقول: إن الكلام هنا عن الاعتقاد في المصير الأخروي، وليس عن أحكام البر والإحسان في الدنيا؛ فلا يخلط بين البابين.

وضرب مثلاً بمن أمضى حياته ينظر للإلحاد، وينكر وجود الله، ويحتقر الإيمان به وبالحساب والميزان والصراط، ثم يقول بعض المسلمين إنه قد ينجو مع موته على ذلك. فهذا عنده من الخلل في فهم نصوص الوحي. فالواجب اعتقاد أن من مات على الكفر مصيره النار، وأن المؤمن مصيره الجنة، وإن عذب قبلها بسبب ذنوبه. قال تعالى:

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۖ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ
الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ٥٧).

وقال الشيخ في نهاية الفصل:

والإيمان واجبٌ بكلِّ ما ثبتَ به النَّصُّ مِنْ أمرِ الآخرةِ؛ كالصِّراطِ،
والميزانِ والحوضِ، وصحائفِ الأعمالِ مِنَ الحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ.

فكل ما ثبت في الكتاب والسنة من هذه الأمور، وجب الاعتقاد بوجوده.
والله تعالى أعلم.



الجماعة والإمام وطاعته ومكانة العلماء

محاور الفصل الجماعة والإمام؛ الطاعة والنصيحة؛ العلماء

الفصل الثاني عشر: «في الجماعة والإمام وطاعته، وشروط ولايته، وحكم الخروج عليه، وحقه على رعيته، ومكان العلماء منه».

والتَّمَسُّكُ بالجماعة واجبٌ، ولا جماعة إلا بإمام.

وهكذا كان حال أصحاب النبي ﷺ والقرون المفضلة؛ فقد اجتمعوا على أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم الحسن، ثم معاوية رضي الله عنهم. ومن نزع البيعة أو الطاعة من الإمام فقد خالف الأمر بالاجتماع وعدم التفرق، والاجتماع لا يكون إلا على إمام.

والمقصود بالإمام من بايعه أهل الحل والعقد، أو عامة المسلمين، أو من

عهد إليه الإمام السابق بولاية العهد، على خلاف بين العلماء في طرق التولي. والمقصود أن العلماء يوصون الناس بالاجتماع على الإمام وعدم التفرق. قال الشيخ:

ويطاع إمام المسلمين بطاعة الله:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

فقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ يعني من المسلمين.

ولم يكرر فعل الطاعة مع أولي الأمر؛ لأن طاعتهم تابعة لطاعة الله ورسوله. ويخطئ من يقول إن كل من تولى على الناس فله بيعة وطاعة شرعية؛ فإن الإمامة والبيعة والطاعة المقصودة هنا للمسلم. وهل يلزم من ذلك مشاققة الحاكم الكافر؟ الجواب: لا. قال الشيخ:

ولا تجب طاعته إلا بما تستقيم به دنيا الناس لا دنياه.

فيطاع فيما ينظم أمور الصحة والمرور والتعزيرات والتجارة، مما تستقيم به حياة الناس. أما طاعة الإمام المسلم الطاعة الشرعية، فيؤجر عليها المسلم، حتى فيما يأمر به من أمور الدنيا. وطاعة الكافر في تنظيم الدنيا ليست من الطاعة الشرعية التي يثبت لها هذا الأجر.

قال الشيخ:

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّ الْأَمْرِ عَالِماً، اتَّخَذَ عَالِماً لِيَسْتَقِيمَ أَمْرُ الدِّينِ والدنيا:

فبعض العلماء يشترط العلم في ولي الأمر، وقد يعسر تحقيق ذلك في أزمنة كثيرة؛ فيتخذ عالماً مستشاراً مقرباً. ويكون هذا العالم من أهل السنة، يأمر بما في الكتاب والسنة، لا صاحب بدعة، كما اتخذ بعض الخلفاء ابن أبي دؤاد، أو اتخذ بعضهم الباطنية والملاحدة والفلاسفة. قال تعالى:

﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣).

ولا يستنبط إلا عالم.

قال الشيخ:

ولا يجوز الخروج عليه، ولا منازعته أمره، ويصبر على جورهِ؛ ما لم يأت بِكُفْرٍ بَوَاحٍ بَيْنٍ؛

والمراد ولي الأمر المسلم، والجور هو الظلم. وفي الصحيح عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال:

«إنه يستعمل عليكم أمراء، فتعرفون وتنكرون؛ فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلوا.» (صحيح مسلم: ١٨٥٤).

فمن اعتقاد أهل السنة أن الإمام إذا عمل بشرع الله، وأقام دينه في الرعية، لم يجوز الخروج عليه ولا منازعته، وإن وقع منه ظلم أو جور؛ لأن الخروج عند كل معصية أو ظلم عاقبته وخيمة، والعدل الكامل لا يتحقق في البشر. وقد يؤدي الخروج إلى ظلم وفساد أعظم مما وقع منه، فتريد المفسدة بدل أن تقل أو تزول.

أما الكفر البواح البين، فيجوز معه عزله ضمن الشروط الشرعية، ومن أعظمها القدرة وعدم ترتب مضار ومفاسد أعظم. وقد وقع في تاريخ المسلمين عزل حكام من غير سفك دم، وذلك واجب على من مكنه الله منه بشروطه. أما مع عدم القدرة، فقد يزيد الفساد وسفك الدماء، والتضييق على الناس والإضرار باعتقادهم وحياتهم.

قال الشيخ:

وَيُنصَحُ بَعْلَمٍ وَحِكْمَةٍ، بِمَا يُزِيلُ الشَّرَّ أَوْ يُخَفِّفُهُ، لَا بِمَا يُشْبَعُ النَّفْسَ تَشْفِئاً مِنْهُ؛

فمن وقع منه ظلم أو معصية أو بدعة ينصح بعلم، بحيث يستطيع الناصح الرد على شبهاته وشبهات علماء السوء حوله؛ وبحكمة، فينزل الناس منازلهم، ويكون قصده إزالة الشر أو تخفيفه، لا التشفي من الحاكم وإشباع غضب نفسه.

قال صلى الله عليه وسلم:

«الدين النصيحة. قلنا: لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم.» (صحيح مسلم: ٥٥).

وقال الشيخ:

ولا يجوزُ تَبَعُ عَوْرَتِهِ، وَفَضَحُ رَلَّتِهِ الَّتِي تَحْصُهُ، وَإِذَاعَةُ مَثَالِيهِ وَذُنُوبِهِ؛
وَيُنْصَحُ فِي ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ.

وهذا في عامة المسلمين كذلك؛ فلا تتبع عوراتهم، ولا تفضح زلاتهم الخاصة.
ونبه على ولي الأمر لأن إشاعة ذلك عنه تفسد قلوب الناس، وقد تفضي
إلى شر أعظم من ذنبه.

وَإِذَا شَرَعَ مُنْكَرًا لِلنَّاسِ، وَأَذَاعَهُ: فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ بَيْنَهُ لَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ،
رَجَعَ، وَأَنَابَ وَأَصْلَحَ: تَعَيَّنَ عَلَيْهِ؛

ومن أمثلة ما ذكره: إباحة بيع الخمر، والمعاملات المحرمة في البنوك، وما
يشبهها من المنكرات العامة. فإن لم يستجب، أو علم أن النصيحة السرية لا
تنفع، بين المنكر للناس؛ فإن الحديث أمر بالنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم،
ولا تتحقق نصيحة العامة مع تركهم يتبعون المنكر من غير بيان.

فالمقصود من النصيحة إزالة المنكر، فإذا لم يستجب، وجب البيان للعامة
أنه محرم أو بدعة لا يجوز اتباعها. وهذا كما فعل الإمام أحمد حين أظهر
الحكام بدعة خلق القرآن؛ فلم يسكت عن شيوعها، بل أنكرها على علماء
الحاكم وعلى الحاكم، وإن أدى ذلك إلى سجنه وتعذيبه.

قال الشيخ:

حَقٌّ لَا تُبَدَّلُ الشَّرِيعَةُ، وَيُغَيَّرُ الدِّينُ؛

فإن الناس إذا عملوا بالمنكر الذي شرعه الحاكم، وسكت العلماء، ظنوا أنه جائز؛ وقالوا: لو كان منكراً، لأنكره العالم الفلاني، أو دائرة الإفتاء، أو وزارة الأوقاف، أو هيئة العلماء. فلا بد من البيان؛ فهو من النصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم.

ثم قال:

وَلَا يَنَأَى الْعَالَمُ بِنَفْسِهِ عَنْ شَأْنِ النَّاسِ، وَصَالِحِ أَمْرِهِمْ، وَزُهْدُ الْمُحْمُودِ فِي الدُّنْيَا: إِذَا كَانَتْ لِحَظِّ نَفْسِهِ، وَزُهْدُهُ فِي حَظِّ النَّاسِ فِي دُنْيَاهُمْ: غَيْرُ مُحْمُودٍ؛

فليزهد العالم فيما يخصه من مال وعقار ووظيفة، لكن لا يزهد في حقوق الناس وحاجاتهم.

قال الشيخ:

فَلْيَنْتَصِرْ الْمَظْلُومُ وَلَوْ بِدِرْهِمٍ، وَلْيَسْتَطِعْ لِلْجَائِعِ وَلَوْ بِبِئْرَةٍ؛

فلا تأتبه مظالم الناس وحاجتهم إلى النصرة والإغاثة، ثم يعرض عنهم ويطلب منهم أن يجثوا عن غيره.

ومعنى الاستطعام أن يطلب الطعام للجائع من التجار والمحسنين، ولو ترة. وهذا شأن العلماء: الشفاعة للمحتاجين، وقضاء الديون، والنصرة،

وطلب الطعام.

قال الشيخ:

لِأَنَّ لِلْعَالَمِ وَلَايَةً، وَإِصْلَاحُ دُنْيَا النَّاسِ بَابٌ لِإِصْلَاحِ دِينِهِمْ؛ فَالْنَّبِيُّ ﷺ
لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ لِكُنُوزِ الدُّنْيَا، وَمَعَ ذَلِكَ يَنْتَصِرُ لِبَرِيرَةٍ وَغَيْرِهَا فِي دُنَايِرِ
يَسِيرَةٍ، وَيَخْطُبُ فِي النَّاسِ فِي ذَلِكَ.

فيقف العالم مع الناس في مصائبهم؛ فيقضي دين هذا، ويعين ذاك على أجرة بيته، ويساعد من يحتاج إلى الزواج، وكل ذلك من إصلاح دنياهم الموصل إلى إصلاح دينهم.

ومن أمثلة ذلك قصة بريرة؛ فلما اشترط أهلها أن يكون لهم الولاء مع عتق عائشة لها، أمر عائشة بعتقها، وخطب مبيناً أن الولاء لمن أعتق. فأعان الجارية، وبين الحكم، كما أعان المحتاجين في الطعام والشراب والكساء.

فزهدها في حفظ نفسه محمود، أما حقوق الناس فلا يزهد فيها، بل يقف معهم ويقضي حاجاتهم. ولماذا نذكر هذه الفقرة بعد الكلام على نصيحة ولاية الأمر؟ نقول: إن الكلام يتعلق بولي الأمر العالم، أو بالعالم الذي يتخذه ولي الأمر مستشاراً. فإن كان العالم حاكماً، فعليه إصلاح دنيا الناس، وإن كان قريباً من الحاكم، فلا يحمله زهده في حفظ نفسه على إهمال حاجاتهم.

وكذلك العلماء الذين يجمعون الناس على الجماعة والطاعة والبيعة، لا يقتصر دورهم على ذلك، بل يسعون في إصلاح دنيا الناس. فالتقرب من السلطة قد يشغل الإنسان بحظه عن آلام الناس، ولهذا نبه الشيخ إلى أن إصلاح دنياهم طريق لإصلاح دينهم.

وختم بأن ذكر الإمامة، وشروط الخليفة، والبيعة، والطاعة في كتب التوحيد والعقيدة، يبين أن الإسلام يشمل أحكام الدين والدنيا، ويحكم شؤون الاقتصاد والاجتماع والأسرة والسياسة. وفي ذلك رد على من يفصل الدين عن الدولة؛ فالإسلام حاكم على شؤون المسلم والدولة كلها. والله تعالى أعلم.



الجهاد وأنواعه وشروطه

محاور الفصل أنواع الجهاد؛ الشروط؛ طاعة الإمام

الفصل الثالث عشر: «في الجهاد وأنواعه وشروطه، والنية فيه، وطاعة الإمام».
قال الشيخ:

وَالْجِهَادُ مَاضٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ؛ لَا يُرْفَعُ حَكْمُهُ مِنَ الْأَرْضِ يَوْمًا مَا بَقِيَ
الْقُرْآنُ؛

وذلك أن الدعوة إلى الإسلام مستمرة. هذا الجهاد جهاد الطلب، جهاد الفتح الذي فيه نشر الإسلام وفيه القضاء على الوثنية وفتح الطريق بين الدعاة إلى الله وبين الناس.

والمقصود هنا نشر الإسلام في الآفاق؛ فالأمة التي تبعت النبي ﷺ مأمورة بتبليغ دينه إلى الناس كافة. وكيف يمكن أن تبلغ دين الله سبحانه

وتعالى دون القضاء على العوائق التي تقف بين المسلم الداعية وبين الناس؟ نحن بعثنا إلى الناس كافة. نحن وكلاء وخلفاء النبي ﷺ في تبليغ دينه. فعليه فإن كل من يقف أمام هذا التبليغ فإنه يجب إزالة عائقته. فللناس الحق في أن توحدهم الله سبحانه وتعالى، وأن يرفع عنها ذل الناس، ومن حقها أن تتنعم بهذا الذي تنعمنا به وهو التوحيد.

قال الشيخ:

وَالْجِهَادُ ماضٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ؛ لَا يُرْفَعُ حُكْمُهُ مِنَ الْأَرْضِ يَوْمًا مَا بَقِيَ الْقُرْآنُ؛ ففِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ ﷺ:

«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (صحيح مسلم: ١٩٢٣).

وقال الشيخ:

وَلَا يُشْتَرَطُ لْجِهَادِ الدَّفْعِ إِذْنُ إِمَامٍ، وَلَا تَحَقُّقُ نِيَّةٍ إِلَّا رَفَعَ الْأَذَى وَدَفَعَهُ؛

ومعنى هذا أن جهاد الطلب لا بد له من إمام ولا بد له من نية. ولا يشترط لجهاد الدفع إذن إمام، ولا تحقق نية شرعية غير قصد دفع الأذى. أما جهاد الطلب والفتح فلا بد فيه من نية؛ لأنه سيأتي في الحديث أن الإنسان قد يقاتل للمغنم، وقد يقاتل حمية، وقد يقاتل عصبية. ولا بد ليؤجر صاحبه أن يكون قتاله لإعلاء كلمة الله.

فلا بد من نية، ولا بد من إمام. لماذا هذا الإمام؟ لأجل أن يقيم

حدود الله سبحانه وتعالى. فإذا فتح دولة أقام فيها أميرا، أقام فيها مساجد، أقام فيها محاكم شرعية وأقام فيها من يبلغ الناس دين الله سبحانه وتعالى من الدعاة إلى الله. قد يعترض بعض الناس أو يستشكل كيف أنه يكون في الدين قتال؟ كل أمة عالمية تفكر في نشر قوتها ونشر مبادئها ودينها ومنهجها في الأرض. نحن أولى الأمم. ونحن أولى الأديان.

وكانت الحملات الصليبية لنشر الكفر. فبأي حق تأتي دولة كهولندا أو بلغاريا إلى البلاد العربية والإسلامية، فتحتلها وتأخذ ثرواتها وخيراتها؟ هؤلاء جاؤوا للسرقة. هؤلاء جاؤوا للاستيلاء على مقدرات الأمة. هؤلاء جاؤوا لإذلال الناس كما حصل من فرنسا في الجزائر وكما حصل من أمريكا في العراق وكما حصل من أي دولة استعمارية فإنها جاءت بالفساد.

ويقول إن بعض هذه الدول جاء لنشر الفساد والاستيلاء على خيرات الناس، وإن بعضها يبرر ذلك بنشر الديمقراطية، التي يصفها بأنها مبادئ مخالفة لدين الله. ومع ذلك تقول تلك الدول: «نحن جئنا إلى هذه البلاد الإسلامية لنغزوها وننشر فيها الديمقراطية».

فن أولى بنشر مبدئه ودينه: نحن أم هذه المبادئ التي كفرت بالله سبحانه وتعالى وبعدت عن كل الأديان السماوية؟ فنحن أولى أن ننشر ديننا ومنهجنا ونحن نعتز بهذا الدين ونرى أنه من حق أي إنسان على وجه الأرض أن يسمع قال الله وقال الرسول. أن يسمع دعوة التوحيد. وأنا أتعجب حقيقة من بعض المشايخ وبعض الدعاة ممن ينكر جهاد الفتح وجهاد الطلب.

ألا يعلم هذا المنكر أنه لولا وجود جهاد الطلب في ديننا والفتح أنه يمكن أن يكون هنديا بوزيا؟ ممكن أن يكون نصرانيا مصريا قبطيا؟ ممكن أن يكون

لا يزال وثنيا شاميا؟ لولا أن الله سبحانه وتعالى شرع في دينه هذا الجهاد وبلغك الناس الدعاة دين الله سبحانه وتعالى على أي حال تكون أنت الآن؟ فنحن نتنعم بهذا التوحيد وهذا الدين ومن حق كل إنسان على وجه الأرض أن يصل له صوت الإسلام وأن يصل له التوحيد. لماذا؟ ليكون سعيدا في الدنيا وسعيدا في الآخرة.

وقد قال الصحابي الجليل: «جئنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد»، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة. من حق كل إنسان على وجه الأرض أن يرتفع عنه ذل المستعمر وذل الحاكم وذل الوثنية.

نحن الذين وجب علينا أن نبليغ دين الله سبحانه وتعالى. وإذا كان طريق الدعوة مفتوحاً، فلا داعي للقتال؛ فالمقصود إزالة العوائق التي تمنع الوصول إلى الناس. دولة قالت: «تفضلوا ما عندنا مانع انشروا دينكم من حاكم كما من حق أي دين آخر». لا نقاتل. لأن القتال في دين الله سبحانه وتعالى لكي نتوصل إلى هذه الأمم فنعرض عليها ديننا. فإذا فتح الطريق أمامنا لسنا بحاجة للقتال. القتال إما يكون للمقاتل لنا أو للمجهز لقتالنا أو للذي يقف حجر عثرة بيننا وبين الناس.

أما إذن الإمام وتحقق النية، ففي جهاد الطلب والفتح. وأما جهاد الدفع فهو دفع المعتدي عن النفس والعرض والمال، سواء كان المعتدي مسلماً أو كافراً؛ فلا ينتظر فيه إذن الإمام. ويضرب مثلاً بمن كان على الحدود، وقد هوجم، بينما يحتاج وصول الخبر إلى العاصمة، في الأزمنة القديمة، إلى أيام أو أسابيع أو شهور؛ فلا ينتظر وصول المعتدي إلى البلاد كلها حتى يؤذن له في دفعه.

ودفع الصائل أمر طبعي في الإنسان.

قال الشيخ:

وَهُوَ وَاجِبٌ وَلَوْ كَانَ لِدَفْعٍ عَنْ عَرَضٍ، أَوْ نَفْسٍ، أَوْ مَالٍ؛ فَفِي «السُّنَنِ»:

«مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ، أَوْ دُونَ دَمِهِ، أَوْ دُونَ دِينِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ.»
(سنن أبي داود: ٤٧٧٢؛ سنن الترمذي: ١٤٢١).

ثم قال:

وَيَجِبُ دَفْعُ الصَّائِلِ عَلَى الْعَرَضِ وَالنَّفْسِ وَالْمَالِ، مُشْرِكًا كَانَ الصَّائِلُ أَوْ مُسْلِمًا؛ فَفِي «النَّسَائِيِّ»، عَنْ قَابُوسَ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يَأْتِينِي يُرِيدُ مَالِي؟ قَالَ:

«ذَكَرَهُ بِاللَّهِ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ؟ قَالَ: فَاسْتَعِنَ عَلَيْهِ مِنْ حَوْلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَوْلِي أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: فَاسْتَعِنَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ. قَالَ: فَإِنْ نَأَى السُّلْطَانُ عَنِّي؟ قَالَ: قَاتِلْ دُونَ مَالِكَ؛ حَتَّى تَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ الْآخِرَةِ، أَوْ تَمْنَحَ مَالَكَ.»
(سنن النسائي: ٤٠٨١).

«

فالعبارة بالاعتداء على النفس أو العرض أو المال، لا بدين المعتدي. والمقصود بذكر السلطان الوالي والقاضي والحاكم، وكل من له قدرة على

الإعانة، كرجال الشرطة. ويبدأ المدافع بتذكير المعتدي بحرمة الظلم وأخذ المال، ثم يستعين بمن حوله من المسلمين، ثم بالسلطان عند القدرة، فإن تعذر ذلك جاز له دفع الصائل بنفسه.

فأذن بدفع الصائل بعد التذكير بالله، والاستعانة بمن حوله، وبالسلطان عند الإمكان. وقوله: «من شهداء الآخرة» يميز هؤلاء عن شهداء الدنيا، الذين يقتلون في المعارك، وتطبق عليهم أحكام الشهيد في الدنيا، من عدم التغسيل والتكفين والصلاة، على خلاف العلماء في هذه الأحكام.

وشهداء الآخرة ينالون ثواب الشهادة فيها، من غير أن تجرى عليهم أحكام شهيد المعركة في الدنيا؛ فيغسلون، ويكفنون، ويصلى عليهم. ومن أمثلتهم المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، وقاس بعض العلماء على صاحب الهدم من مات في حادث سيارة. أما قتل المعركة فتجري عليه أحكام الشهيد في الدنيا، وأما ثوابه في الآخرة فبحسب نيته وقبول عمله. ثم قال الشيخ:

وَتَجِبُ فِي جِهَادِ الطَّلَبِ النِّيَّةُ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ؛

فقد يخرج الإنسان للمغنم، أو حمية وعصبية، أو ليقال عنه إنه شجاع أو جريء أو بطل، أو ليعرف مقامه بين الناس، ولا تكون هذه النيات قتالاً في سبيل الله.

ويفرق بين من قاتل للمغنم وحده، فلا أجر له، كما قال رسول الله ﷺ، وبين من قاتل رياء وسمعة، فيأثم؛ وقد ورد أن من أول من تسعربهم النار من قاتل ليقال عنه جريء. فنية الرياء تفسد العمل وتوجب الإثم، أما

الغنيمة فمن الأمور التي قد تحصل في القتال؛ فإن قصد إعلاء كلمة الله، وحصلت له الغنيمة تبعاً، فلا حرج.

قال تعالى:

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٣).

والفتنة: أي الشرك، وفي الآية الأخرى: ﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾. قال ﷺ:

«من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله».

(صحيح البخاري: ٢٨١٠؛ صحيح مسلم: ١٩٠٤).

ثم ختم الشيخ هذا الباب بقوله:

وتجب طاعة الإمام فيه،

أي في الجهاد. وقال ﷺ:

«وإذا استنفرتهم فانفروا» (صحيح البخاري: ١٨٣٤؛ صحيح مسلم: ١٣٥٣).

فاستنفار الإمام يوجب الخروج على القادر، وفي هذا الحال يخرج الولد دون إذن أبيه، والمرأة دون إذن زوجها، ولا يتعلق المرء بشؤون الدنيا. فالإمام يسمع له ويطاع في غير معصية. قال ﷺ:

«من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع

أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني».

(صحيح البخاري: ٢٩٥٧؛ صحيح مسلم: ١٨٣٥).

والأمير هنا يصدق على الخليفة والحاكم والوالي.

وقال هذا رسول الله ﷺ لأن قريشاً ومن يليها من العرب كانت تأنف من طاعة الأمراء، وإنما تطيع سادات القبائل وكبراءها؛ فبين النبي ﷺ منزلة طاعة الأمير في الشرع، وأن طاعته في المعروف طاعة للرسول، وطاعة الرسول طاعة لله، ومعصيته في ذلك معصية للرسول. والله تعالى أعلم.



فضل الصحابة وما شجر بينهم

محاور الفصل فضل الصحابة؛ التفاضل؛ ما شجر بينهم

الفصل الرابع عشر: «في فضل الصحابة وتفاضلهم، وبيان أفضلهم، ومآل الطعن فيهم، وواجبنا نحو ما شجر بينهم.»

هذا الفصل يتعلق بخير الناس بعد الأنبياء، وهم صحابة النبي ﷺ.

قال الشيخ حفظه الله:

وخيّرُ الناسِ بعدَ الأنبياءِ: صحابةُ محمدٍ ﷺ،

وصح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال:

«إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه.»

(أثر ابن مسعود، مسند أحمد: ٣٦٠٠).

فهذا يدل على أن الله سبحانه وتعالى اصطفى الصحابة رضي الله عنهم كما اصطفى الأنبياء؛ فاصطفى الأنبياء لرسالته، واصطفى الصحابة ليكونوا وزراء لنبيه ﷺ يقاتلون على دينه. ولذلك كان الصحابة رضي الله عنهم من المصطفين الأخيار. والطعن في الصحابي طعن في اصطفاء الله عز وجل واختياره، ولهذا كان حكم الطعن في الصحابة عظيمًا وشنيعًا.

قال الشيخ:

وفي فضيلهم جاء الوحي، قال تعالى:

﴿يُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجَدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ (الفتح: ٢٩).

وكما أن الأنبياء يتفاضلون، فالصحابة يتفاضلون، وأقل الأنبياء منزلةً أفضل من أعلى الصحابة منزلةً،

فالأنبياء يتفاضلون كما قال تعالى:

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُم عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣).

فأدنى درجة من الأنبياء، هو أعلى درجة من الصحابة. فلا يمكن

التفاضل بين مقام النبوة والصحبة.
ثم قال:

وَأَقْلُ الصَّحَابَةِ مَنْزِلَةً أَفْضَلُ مِنْ أَعْلَى التَّابِعِينَ مَنْزِلَةً.

فلا يمكن أن يوجد تابعي أفضل من صحابي، كما لا يمكن أن يوجد صحابي أفضل من نبي؛ فمقام النبوة عظيم، وكل نبي أفضل من كل الصحابة، وكل الصحابة أفضل من التابعين.
قال الشيخ:

وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ: السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ؛ لِأَنَّ مَنْ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ زَمَنَ الضَّعْفِ أَقْرَبُ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ زَمَنَ الْقُوَّةِ، فَمَنْ آمَنَ قَبْلَ الْفَتْحِ أَفْضَلُ مِمَّنْ آمَنَ بَعْدَهُ.

فأفضل الصحابة رضي الله عنهم من كانوا في أول إقامة دين الله عز وجل؛ إذ كان الدين يومئذ في حال ضعف واضطهاد، فالذين سبقوا إلى الإسلام هم أفضل الناس. وقد فهم الصحابة رضي الله عنهم هذا المعنى؛ فلما قال النبي ﷺ:

«يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ»
(صحيح البخاري: ٦٤٧٢؛ صحيح مسلم: ٢٢٠).

تناقشوا فيمن يكون هؤلاء، فقالوا: هم الذين سبقوا في الإسلام؛ لعلمهم أن من دخل في الإسلام في أول أمره يستحق من الدرجة ما لا يستحقه من جاء بعد ظهور القوة.

وهذه قاعدة معروفة في الصحبة والأنظمة والدول؛ فمن كان معك في أول دعوتك، وقت الضعف والقلّة والحاجة، ليس كمن جاء بعد انتشارها وقوتها ورخائها. قال تعالى:

﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مَنِ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا﴾ (الحديد: ١٠).

فنفى الله استواءهم في الدرجة والمنزلة. والفتح هنا صلح الحديبية على الراجح عند جميع المتقدمين، لا فتح مكة؛ فقد سماه الله فتحاً في هذه الآية وفي سورة الفتح. وكان في ذي القعدة من السنة السادسة للهجرة، حين جاء النبي ﷺ للعمرة.

وقد مكنت المعاهدة الصحابة من نشر الإسلام، ورفعت الحواجز التي كانت تمنع اختلاط المسلمين بغيرهم والدعوة بينهم. فاستثمروا الهدنة في الدعوة، وانتشر الإسلام انتشاراً عظيماً، ودخل فيه أناس كثيرون، ولهذا سمي الصلح فتحاً. ثم قال تعالى:

﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (الحديد: ١٠).

وهذه لفظة مهمة؛ فلما ذكر تفاوت الدرجات، بما قد يتوهم منه ضعيف الفهم تنقص المتأخرين، بين أن الجميع موعود بالحسنى، أي الجنة.

وَيَشْتَرِكُ مَعَهُمْ فِي فَضْلِ الصُّحْبَةِ مَنْ آمَنَ بَعْدَ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ:

﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (الحديد: ١٠).

وقال تعالى:

﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (التوبة: ١٠٠).

وهنا فائدة في قولنا: «رضي الله عنه»؛ فقد تكون الجملة خبرية، وقد تكون إنشائية بمعنى الدعاء. فإذا قيلت في الصحابة، فهي خبر عما أخبر الله به من رضاه عنهم. أما إذا قيلت في غيرهم، كالشافعي أو أحمد، فالمقصود الدعاء له، لا الإخبار بما لم يثبت لنا.

وهذا من جهة التأصيل، أما في الاستعمال فقد صار الغالب تخصيص الصلاة والسلام بالأنبياء، والترضي بالصحابة، والترحم بمن بعدهم؛ فصارت هذه الألفاظ شعاراً لكل طبقة، وإن كان أصل الدعاء أوسع.

ثم قال الشيخ:

وأفضل السابقين: العشرة المبشرون بالجنة، وأفضلهم: الخلفاء الأربعة، ثم: من شهد بدرًا، ثم: من شهد أحدًا، ثم: من بايع تحت الشجرة، قال تعالى:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (الفتح: ١٨) .

وفي الصحيح عن جابر: قال رسول الله ﷺ لأهل الشجرة:

«أَنْتُمْ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ» (صحيح البخاري: ٤١٥٤) .

وكانوا ألفاً وأربع مئة .

فالتفاضل بحسب السبق ونصرة الإسلام زمن الضعف؛ وليس من شهد بداراً كمن شهد مؤتة أو تبوك في وقت لاحق .
قال الشيخ:

والصحابَةُ حَمَلَةُ الْوَحْيِ وَنَقَلَةُ الدِّينِ، وَالطَّعْنُ فِيهِمْ قَطْعُ لِإِسْنَادِ الدِّينِ،
وَتَشْكِيكُ فِي سُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ؛ فَهُمْ الْأَمَانُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ

فقد نقلوا القرآن والسنة؛ فتكفيرهم والطعن في عدالتهم يقطع الصلة بين الوحي ومن جاء بعدهم .
ثم قال:

ففي الحديث الصحيح قال ﷺ:

«أَصْحَابِي أَمْنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»
(صحيح مسلم: ٢٥٣١) .

ومع هذا الفضل العظيم، فالصحابَةُ ليسوا معصومين؛ فقد وقعت من

بعضهم أخطاء ومعاصٍ، وأقام النبي ﷺ الحدود على بعضهم، وأنكر عليهم ما أخطؤوا فيه.

ثم قال:

وَلَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ خَطُؤُهُمْ ذَرِيعَةً لِلطَّعْنِ فِيهِمْ،

فلا يجعل ذلك باباً للطعن فيهم، بل يعطى الخطأ حجمه، وينظر إلى ما حصل من توبة أو حد يظهر صاحبه. ولا يعرف عنهم الإصرار على المعاصي مع ترك التوبة.
قال الشيخ:

وَيُجَنَّبُ إِحْيَاءُ الْخِلَافِ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَهُمْ إِلَّا مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فَقَدْ وَاعْتَبَارَ،
فَيُنْظَرُ فِيهِ مَعَ إِجْلَالٍ وَاعْتِدَارٍ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ وَإِنْ اخْتَلَفُوا أَفْضَلُ مِنْ
غَيْرِهِمْ وَإِنْ اتَّفَقُوا؛

وقال عمر بن عبد العزيز رحمه الله:

«تِلْكَ دِمَاءٌ طَهَّرَ اللَّهُ مِنْهَا سُيُوفَنَا، فَلْنَطْهَرْ مِنْهَا أَلْسِنَتَنَا.»

(من كلام عمر بن عبد العزيز؛ حلية الأولياء: ٩/١١٤).

فإحياء الخصومات بينهم قد يزيد الشحناء في قلوب الضعفاء، وإنما يدرس منها ما يفيد الفقه والاعتبار، مع حفظ حقهم.

ومن أمثلة ذلك الحديث في الخوارج:

«تفترق أمتي فرقتين، فتمرق بينهما مارقة، فيقتلها أولى الطائفتين بالحق.» (ذكره بالمعنى؛ صحيح مسلم: ١٠٦٤).

فبين الحديث أنهم جميعاً على الحق، وأولى الطائفتين بالحق هي التي قاتلت الخوارج، وهم علي رضي الله عنه ومن معه. ووقوع ما أخبر به النبي ﷺ من الفرقة وخروج المارقة علامة من علامات نبوته.

ومطالبة معاوية رضي الله عنه بالقصاص لعثمان كانت مطالبة بحق، لكن الأولى تثبيت الخلافة واستقرار الأوضاع، ثم طلب القصاص. وتأخذ من ذلك تقديم استقرار الدولة والخلافة على المطالبة بالحقوق؛ فقد اشتغل الصحابة بتثبيت الخلافة قبل دفن النبي ﷺ. فالمقصود أخذ العبرة، مع إجلال الصحابة والاعتذار للمخطئ باجتهاده.

لَأَنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ لِحُسْنِ صُحْبَتِهِمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَا لِمَجْرَدِ صُحْبَةِ أَحَدِهِمْ لِلْآخِرِ،
فَاخْتَلَفُوهُمْ بَيْنَهُمْ اجْتِهَادٌ يُؤْجِرُونَ عَلَيْهِ وَلَوْ أَخْطَوْا، وَانْخِلَافٌ مَعَ النَّبِيِّ
ﷺ ظَلَمٌ بَرَاهُمُ اللَّهُ مِنْهُ، بَلْ صَحْبُهُ وَأَحْسَنُوا، وَبِهِ فَضِّلُوا عَلَى غَيْرِهِمْ.

ففضل الصحابة متعلق بصحبتهم للنبي ﷺ وحسن قيامهم بحقها، لا بمجرد صحبة بعضهم لبعض. والمجتهد المخطئ له أجر، والمصيب له أجران.

قال الشيخ:

وَالْوَقِيعَةُ فِي الصَّحَابَةِ بَابٌ إِذَا فُتِحَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ انْفَتَحَ عَلَى الْبَاقِينَ؛
وَلِهَذَا أَمْسَكَ عَمَّا وَقَعَ بَيْنَهُمُ التَّابِعُونَ وَاتَّبَاعُهُمْ؛ فَقَدْ سُئِلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ، وَالْجَمَلِ وَصِفَيْنِ، وَمَا كَانَ بَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: «تِلْكَ
دِمَاءٌ كَفَّ اللَّهُ يَدَيَّ عَنْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ أَغْمِسَ لِسَانِي فِيهَا»

ومن أمثلة ذلك تساهل بعض الباحثين في الطعن في معاوية رضي الله عنه؛ فقد نبه العلماء إلى أن الطعن فيه يفتح الباب للطعن في سائر الصحابة. فلا يخص واحد منهم بإباحة الوقعة فيه؛ ومن أراد حفظ لسانه، فليمسك عن الجميع.

وقد يتذرع بعضهم بكون معاوية أول ملوك المسلمين، أو بتوليته ابنه يزيد، ليجعل ذلك باباً للطعن فيه، وهذا مما يحذر منه. فمع تفاوت درجات الصحابة، يشتركون في أصل الصحبة ووجوب حفظ حرمتهم.

ونقل عن النسائي رحمه الله:

«إِنَّمَا الْإِسْلَامُ كِدَارٌ لَهَا بَابٌ، فَبَابُ الْإِسْلَامِ الصَّحَابَةُ، فَمَنْ آذَى
الصَّحَابَةَ إِنَّمَا أَرَادَ الْإِسْلَامَ، كَمَنْ نَقَرَ الْبَابَ إِنَّمَا يُرِيدُ دُخُولَ الدَّارِ، فَمَنْ
أَرَادَ مُعَاوِيَةَ فَإِنَّمَا أَرَادَ الصَّحَابَةَ.»

(تهذيب الكمال: ١/١٥٨).

ثم قال:

وَلَنْ يُسْأَلَ مَنْ بَعَدَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ خِلَافِهِمْ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنِ التَّصَدِيقِ
بِفَضْلِهِمْ.

فن زكاهم الله في كتابه، فليس للمسلم أن يطعن فيهم.

لماذا يذكر العلماء فضل الصحابة في كتب العقيدة؟ نقول: لسببين. الأول: أنهم نقلة التوحيد والدين والقرآن والسنة، وعقيدتهم هي التي تلقوها عن النبي ﷺ. قال تعالى:

﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾ (البقرة: ١٣٧).

وذكر النبي ﷺ اقتراق الأمة، ووصف الناجية فقال:

«مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» (سنن الترمذي: ٢٦٤١).

فنعتمد ما اعتقدوه، ونفهم الوحي بفهمهم.

والثاني: بيان حكم الطعن فيهم وتكفيرهم، والرد على الرافضة الذين يدعون الإسلام مع الوقوعة في نقلة الدين. ولهذا قد تذكر في كتب العقيدة مسائل عملية فقهية، كالمسح على الخفين؛ لا لأنها خرجت عن كونها فقهية، ولكن لبيان مخالفة من أنكرها وجعل إنكارها أصلاً من أصول فرقته.

فهذان من أهم أسباب ذكر هذا الباب: بيان فضل الصحابة ومكانة فهمهم ونقلهم للدين، وبيان الموقف من الطعن فيهم. والله تعالى أعلم.



الحكم بالكفر والشهادة للمعِين

محاور الفصل الحكم بالكفر؛ الشهادة للمعِين؛ أحكام الآخرة

الفصل الخامس عشر: «في الحكم بالكفر وموجبه، والشهادة للمعِين بالجنة والنار».

يمكن أن يقال: إن هذا الفصل رد على الخوارج، كما كان الفصل السابق ردًا على الرافضة والناصبية. وهذا الكتاب يبين اعتقاد أهل السنة القائم على الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضي الله عنهم، ويكشف خلل الاعتقادات المخالفة، ومن أشهر الفرق المذكورة في أبواب الاعتقاد: المرجئة، والخوارج، والرافضة، والجهمية.

وقد كان السلف يذكرون خلل الرافضة والجهمية، ويخرجونهم من فرق الضلال؛ لأن فرق الضلال هي التي وقعت في الضلال مع بقائها في دائرة الإسلام، أما هؤلاء فقد خالفوا أصول الإسلام. ومن الفرق التي يناقش العلماء ضلالها داخل دائرة الإسلام: الأشعرية، والمرجئة، والمعتزلة،

والخوارج على قول؛ للخلاف بين العلماء في تكفير بعضهم.

وقد تضمن باب الإيمان رداً على المرجئة والأشعرية، وتضمن باب الصحابة رداً على الناصبة الذين نصبوا العداء لآل البيت، وعلى الرافضة الذين كفروا أصحاب النبي ﷺ. وهذا الفصل يرد على الخوارج الذين يكفرون بالكبيرة، وعلى من شابههم من المعتزلة في الحكم الأخرى على صاحب الكبيرة.

قال الشيخ:

ولا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ إِلَّا بِالْكُفْرِ.

فمن جاء بذنب دون الكفر الأكبر المخرج من الإسلام، لا يكفره أهل السنة، مهما عظمت معاصيه أو كثرت. فتكرار المعصية لا يدل على الخروج من الإسلام؛ كما فيمن تكرر منه شرب الخمر، وأقيم عليه الحد، حتى قال بعضهم كما في الحديث:

«ما أَكْثَرَ ما يُؤْتَى به!» (البخاري: 6780).

فالعبرة بكون الذنب كفراً أكبر، لا بكثرة الذنوب أو عظمها مع بقائها دون الكفر.

قال الشيخ:

إِلَّا بِالْكُفْرِ.

مَنْ الذين كفروا العصاة الذين جاءوا بالكبائر وأخرجوهم من ملة الإسلام؟ هم الخوارج قديماً، والإباضية حديثاً، يجعلون كل من جاء بمعصية كبيرة خرج من دائرة الإسلام؛ إذا مات لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يورث باعتبار أنه مات كافراً، وإذا لقي الله بهذا الذنب لقي الله كافراً كأبي لهب وأبي جهل.

قال الشيخ هنا - حفظه الله:-

ومن الكفر: سَبُّ اللَّهِ.
وَسَبُّهُ: أَعْظَمُ مِنَ الشِّرْكِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكَ لَمْ يُنْزَلِ اللَّهُ إِلَى رُتْبَةِ الْحَجَرِ،
وَأَمَّا رَفَعَ الْحَجَرَ إِلَى رُتْبَةِ اللَّهِ؛

﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴿الشعراء: ٩٧-٩٨﴾.

وقال الشيخ:

وَمَنْ سَبَّهُ أَنْزَلَهُ دُونَ رُتْبَةِ الْحَجَرِ!

وهذه المسألة في كتاب تعظيم الله وحكم شاتمته. الشيخ له كتاب خاص في هذه المسألة، وألفها بعد أن سمع في بلد من بلاد المسلمين -للأسف الشديد- من يسب الله -عز وجل- فألفه في الطائفة، والكتاب حقيقة عظيم النفع وسبق أن شرحناه في المبادرة الأولى.

وقال الشيخ:

وسبهُ: كُفِّرَ عَظِيمٌ؛

فسب الله عز وجل، وسب دينه، وسب النبي ﷺ، لا خلاف من أهل السنة في كفر من فعله، سواء كان مازحاً أو جاداً، سواء كان عالماً بأنه وقع في الردة أو كان جاهلاً، فإن جهله بحكمه الذي في شرع الله أنه مُرْتَدٌّ لا ينفعه، لماذا؟

لأنه جهل الحكم المترتب على سب الله سبحانه وتعالى، وهذا لا ينفع الجاهل، وإنما ينفع الجاهل جهله بأصل الفعل أنه حرام أو لا، لكن جهله بالأثر المترتب على فعله هذا لا ينفعه.

فمثلاً من وقع على امرأته في رمضان وهو يجهل ما يترتب عليها من الكفارة، صيام شهرين، هل ينفعه جهله بالأثر المترتب على الوقوع على امرأته في رمضان؟ لا ينفعه، يكفي أنه يعلم أنه حرام ففعله، لو أنه جهل حرمة الجماع لامراته في رمضان لكان معذوراً، ممكن إنسان مثلاً أسلم جديداً أو إنسان جاهل صام جديداً يظن أن الذي يبطل صيامه هو الطعام والشراب، وجامع امرأته وهو لا يدري فنقول: إن كنت لا تعلم أصل الحكم فأنت معذور، لكن إن كان يقول أنا أعلم أنه حرام لكن ظننت أن كفارته صيام يوم واحد فقط نقول لا ينفعك. فهنا هل هناك أحد يجهل أن سب الله تعالى حرام؟

لا يمكن أحد أن يقول إن سب الله تعالى يجوز أصلاً، فكلهم يعلمون أنه لا يجوز لهم سب الله ولا سب دينه ولا سب رسوله ﷺ، لكنهم قد يجهلون

الأثر المترتب على عملهم وهو الردة وحبوط الأعمال وفسخ عقد النكاح، هذا لا ينفعه إن كان جاهلاً بالأثر المترتب عليه. ولهذا يقرر كفر من سب الله أو دينه أو نبيه ﷺ، سواء كان مازحاً أو جاداً، عالماً بالأثر المترتب على فعله أو جاهلاً به. ثم قال الشيخ:

والكفرُ يزيدُ وينقصُ؛ كالإيمان؛ قال اللهُ تعالى:

﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ (التوبة: ٣٧).

وقال:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ تَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ (آل عمران: ٩٠).

فكما يزيد الإيمان بالطاعة، وينقص بالمعصية وترك الواجب، كذلك يزيد الكفر؛ فمن ازداد في فنون الكفر والظلم والعداء للدين وقتال أهله، ازداد كفراً.

وَلَكِنَّ زِيَادَتَهُ وَنُقْصَانَهُ لَا تُخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ؛ وَإِنَّمَا تُغَلِّظُ عَذَابَهُ أَوْ تُخَفِّفُهُ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ (النحل: ٨٨).

وللأسف نرى قول بعض المشتغلين بالشرعية بجواز الترحم على من مات

كافراً مع منع الاستغفار له؛ فهذا تفريق لا يقوم على دليل. فمن زاد كفره أو قل، لا يخرج من النار إذا مات عليه، ولا يشفع المسلمون للكفار في تخفيف العذاب. وما ثبت من شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب خاص به، وقد خفف عذابه ولم يخرج من النار.

فالذي يوهم المسلمين بأنه يجوز الترحم على الكفار لا الاستغفار لهم، إنما يهون من مسألة عظيمة عظمها الله سبحانه وتعالى. والرحمة التي تخرج صاحبها من النار لا تكون لمن مات على الكفر، وأن النصوص لا تدل على منزلة رحمة في النار لا عذاب فيها. وهذا من التليس على الناس عند موت بعض المشاهير؛ فقد يحملهم ذلك على الظن بأن الكافر المخلد في النار تناله هذه الرحمة.

والنار دركات يتفاوت أهلها في العذاب، والمنافقون في الدرك الأسفل منها، لكن تفاوت العذاب لا يعني الخروج منها أو وجود منزلة فيها بلا عذاب. واستشهد بقوله:

﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ (الإسراء: ٩٧).

وقوله:

﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا﴾ (النساء: ٥٦).

ثم ختم الشيخ الفصل بقوله:

وَلَا نَشْهَدُ لِأَحَدٍ بِعَيْنِهِ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ؛ إِلَّا مَنْ شَهِدَ اللَّهُ لَهُ وَرَسُولُهُ،

فالشهادة للمعين تختلف عن الحكم العام؛ فنشهد لكل موحد بالجنة، ولكل كافر بالنار، لكن لا نجزم بذلك لشخص بعينه؛ فقد يظهر الإنسان الإسلام وهو منافق، وقد يظهر بين الكفار وهو مسلم يخفي إسلامه خوفاً من قومه. ومن أمثلة ذلك النجاشي ملك الحبشة؛ فلولا أن النبي ﷺ أخبر بإسلامه، لما عرف المسلمون ذلك. ولهذا نحكم في الدنيا بالظاهر: فمن أظهر الإسلام غسلناه وكفناه وصلينا عليه، وورثه أهله المسلمون، ودفناه في مقابر المسلمين، ودعونا له. ومن أظهر الكفر لم تجر عليه هذه الأحكام، ولا يرثه أهله المسلمون. لكن حكم الظاهر لا يساوي الجزم بحكمه في الآخرة؛ فقد يكون الأول منافقاً، والآخر مؤمناً يخفي إيمانه.

قال:

وَنَشْهَدُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مُؤْمِنًا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ،

أما من شهد له الله ورسوله بعينه، فنشهد له بما ورد. وقد شهد الله للصحابه في الجملة، فقال سبحانه:

﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (التوبة: ١٠٠).

وقال:

﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (الحديد: ١٠).

وشهد النبي ﷺ لأعيان منهم، وذكر من المبشرين بالجنة: كأبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، وسعيد بن زيد، وغيرهم رضي الله عنهم؛ فقد نص النبي ﷺ على أنهم في الجنة.

وكذلك شهد لعكاشة بن محصن حين قال: ادع الله أن أكون منهم، فقال:

«أنت منهم.» (صحيح مسلم: ٢١٨).

وشهد لثابت بن قيس وللمرأة السوداء التي كانت تُصرع بالجنة. ويشهد بالنار لمن شهد له الوحي بعينه، كأبي لهب في قوله تعالى:

﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ (المسد: ١).

وكفروعون وهامان وقارون. أما من حيث العموم فنشهد أن من مات مؤمناً فهو من أهل الجنة، كما قال ﷺ:

«مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ.» (صحيح مسلم: ٢٦). وذكر أيضاً:

«مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ.» (مسند أحمد: ٢٢٠٣).

ولا نقول عن فلان بعينه إنه في الجنة، ومن باب أولى ألا نجزم لأحد بالشهادة؛ لأن منزلة الشهداء في الآخرة أخص من مجرد الحكم بالإيمان. ومن مات كافراً فهو من أهل النار من حيث العموم والحكم لا من حيث الأعيان. والله تعالى أعلم.



العبودية وحقيقة الحرية

محاور الفصل العبودية؛ معنى الحرية؛ حدودها

الفصل السادس عشر: «في العبودية وحقيقة الحرية وحدها». وهذا الفصل رد على الليبرالية التي جعلت الحرية مجالاً لأن يفعل الإنسان ما يشاء، من غير عبودية في قلبه لربه سبحانه وتعالى، ولا انقياد في أفعاله لشرع الله عز وجل. وهذا الاعتقاد، وكذلك العلانية التي تفصل الدين عن الدولة، من الاعتقادات المخرجة عن الإسلام والمناقضة له.

قال الشيخ:

وحقيقة الحرية؛ هي: التَّجَرُّدُ مِنْ عُبُودِيَّةٍ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا اللَّهَ،

هذه هي حقيقة الحرية، وقد جاء الإسلام بهذا الفهم، وبهذه العقيدة، وهذا الشرف. وقال الصحابي رُبَيْعُ بْنُ عَامِرٍ رضي الله عنه:

«ابْتَعَثَنَا اللَّهُ لِنُخْرِجَ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادَةِ الْعِبَادِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ.»
(تاريخ الطبري: ٣/٥٢٠).

فأخرج الإسلام الناس من عبادة الأصنام، والأوثان، والقبور،
والمشاهد، والأضرحة، والأشخاص، والكواكب، والنجوم، والملائكة،
والشياطين. وحين يتجرد الإنسان من عبودية كل أحد إلا الله تتحقق له
الحرية؛ لأنه يعبد الخالق الرازق الحي المميت المهيمن سبحانه وتعالى.
ثم قال:

وَفَهُمُ الْحَرِيَّةِ بِأَنَّهَا الْخُرُوجُ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ: وَثَنِيَّةِ النَّفْسِ، وَعُبُودِيَّةِ الْهَوَى؛
قال الله:

﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ آتَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ
وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا
تَذَكَّرُونَ﴾ (الجاثية: ٢٣).

فالذي يقول: أنا حر، ولا أريد أن أعبد الله سبحانه وتعالى، لم يخرج من
العبودية، وإنما ترك عبودية الله العظيم الجبار إلى عبودية النفس الضعيفة
الأمارة بالسوء، أو عبودية الهوى والشیطان.

فمن جعل هواه إلهه ترك عبوديته لربه سبحانه وتعالى، وصار عبداً لما في
نفسه من الهوى.

قال الشيخ:

وَمَنْ سَوَّغَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ وَيَقُولَ مَا شَاءَ، - كَمَا شَاءَ، وَمَتَى شَاءَ -
فَهُوَ يُقَرُّ بِعِبُودِيَّتِهِ لِهَوَاهُ وَشَيْطَانِهِ؛ فَالْإِنْسَانُ خُلِقَ عَبْدًا؛ فَإِنْ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ،
أَصْبَحَ عَبْدًا لِغَيْرِهِ؛ وَلَا بُدَّ!

فن زعم أنه فك أغلال العبودية لله صار عبداً لهواه وشيطانه، والإنسان لا
بد أن يكون عبداً: إما لله عز وجل، وإما لغيره.
وقال الشيخ:

ولو كَانَ فِي الْأَرْضِ إِنْسَانٌ وَاحِدٌ لَمْ يَفْرِضِ اللَّهُ عَلَيْهِ حَدَّ الْقَتْلِ وَالْقَذْفِ
وَالزَّنى، وَلَا غَضَّ الْبَصَرِ عَنِ الْعَوْرَاتِ، وَلَا الْمَوَارِيثُ، وَلَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْهِ
الزَّنى وَالرِّبَا وَغَيْرَهُمَا، وَإِنَّمَا فَرَضَهَا لَوْجُودِ غَيْرِهِ مِنْ جَنَسِهِ مَعَهُ، فَإِذَا زَادَ
غَيْرُهُ عِدَدًا، زَادَتْ الْحَيَاةُ ضَبْطًا.

فالشريعة جاءت بنظام يضبط حياة الناس؛ لأن الإنسان يعيش مع أبناء
جنسه، فلا يترك ليتعدى على أموالهم وأعراضهم وحرماتهم. ولو ترك كل
إنسان لهواه لم تستقم الحياة، ولصار كل واحد عرضة لأن يفعل به غيره
مثل ما يفعله هو بالناس.

ولو عاش الإنسان وحده لما احتاج إلى أحكام المواريث، ولا إلى
الأحكام التي تضبط علاقته بغيره. لكن الناس اثنان وثلاثة وجماعات،
والنفس أمارة بالسوء؛ ولذلك جاءت الشريعة بما يضبط اللسان والأفعال،
فلا يقول الإنسان ولا يفعل إلا ما أباحه الله، ويلتزم ما أوجبه الله، ويجتنب

ما حرمه، وبذلك تستقيم الحياة.

وقال الشيخ:

ولو كَانَ الْقَمَرُ وَحْدَهُ، مَا جَعَلَهُ اللَّهُ يَسْبَحُ بِهَذَا النِّظَامِ إِلَّا لِيَنْضَبِطَ مَعَ سَيْرِ الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ وَالنُّجُومِ، وَكُلُّهَا زَادَتْ الْأَفْلَاكُ عَدَدًا، زَادَتْ ضَبْطًا.

وكذلك الإنسان: لما عاش مع غيره احتاج إلى أن يضبط هواه ولسانه وأفعاله.
ثم قال:

قال تعالى:

﴿يُعْشَىٰ آلِيلَ النَّهَارِ يَطْلُبُهُ حَيْثُا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ
مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ۚ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۚ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: ٥٤).

وقال:

﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آلِيلٌ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ
فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ﴾ (يس: ٤٠).

وقد جاءت أحكام الإسلام لضبط الدين والدنيا، ومن سوغ لنفسه
الخروج عن حكم الله، استحق عقابه.

حتى في الدنيا، ليس للإنسان أن يفعل ما يشاء، إنما يفعل فيها ما أوجب

الله عليه، وما أباح الله له. فليس له أن يحتج بحريته ليقتل نفسه، أو يتلف ماله، أو يستولي على أموال غيره؛ لأن النفس والمال والجسد أمانات، وقد بين الشرع فيها الواجب والمباح والمحرم. فلا يجوز للإنسان أن يتبرع بأعضائه؛ لأنها ليست ملكاً له يتصرف فيه كيف يشاء، وإنما هي لله سبحانه وتعالى. قال الشيخ:

والدخول في الإسلام حتم، والخروج عنه ردة:

﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: ٢١٧).

وثبت في «الصحيح» وغيره: قوله ﷺ:

«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ» (صحيح البخاري: ٣٠١٧).

فالدخول في الإسلام واجب؛ لأن الله سبحانه وتعالى بعث نبيه ﷺ ليدخل الناس في دين الله. فمن دخل الإسلام فعل ما أوجب الله عليه، ومن خرج منه وقع في الردة.

وهذا حكم المرتد، ولا خلاف بين السلف في أصله. ومن صدر منه قول أو فعل يحتمل الردة يستفصل منه أولاً: هل ثبت عنه؟ وماذا أراد به؟ ثم تقام عليه الحجة. فإن ثبتت رده قيل له: إن هذا القول أو الفعل أخرجك من دين الله عز وجل، والواجب أن ترجع إلى الإسلام. فإن شهد أن لا

إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ورجع عما أوجب رده، عاد إلى الإسلام. وإن أصر بعد إقامة الحجّة عليه أقيم عليه حكم المرتد.

وإذا كانت الردّة بإنكار حكم أو استحلال محرم، وجب عليه مع الشهادتين أن يتبرأ مما وقع فيه، فيقر بالنبي أو الملك الذي أنكره، ويقر بتحريم ما استحلّه، أو يثبت ما أنكره من دين الله سبحانه وتعالى.

وقد يقال: إن حديث «من بدل دينه فاقتلوه» في صحيح البخاري، لكن هذا الحكم غير مذكور في القرآن. والجواب أن دين الله يؤخذ من القرآن والسنة، وما حرمه رسول الله ﷺ كتحریم الله، وما أحله كإحلال الله، ولا نفرق بين الوحيين. قال تعالى:

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧).

فالآية تأمر بالنظر في السنة: فما أمر به النبي ﷺ فعلناه، وما نهى عنه انتبهنا عنه. والآخذ بالسنة آخذ بالقرآن؛ لأن القرآن أمره بذلك. والآخذ بالقرآن وحده؛ كافر بالسنة، والكافر بالسنة ليس مسلماً.

فحكم القرآن في المرتد في الآخرة أنه من أصحاب النار، خالد فيها. وأما حكم السنة في الدنيا، فقد بينت أنه يُستتاب، فإن أصر على قوله ولم يرجع عن رده قُتل. ففرق بين حكمه الأخروي الذي أخبر به القرآن، والحكم الديني الذي جاءت السنة ببيانه وتفصيله.

وإنما وجب الاستفصال لأن بعض الأفعال قد تكون صورتها صورة الردّة، ولا تكون حقيقتها كذلك. ومن أمثلة ذلك السجود عند قبر؛ فالسجود عند القبر ليس كالسجود للقبر. فإذا رأينا شخصاً ساجداً عند قبر لم نعلم حتى نسأله: أسجد لله في ذلك الموضع، أم سجد لصاحب القبر؟ وكذلك

الطواف والذبح والدعاء: فالطواف لله عند قبر غير الطواف لصاحب القبر، والذبح لله عنده غير الذبح له، ودعاء الله عنده غير دعاء صاحبه.

فإن أقرب أنه ذبح لصاحب القبر، أو طاف له، أو سجد له، وقع في الردة؛ لأن هذه العبادات لا تكون إلا لله عز وجل، قال تعالى:

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٢).

قال الشيخ:

وَالْعُبُودِيَّةُ لِلَّهِ: غَايَةُ الْخَلْقِ وَالْوُجُودِ، وَمَنْ جَوَّزَ الْخُرُوجَ عَنْهَا، فَهُوَ لَا يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا غَايَةُ الْإِبَادَةِ؛ فَلَا يُجَوِّزُ الْخُرُوجَ عَنْ نِظَامِ الدُّنْيَا دَوْلَةً وَقَانُونًا، وَيُجَوِّزُ الْخُرُوجَ عَنْ عِبَادِيَّةِ اللَّهِ! وَهَذَا إِقْرَارٌ بَاطِنٌ بِضَعْفِ غَايَةِ إِبَادَةِ الْخَلْقِ، أَوْ زَوَالِهِ مِنْ قَلْبِهِ، وَاللَّهُ يَقُولُ:

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦).

فغاية الخلق والوجود تحقيق العبودية لرب العالمين، لا كما يقول غلاة المتصوفة إن الكون مخلوق لمحمد ﷺ.

فالعبودية لله غاية الخلق والوجود، ومن جوز الخروج عنها لم يؤمن بأنها غاية الإيجاد. ولا يقول واضع نظام دنيوي للناس: خذوا به أو اتركوه كما تشاءون؛ لأن النظام إنما يوضع ليلتزم به الناس وتنتظم به حياتهم. فكيف يقر الإنسان بهذا في أنظمة الدنيا، ثم يعتقد أن الله خلقه لعبادته وأباح له الخروج عنها؟ وقد خلق الله السماء والأرض والجبال وما فيها مسخرات

للإنسان ليحقق العبودية لله سبحانه وتعالى، فلا يجوز له أن يصرف هذه العبودية لغير من خلقه.
ثم قال الشيخ:

وَمَنْ أَوْجَدَ الْإِنْسَ وَالْجَنَّ فِي الدُّنْيَا لِعِبَادَتِهِ، يَوْجِدُهُمْ فِي الْآخِرَةِ لِحَسَابِهِ
وِثْوَابِهِ وَعِقَابِهِ، أَصْلَحَ اللَّهُ لَنَا الْحَالُ وَالْمَالُ!

فإن الله سبحانه وتعالى أوجد الإنس والجن في الدنيا ليعبدوه، وسيبعثهم في الآخرة ليحاسبهم على ما عملوا؛ فيثيب من حقق العبودية، ويعاقب من خرج عنها.

وهذا آخر ما ذكره الشيخ حفظه الله في كتابه. نسأل الله لنا ولكم العلم النافع والعمل الصالح، وأن يصلح لنا الحال والمال. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. والله تعالى أعلم.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ





«وَأِنَّمَا الْعِلْمُ النَّافِعُ
مَا كَانَ مُصْحُوبًا بِالتَّعْظِيمِ لِلَّهِ
وَمُتَابَعَةِ سَلَفِ الْأُمَّةِ.»